

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إلى الفَيْسَةِ أَبْرَمَالِكِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيذا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبُو مَالِكٍ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
مسكند - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِر الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن^(١)

وَشَرَطُهَا : أن تكون نافية ، وأن يكون للنفي الجنس ، وأن يكون نفيه
خَصًّا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن
يكون خبرها أيضا نكرة ، نحو « لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ » :
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَّافَانِ لَا ذُنُوبَ لَهَا

إِذَا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس
في المعنى فصملت عملها ، وهما أمران لا بد لنا من أن نلتك إليهما :
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن
كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما لتأكيد ، فلا لتأكيد
النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشا ، ورابعها
أن لا نقيضة إن ، والثالث قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثلة ، فقد حملوا « رضى »
على « سخط » الذي هو ضده في المعنى ، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بمن كما في
قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتُ قَلْبِي بَنُو قَشِيرٍ كَعَمْرِ اللَّهِ أُعْجِبْنِي رِضَاهَا

الأمر الثاني : أن عمل لا لما كان بالجمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ،
وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفا ، بخلاف
اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ،
فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها
إذا كان جارا ومجرورا ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جارا ومجرورا ،
ومنها أن اسم إن ينون إن كان معربا منصرفا ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلمة للفردق هام بن غالب يهجو فيها

عمر بن هيرة الفزاري .

= اللغة : « غطفان » اسم أبى قبيلة ، وهو الجذ الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء وما يهده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

اللعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالمعجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرفة المعجاء ، لأن العرض اللوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لحشا فضيحة مجائى فصدوا عمر عن أن يتعرض لى ، لسيهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لى - مع علمهم بما يترتب على ذلك من مجائى له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصيا العدد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تكون فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوب » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير القائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفى ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها فى الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا تخريج كلام اللؤلؤ ، وأصله لأبى الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور فى اللقب ، قال : « أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * وللعنى لها =

ولو كانت **لَيْفِي** الوَحْدَةَ عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا : **إِنْ أُرِيدَ** بها نَقَى الجنس لا على سبيل التنصيص ، وإن دخل عليها الخافض **نَحْفَظُ** النكرة ^(١) ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » وَشَذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الأسمُ معرفة أو منفصلا منها **أُهِمَّتْ** ^(٢) ، ووجب - عند غير المبرد وابن كَيْسَانَ - تكرارها ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام مجرد تقويته وتوكيده « ا هـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، ققلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » ا هـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفي لا يعوق العامل للتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » نجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن الصدريّة الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحل « لا » بين العامل الذى هو أن والمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك يتيم » تجد أن « تؤد » مجزوم بأن الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بأن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفي ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن **لَيْفِي** « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لاشيء » حرف نفي لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، وعمله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرَوٌ » ونحو (لَا فِيهَا غَوْلٌ)^(١) ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، وقوله :

ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

* لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةُ الْمَطِيُّ *
وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ

تَكِيدَنَّ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للانافية للجنس ولم تكرر لا ، والعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :

أحدهما : أن يقدر اسم لانكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم للمضاف إليه مقامه ، أى : ولا مثل أبى حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثانى : أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر فى « لا أباحسن » لا فيصل لها ، ويقدر فى « لا أمية » ولا كريم فى البلاد ، ويقدر فى « لا هيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا . (١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا اتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فعنى « لانولك أن تفعل كذا » لامتناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل للضارع بعدها فى تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرهما العلماء بلا ينبغى لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما ترى مجاز مرسل علاقته اللازمة والمترتبة .

١٥٥ - أَشَاءُ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا
لَا أَنْتِ شَائِسَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا نَوَلُّكَ » بلا يَنْبَغِي لك .

١٥٥ - هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده القراء وابن كيسان ولم يعزوا إلى أحد .

اللغة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا - بتثنية الشين - ومشتأ وشنأنا - بسكون النون في الأخيرة أو فتحها - ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شَانِيء - بالهمز في آخره - تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

الحق : إنى لأحب ما تحببته ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاء مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أشاء الذي شِئْتَه « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا » حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِسَةٌ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة عملا باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : لئذى لا أنتِ شَانِيَّتِي « شَانِي » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي والداعي ، إلا أنه عامل كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلَ ، ولا رِجَال » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء^(١) ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينهما وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - ية يوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجبتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا يتنافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومن معه ، ولسكنا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَى حَيْثُناً ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ لَوْ كَانَ يُذَرِّكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ
الأنفة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعزى على ذهاب الشباب « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجيب ، وهو جمع لا واحده ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثناً » سريعاً « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ . . . إلخ *

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذى » اسم موصول نصت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، و جاز الإخبار بالفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال لفظة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتى « نلذ » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » - جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفى نظائره .

رَوَىٰ بَهِمَا ، وَفِي الْخُصَائِصِ أَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ فَتَنَحَّهٗ بِصَرِيٍّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ ، وَعَلَى الْيَاءِ إِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ ^(١) ، كَقَوْلِهِ :

١٥٧ — * تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا *

(١) ذهب أبو العباس اللبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا تتركب معها تتركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه اللبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى للمثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعا وإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لِّوَرَادِ اللَّتُونِ تَتَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللمة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُنُ

== « إلفين » ثنية إلف - بكسر الميم وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه وبألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحل والحليل والخذن والخذين والحب والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « للنون » الموت « تابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا تجد صديقين تبتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك . الإعراب : « تمز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي « متعا » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « للنون » مضاف إليه « تابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي) :

بَأَى بَلَاءَ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين . اللغة : « عنتم » أهمتهم ، وتقول : عنه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه ، غير قادر على

نواسخ الابتداء : لا العاملة عمل إن

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) .

الإعراب : « بحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجلس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في اللوذين محذوف ، والتقدير : لا بنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل للماضي المقترن بقده وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا للوضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنهم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنهم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَاحَ الشَّرِّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحل على الأمر المتفق عليه أولى من الحل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر للنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجاز في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقص نفي خبرها بإلا ، قياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضْمَنُ^(١) معنى « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

— ١٥٩ — * وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *

= في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للرفع .
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بني اسم لا ، فذهب سيويو والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالخبر سزال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراقية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امراةين تذبذبان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به لينود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف الخمسة عشر .

وأما المضاف وشبهه فمربان ، والمراد بشبهه : ما اتصل به شيء من تمام معناه ^(١) ، نحو « لا قبيحاً فَعْدُهُ محمود ، ولا طالماً جَبَلًا حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

فصل : ولك في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : فَتَحُّهُمَا ، وهو الأصل ، نحو (لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خَلَّةَ) ^(٢) في قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو .

الثاني : رَفْعُهُمَا ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كآلية في قراءة الباقيين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفا .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالده الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن للتضمن معنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدوشري : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذي ذكره الدوشري رحمه الله هو المقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثاني ، وقد يكون مجروراً بحرف جر يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقي رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا يَنْبِيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

— ١٦٠ — * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ * .

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَانَةً * .

رسد البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين الحميرى ، بزنة التصغير فى اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » روى فى مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجر وقطع حال المودة « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرا من الأمر ويواعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعترضها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس الصدرية (انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) وللراى لا شىء لى فى هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم المين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَّيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِى وَحَطَّتْ بِرَّكْهًا بِبَنِي عُبَادِ
الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر :

فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن للصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهملة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لى » فى هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر الابتداء ، أو صفة لناقدة ويكون الخبر حينئذ محذوفا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جمل » إن اعتبرت لازمنة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجعل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الأول وَرَفَعُ الثاني ، كقوله :

١٦١ - * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ * *

عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد سادت جملة على جملة ، والجملة المعطوفة عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولها أن تكون لنافية مهمة وللرفع بعدها مبتدأ ، وثانيها أن تكون لنافية عاملة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها .
وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذي بعده لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهمة ، والاسم للرفع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ

١٦١ - هذا مجزئ بيت من الكامل ، صدره قوله :

* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحرر ، وقال الأصفهاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهي « لعمركم » مع خبره المحذوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » - بزنة سحاب - الذل ، والمهانة ، =

وقوله :

— ١٦٢ — * وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِي وَلَا صَدْرُ *

والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار بعينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تلييه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيوبه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ، الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا) :

بَأْيُ بَلَاءٍ يَا نَمِيرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدِينِي وَلَا صَدْرُ

ويجوز مجراها قول أبي الطيب للنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلَيْسَ عِدِ الثُّغْلُقُ إِنَّ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

— ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

(٢ — أَوْضَحُ لِلْسَّالِكِ ٢)

* بَأَىَّ بِلَاءٍ يَا نَعِيرُ بْنُ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلة لجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نعيم ابن عامر بن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعود بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سبباً للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبئر أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذئاب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

الغنى : يقول نعيم بن عامر : هم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلنوه في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم رؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَىَّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بَأَىَّ بِلَاءٍ تفتخرون مثلاً ، وإى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نعيم » منادى « بن » صلة نعيم ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأتم » الواو واو الحال ، أتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الإياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهيولة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهيولة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنها معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً : أما فتح الأول فهو بإياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — * فَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا * .

ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني في واحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهمة فيكون مبتداً ، وثالثها أن تجعل لازائدة فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها لأنهما معاً حرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيدييه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ *

والبيت لأمية بن أبي الصلت — ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ *

اللمة : « لعو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأتم » هو مصدر أتمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا أتم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بفتح الليم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لعو » مبتداً مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأتم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتداً محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتداً ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَحُ الْأَوَّلُ وَتَنْصِبُ الثَّانِي ، كقوله :

١٦٤ — * لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُصْلَةً * .

وهو أَصْفَقَهَا حَتَّى خَصَّهُ يُؤْنَسُ وَجَاعَةً بِالضَّرُورَةِ كَتَنُوتِ الْبِنَادَى ،
وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مُؤَكَّدَةٌ ، وأن الأسم منتصب بالهطف .

== مع اسمها وخبرها على جملة للبتداء والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل
وفاعل ، والجملة منها لا عمل لها صلة للوصول « به » جار ومجرور متعلق بـ « فاهوا » « أبدا »
منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر للبتداء ، ويجوز أن تكون
لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر
لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو للذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل
عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة
لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى « لا » الأولى أو أعملها عمل
ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في
إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريخ ، وأكثر النعاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِيعِ *

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن
مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالْتَوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِيعِ *

من كلمة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي - فَأَعْلَهُ - وَلَا يَنْفَكُكُمْ ، مَا سَحَّتْ عَاتِقِي
سَتِيفِي ، وَمَا كُنَّا يَنْجُدِي ، وَمَا قَرَّرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

= اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحناسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْفِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ
« الراقع » ، و« مثله » الراقع ، الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعياء » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنسكب « قرقر » صوت ، وصاح « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحمر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع . الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي يحمل جمهور النعويين نصب الاسم الثاني عليه ، واختاره ابن مالك .

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى كما أعلنتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها . وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائب لا ضرورة معه .

وقال الزعخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في «باني النصب»
والرفع ، كقوله :

١٦٥ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * .

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وقد نسب النعاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١)
ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللمة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم
المجتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من
الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل
من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وانزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ،
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في
محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف
على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوف ، والتقدير : لا أب وابنا
مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال
مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف
والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف
وضمير القاسم العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا
ارتدى ، ووجه العمل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار
ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وأبْنُ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلَ وَأَمْرَأَةً »
 .. بالفتح - فشاذة^(١) .



فصل : وإذا وُصِفَت النكرة المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جازَ فَتَحُهُ على أنه رُكْبٌ
 معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَصْنُهُ صِرَاعَةٌ لِحُلِّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى للذكور وفاعله لا محل لها
 من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لا كان
 الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن
 يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمش : « وجعل الخبر عن
 أحدهما وهو يعينهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم
 يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس
 كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا
 المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده
 في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً لا النافية للجنس ،
 وقد حذفت « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه
 حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي
 ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،
 فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف
 ألا يحمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن
 ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل
 عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعَهُ مِرَاعَةً لِحْلُهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فَقِدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فَقَلَهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرِيَّ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِنْتِصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا فِي الْمَطُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارِ « لَا » ، وَكَمَا فِي الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْتَّعْلُفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالْرَّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَطُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما ، كقوله :

١٦٦ — * أَلَا أَصْطَبَارَ لِسْتَلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَثَّمَ السَّلَوِيَّينَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَلَا قِي لَدِي لَأَقَاهُ أُمْتَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، والذين نسبوه إليه قد رويوا صدره على وجه آخر ، وهو :

* أَلَا أَصْطَبَارَ لَلَّيْلِي ... *

اللمة : « اصطبار » تصير ونجهد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

=

وتارة يُرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * أَلَا ازِعَوَاءَ لِيْنِ وَلَتْ شَبِيئَتُهُ *

وهو الغالبُ .

== للمنى : ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من اللوت أيمتتع الصبر على سلى أم يبقى لها مجدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول مفعول ألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالى » أمثال : فاعل ألقى ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، وللرأى من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفى ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع في كلام العرب ، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفى في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتنى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قاص بالغير ؟ » حكاه ابن منظور عن سيويه ، والقاص - بكسر القاف على المشهور ، وقد تضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع فترأى بثب من مكانه من غير صبر ، والغير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالغير » والاستفهام في هذا المثل عن عدم القاص حق يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

==

وتارة يُرادُ بهما التَّمَنَّى ، كقوله :

— ١٦٨ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ •

• وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ •

وهذا البيت لم ينسب أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من اللراجع .

اللمة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى برعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « وات » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

اللمنى : ألفا يكف عن المقابح ويدع دواعى الزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولّى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا عمل لها صلة للموصول « وآذنت » الوار عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للناثية عملها الذى تستعق مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامين أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن للفيد للإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو ويشكف عن الليل إلى دواعى الصبا .

— ١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَأْتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ •

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسب أحدهم إلى قائل معين .
اللمعة : « ولى » أدبر ، وذهب « فیرأب » يجبر ، ويصلح « أثأت » فتقت وصدعت
وشمبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد
منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأَبُ الصَّدْعَ وَالْثَنَى رِصِينِ مِنْ سَجَابَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يغير : أى يحون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها
التمنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فیرأب » الغاء للسببية ، رأب : فعل مضارع منصوب
بأن للضمرة بعد فاء السببية في جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء
تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من
المفعول والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والمأند محذوف تقديره أثأت

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد
التمنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللزنى وأبو العباس اللبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على
التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح
ذلك مع « لا » التي لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمنى ، وحالها في ذلك سيوره
وشيخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالها بهذا البيت أنها أجزا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيوره يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمسنى فلا خبر لها ، وبمنزلة « كَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يتمّ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرأ ، والجملة صفة ثانية .

ونزد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(١) (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) وَعَرْضِيَّةٌ وَنَحْضِيضِيَّةٌ فَتَخْتَصِمَانِ بِالْفِعْلِيَةِ نحو (أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٤) .

== الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويه ، فاليتم على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبنا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جهل الخبر وجب ذكره ، نحو « لا أحد أغبر من الله عز وجل » وإذا علم حذفه كثير ، نحو (فلا قوت)^(١) (قالوا لا خير)^(٢) . ويلتزمه التميميون والطائيون^(٣) :

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهي قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » -

تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير في قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تميميا وطيبيا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا النعى هو الذى يفهم من كلام الزمخشري في الفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جابر الله بأنك لو جعلته خبرا للاكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لفته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهي التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تميميا وطيبيا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما هاهنا فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه ؟ إلا أن بدعى لتمام وطيبى أنها يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإعما قليل لها ذلك لأن

== جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلزمان - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الجازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرّبها لك إعرابا قريبا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللمعشوى في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه المقالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهيلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لانسلم أنا حين تقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الايمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثانى شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبٍ ينصب للمفعولين ، بل الثاني ثلاثة أقسام :
 ما لا يتعدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ ، وما يتعدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ
 وَفَهِمَ ، وما يتعدَّى لِاثْنَيْنِ وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أَرْبَعَةٌ : وَجَدَ ، وَأَلْقَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى
 أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) ^(١) (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا
 آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ) ^(٢) ، وقال الشاعر :

— ١٦٩ — * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

== مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء
 جملةً نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »
 ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء
 على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفةً نحو « ظننت
 زيدا أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتك » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا
 أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى
 الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَايَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللمة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفيق
 « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛
 يلزمك أن تبالح في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ==

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وصلتها ، كقوله :

١٧٠ — * فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً * *

= وجوبا تقديره أنت تَهْدِءُ مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونسب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
ثم اعلم أن للؤاف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تمتد إلى « أن » للؤكدة ومعدولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الشُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أُنِّي قَاتِلُكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وقول الشاعر :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيدُكَ مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمُ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ تَرَأَيْتُمْ - وَإِنْ نَحِجُّوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِلَّا تُضَيِّعُنِي قَاتِلُكَ قَاتِلُهُ *

=

وقوله :

١٧١ — * دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدُ يَا عُرُو فَاغْتَبِطُ *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى اللزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

اللغة : « صحا القلب ... إلخ » قال الأعمى : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أى صباه ولحموه . . . وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو « تعلم » منناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا اللفظ فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر الغين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

اللفظ : يقول لعلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مضترا ، فإن لم تضع وصيق وصيت وطلبت غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة للفتوحة الممزة وصلتها ، وهو الكثير فى الاستعمال .

١٧١ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنْ أَغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « باغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأخبره بالاغتباط أحد أمرين : أولها الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى حله على أن يبقى على أوصافه بالصفات الحميدة التى تحبب الناس يغبطونه . = (٣ — أوضح السالك ٢)

والأكثرُ في هذا أن يَتَعَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه همزة تعدى لآخر
بنفسه نحو (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)^(١).

والثاني : ما يُفيد في الخبر رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَمَلٌ ، وَحَبًا ،
وَعَدٌ ، وَهَبٌ ، وَزَعَمٌ ، نحو (وَجَمَلُوا لِللَّائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنَانًا)^(٢) ، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ،
وتقر به عينا ، ولا لوم عليك في الاغتياب به لأن هذا من محامد الحصال .

الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو
للفعل الأول « الوفي » مفعول ثانٍ « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفي » صفة مشبهة ، والصفة للشبهة
يجوز في معمولها الوجه الثلاثة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرفوع
بمحذوف التاء ، وأصله عروة « فاغبط » الفاء عاطفة ، اغبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب
« اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتياب « حميد » خبر « إن »
مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ،
وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي »
على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء
نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ،
كما في قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثاني : أن يتصب مفعولين بنفسه كما في بيت
الشاهد ، ولكنه قليل :

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

١٧٢ — * قَدْ كُنْتُ أَحْبُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتُ *

هـ وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شبل الأعرابي .

اللقبة : « أحبو » أظن « ألت » نزلت ، وللملمات : جمع ملمة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

للمنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن ترمى ولم يكن عوناً لى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسم « أحبو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان ، وجملة أحبو ومعموله في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً فهو — حينئذ — مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثانى معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحبو أبا عمرو أبا » حيث استعمل المضارع من « حبا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثانى « أبا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حبا يحبو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حبا » تأتى بمعنى غلب في المحاجة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، ونسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتى حبا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَبَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَاكِبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

* ١٧٣ - فَلَا تَعْذِرِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى *

== (حبونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمعين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد للمهمة ، وبأيه علم) .
وتأني أيضا بمعنى أقام ، نحو « حبا محمد بكة » أي أقام بها ، ومنه قول عماره ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحْجَى مُطْرَقٌ لِفَالِقِ *

وتأني بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهْنٌ يَفْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا
وتأني بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أي رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أي سقتها ، كما تأني بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهي بمعنى غلب في الحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام في المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت في الشواهد .

١٧٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَسِ كُنْماً الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ *

وهذا بيت لثعالب بن بشر الأنصاري الخزرجي .

اللفظة : « لا تعدد » لا تظن « اللولى » يطلق - في الأصل - على عدة ممان سبق بيانها ، وللراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل لعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم لعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

الغنى : لاتظن أن صديقك هو الذي يشاطرك للودة أيام غناك ويسرك وصناء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتأنب الحادثات عليك .
==

وقوله :

١٧٤ - * وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمْرًا هَالِكًا *

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكننا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « للولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للبتدأ ، والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .
 الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد لولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « للولى » ، والثانى « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :
 لَا أَعْدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مِنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ
 وقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى .
 ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا السَّكْمِيُّ الْمَقْدَمُ
 تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى .
 ١٧٤ - هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* قَقَلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولى .
 اللمة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو النيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبى » أى اعددى واحسبى .
 اللعى : ققلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أى رجل من المالكين .
 الإعراب : « ققلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ * - ١٧٥

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلا «فهني» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله «فهني امرا» فإن «هب» فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله «امرا» على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لي حكا) .

واعلم أيضا أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» للؤكددة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرجي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حمارا» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدَّبُ دَبِيْبًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللغة : «شيخا» الشيخ : هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ «يدب ديبيا» يسير سيرا رويدا ويمشى مشيا وثيدا . =

• • • • •

== المعنى : ظنت هذه المرأة - حين رأت للشيب برأسي - أنني قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطيء ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منه وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والحلة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبيا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطراب .
ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْجَمْلَ بِعَذْكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يسكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يحىء فى ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير فى استعمال النصب أن يتعدى « زعم » إلى مفعوله بواسطة « أن » للوكدة ومعمولها سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى يلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقلة كما فى قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسندكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ (زَعَا الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)^(١) ، وَقَالَ :

١٧٦ • وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ •

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ،
والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَأَطْلِقُهُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

اللمة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان
من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن
محبتها ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عهدت » يريد أنه
وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم
عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم
فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم
مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والتاء
علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة
المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت »
فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد
مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة
مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم
موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى ،
وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفى « يتغير » =

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثَنَاهُ : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَنَرَاهُ قَرِيبًا)^(١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لاعل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زَعَمْتُ أَنِّي تَضِرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِرتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْنَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذَقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أُنْسِي إِنَّمَا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبِينُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرَضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُنَّ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » الخفيفة من التعدية الآية الكريمة التي تلاها المؤلف وتلونها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعم أن لن نجعل لكم موعداً) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رقبته ، وهى في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والقالبُ كونه للرُّجُحَانِ ، وهو ثلاثة : ظنٌ ، وحسبٌ ، وخالٌ ، كقوله :

١٧٧ — * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا *

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المتعنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .
وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسبذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّذْتَ فَيَمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا *

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » ناراها وأوارها « صاليا » أراد داخلا فى حومتها « عردت » أحجبت وفرت ونكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب فى الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(١) ، وكقول الشاعر :

١٧٨ — * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً * .

== مفعول ثان لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بمرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة بحلابي « عنها » جار ومجرور متعلق بمعد « معداً » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لأجل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك سالياً » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « سالياً » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .

(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَيْرًا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث السكلابي ، من كلة له يقولها في يوم مرج راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا أَقِينَا عُصْبَةَ تَغْلِبِيَّةَ يَقُودُونَ جُرُوداً فِي الْأَعْنَةِ مُضْمَرًا
سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرًا
فَلَمَّا قَرَعْنَا الذَّنْبِعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسُرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمح في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمر ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الويل ، وسموا بغيظ وتمر وحنظلة و « حير » اسمه المرنجج - بزة سفر رجل ==

وقوله :

١٧٩ - * حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *

== - وجذام وحير : كلاهما من الحين ، وقوله « عشيّة لاقينا » يروى في مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحيراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والخبث ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لاقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفراتهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشعاع الصنديد يكون أعظم شجاعته منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، وتا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « يضاء » مضاف إليه « شعمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « عشيّة » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحيراً » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحير في محل جر إضافة ظرف الزمان إليها . الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل يضاء شعمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل يضاء » وثانيهما قوله « شعمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الرَّءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري ، من كلة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً وأولها قوله :

كَيْشَةُ حَلَّتْ بِمَدِّ عَمْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبِلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِصَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَمَتِ الْمَسَابِلُ
اللمعة : « كيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلاً » بالعين المهمله ==

وكقوله :

١٨٠ * إِخَالِكَ - إِنْ لَمْ تَقْضُصِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى *

= والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروي « وكانت له شغلا على النأي شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الريح ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووم العين في ضبطه بكسرهما ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ناقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا أبحر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه يعرف الريح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجلود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ناقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين . أولهما قوله « التقى » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسْؤُمُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

« أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره » تنفض الطرف « غش الطرف : إطباق الجفن ، وأراد هنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

اللعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت ساهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغواني ومحاسنهن - فإنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتنفض ، وجملة تنفض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم . مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطيع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطيع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

— ١٨١ — * مَا خَلَّتْنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا *

١٨١ — هذا صدر بيت من النسر ج ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُوءَ الْأَلَمِ *

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللمعة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فيم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ، ويروى في مكانه « ظمنا » بإظهار اللام والهمزة بعد الليم - وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حوء الألم » بضم الحاء المهملة والليم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته .

الغنى : يقول لأحباب له فارقمهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتنى » خال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمين الآتي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو للمفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حوء » مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين الثاني والنفي بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتنى ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتنى ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو » - إلخ - على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد علم بمعنى عرفت ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى
الرأى - أي : المذهب - وحجاً بمعنى قصد ، فيتعديان إلى واحد نحو (وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)^(١) (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِظَنٍّ)^(٢) وتقول « رأى أبو حنيفة حيل كذا ، ورأى الشافعي حرمة »
و « حجوتُ بيت الله »^(٣) .

وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ،
ولما لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثاني : ألقوا رأى الخلية برأى الملية في التعدى لاثنيين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكاثر .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدى
فعلم تعدى لاثنيين ، وعرف تعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،
وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي - أي وهذا
الحكم اللفظي هنا هو التعدى لاثنيين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية
يستعملون علم متعدداً إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعدداً إلى واحد ، فلما أن بين المعنى
واللفظ تطابقاً وتآلفاً ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإنما نعلم أنهم
خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى متعدده ، ولذلك أنواع لا تروى أن نذكرها هنا .

— ١٨٢ — * أَرَأَيْتُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا *

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَفْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَنَا لَا
أَرَأَيْتُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَأَدَى يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَا لَا
وهذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسـكـمهم ،
وأولها قوله :

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَا وَتُخْتَلَا بِمَا بِهِمَا أُخْتِي لَا
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثٌ يَرْجَى طَالِمَا بِهِمَا نَعَالَا
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءَ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسِلُ أَنْسِلَا لَا
عَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَسَى طَلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّ تَيْلَلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوَا فَتَضْبِيعُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي روينها أولا قد استشهد به سيـبويه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، واستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللفظ : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على
البكاء « سعينا مستعيث » سعينا : متى سعينا ، وهو تصغير سعين — بوزن قل —
وهي القرية تقطع من نصفها ليلبذ فيها ، وربما أخذت دلوا يستقي بها ، والمستعيث :
طالب الفيث « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء
إلا أن يدوم بكأؤهما على حيين « وهى » ضعف وانشق « أبو حفش » ، وطلق ، وعمار ،
وأناك « أعلام أناسى » تجافى الليل وأنخزل أنخزالا : كنايةتان عن الظهور وبيان
ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء
وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب — ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =
(٤ — أوضح للمالك ٢)

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا ، نحو (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)^(١) ، ولا تختصُّ
الرُّوْيَا بمصدر الحلية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ،
بدليل (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)^(٢) ، قال ابن
عباس : هي رُؤْيَا عَيْن .

== أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رققى » بضم
الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .
الإعراب : « أبو حنّس » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أثالته ،
فهو مرفوع بضمّة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أرام » أرى : فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير
جماعة الغائبين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أرام رققى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما
الضمير المتصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ،
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، ومجىء للفعول الثانى معرفة - وهو
قوله « رققى » - فى هذا البيت يرد على الدين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلية تنصب
مفعولا واحدا ، وأن النصب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية
السكرية يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة
للناس ، والمثل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إننى رأيت =

النوع الثانى : أفعال التصيير ، كَجَعَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)^(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَنَدٍ إِيْمَانِكُمْ كُفْرًا)^(٢) (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)^(٣) (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)^(٤) ، وقال الشاعر :

• تَخَذْتُ غَرَاذَ إِيْرُمٍ دَلِيلًا • ١٨٣ -

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت للقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذب به أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع للسافات البعيدة في لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت للقدس والطريق إليه وبالغوا في تحمى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن عجبهم « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعى جف صبادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ - هذا صدر بيت من الوافر لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أخو أبى

خراش الهذلى ، والبيت المستشهد صدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها فى بنى لحيان ، وهو :
بتمامه مع ما قبله :

لَقَدْ أُمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ

جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ ، كَلًّا فَأَخِرُونِي

تَخَذْتُ غَرَاذَ إِيْرُمٍ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُنْجِزُونِي

اللمة : « جزيتهم » أراد كافأتهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادى » الباء ههنا

للمسبية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتى لإيهم بسبب أخذهم تلادى :

والتلاد - بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب - ومثله التليد : اللال =

وقال :

— ١٨٤ — * فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُنُوا *

وقالوا : « وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلْمَعْنَى .

= الذى ولد عندك ، فإن تمكن قد ورثته فهو طارف وطريف « اتخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقي الخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة ، وبوزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزوني » ليعذبوني ، وذلك بأن يقولوني فلا أدركهم .

الإعراب : « اتخذت » تمخض : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين المؤد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزوني » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المضرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « اتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تمخض وهو فعل من الأنفال الدالة على التصير ، ونسب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنهم من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤية بن =

== السجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤية فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَا كُولُ

وهذه الآيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة صميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول) وأغلب الفاظ الرجز هي الفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللغة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبيد والعباديد والشماطيط ، وقيل : واحدة إبالة ، وقيل : واحدة إيول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو الثبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو للمفعول الأول مبنى على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضامين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لمصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به بمفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء^(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضمف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن تقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو ههنا للمفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو للعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جث بهما بعد دخول العامل وهو علت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر مستتره ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل للتقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءيها ، فتقول : « علت لزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن العطف يكون تبعاً للسعل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو للمفعولان كما علت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا العمول ، فتقول « زيد ظننت فام » أو تقول « زيد ظننت فام » فزيد في المثالين مبتدأ ، وفام خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطف عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة للمعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فام ، وعمرو مكابر » . =

= فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين . أحدهما قد انضح لك من الكلام السابق في شرح معناهما ، وخلاصته : أن الجملة في حال الإنشاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً لفظها ، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع وعملها نصب ، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى عملها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافراً » . والوجه الثاني : أن إنشاء عمل العامل في المفعول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المفعول فتنبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافراً » أو تقول « زيدا مسافراً ظننت » وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإنشاء واجباً عند توسط العامل بين المفعولين أو تأخره عنهما ، وأما تطبيق العامل عن العمل في لفظ المفعول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالمعطوف الملحق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن المفعول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأثبتت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأتي بطبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فأما في حال الإنشاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمفعول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكننا - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلماذا جاز =

== إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك « ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيد » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد » تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلغي هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال التعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال التعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي ألزموا إعمالها خلافا للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي تأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .

فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المحقود لها هذا الباب .

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول « ضربت أيهم في الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « في الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضربت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .

الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل :

النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، =

أو تأخره ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » ^(١) قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فعلمك مقالك أم لا ، وتبينت أنؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يحز ، وامتنعت خالدا أيشكر الصنبعة أم يجهدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف هنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداهما : أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذى سيأتى عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْنَبًا بِمَذَلِ الْمَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخرجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخرجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

— ١٨٥ — * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَأَنْخَوْرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ تَمَلُّونَ فَلَا يَرُ هُبُكُمُ مِنْ لَفَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُ
وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالتاء ، وهى أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يتبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة فى صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المقرئ .

اللمة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهى ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كروبة والمعاج أليه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا *

« توعدننى » تهددنى ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أَبَا الْأَرَاجِيزِ » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدننى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه . مجرور بالكسرة الظاهرة ، وحملة النداء لا محل لها معترضة بين المفعول وعامله « توعدننى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، والياء مفعول به « وفى الأراجيز » الواو واو الحال ، وفى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بنى ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

— ١٨٦ — * هُما سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا *

= معذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعل مبني على الفهم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها من الإعراب معترضة بين البتداء وخبره «اللاؤم» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللاؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللاؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين البتداء الذي هو قوله « اللاؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما أتى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللاؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللاؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والجرور على أنه المفعول الثاني .

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهالك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَأَنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا بَسُودَانِنَا إِنِ ابْتَرَّتْ غَنَمَاهُمَا
وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللفظ : « شيخين » ثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون للمقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم وللمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : صار ذا جدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

والغناء للتأخير أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هُما في المتوسط بين للفعولين سواء .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لحيء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ)^(١) ، ولَامُ الْقَسَمِ ، كقوله :

== يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غناهما» معناه كثرت ألباتها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت «يسرت غناهما» بالضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

الغنى : يقول : إن من قومنا رجلين طمنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعرف لهما بذلك إلا أن بنالنا من غناهما ما نلتفع به ، وما دامت أيديهما مغولة فإننا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعرف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سدا : خبر المبتدأ مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يرعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لهما «يسوداتنا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غناهما» فاعل أيسر ، مرفوع بالالف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ها سيدانا يرعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوله ، فرعما ، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان للفعولان ها للمبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله «ها سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يرعمانهما سيدنا» وذلك ظاهر إن شاء الله . ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

— ١٨٧ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي *

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا *

والبيت من كلام لبید بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشعري في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبید المودودة في العلقات والتي أولها قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللفظة : « منيتي » المنية : اللوت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - يوزن رمى رمى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لا تخيب ، بل تصيب الرمي دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي اللوت حتما ، لأن اللوت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي ، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء للتسكيم ، وهو مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لا عمل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضممة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ (أَقْدَرُ عَلِمْتَ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ يَنْطِقُونَ)^(١) .
وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .
والاستفهام ، وله صورتان :

إحداها : أَنْ يَمْضِ حَرْفُ الاستفهامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ ، نَحْوُ (وَإِنْ
أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَمِيدُ مَا تُوعِدُونَ)^(٢) .

والثانية : أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ أُنْثَمُ اسْتِفْهَامٍ : عِدَّةٌ كَانَتْ ، نَحْوُ (لِنَعْلَمَ
أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) ، أَوْ فَضْلَةٌ ، نَحْوُ (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٤) .

وَلَا يَدْخُلُ الْإِنْفَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّضْيِيرِ ، وَلَا فِي قَلْبٍ
جَامِدٍ — وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعْلَمُ^(٥) — فَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ الْأَمْرَ ، وَمَا عِدَاهُمَا
مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٍ إِلَّا وَهَبَ ، كَمَا صر .

==الفعل في هذا الموضع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل
للمفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيقي آتية ، بنصب منية نصبا تقديرية على أنه
للمفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه للمفعول الثاني ، ولكن وجود اللام
منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في المحل ، والدليل على وجوده
في المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأين منيقي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي
إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

- (١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .
- (٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .
- (٥) المراد « هب » القلبية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » القلبية التي بمعنى اعلم ،
وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف
تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف
تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهن ما لهن ، تقول في الإعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَانٌ زَيْدًا قَائِمًا » وفي الإلقاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانٌ » وفي التعليق « أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَانٌ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلقاء والتعليق من وجهين :
أحدهما : أن العامل المُلغى لا عَمَلَ له الَّتَبَتَةُ ، والعامل المَعْلَقَ له عَمَلٌ في المحل ، فيجوز « علت لزيد قائم وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عطفًا على المحل ^(١) ، قال :

(١) وهنا شيان أحب أن أنبهك إليهما .
الأول أن العلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد الملتقات التي ذكرها المؤلف - إلا الاستفهام - ولم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف هنا .

والثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « علت لزيد قائم » فتقدير الكلام : علت والله لزيد قائم ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء مخوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النعويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى

وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأحموى هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللفظة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجبر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدرى » .

والثاني : أن سبب التعاليق مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيدا قائما »
وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زيدا ظَنَنْتُ قائما » و « زيدا قائما ظَنَنْتُ » .
ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ،
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — * أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكُ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ *

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البسكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البسكى » جملة من مبتدأ وخبر ،
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصب ، والدليل على أنه عمل
في محلها النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* كَذَلِكَ أَدْبَيْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي *

والبيت بما اختاره أبو تمام في حماسه ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يمينه (وانظر
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذلك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً
يعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقِبُهُ ، وَالسُّوءَةَ اللَّاقِبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .
الإعراب : « كذلك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولاً مطلقاً
عاملاً أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ،
(• — أوصح للسالك ٢)

والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،
 والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ،
 والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء التكلم مضاف إليه
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة
 في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ
 « الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب
 سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ
 جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت للملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب
 مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى
 الحال والشأن) ملاك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت »
 مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك »
 و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا
 البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعيين بعد فعل من أفعال القلوب .
 فقال الكوفيون : هو على الإلقاء ، والإلقاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط
 والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلقاء أثر من
 آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :
 الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة للدخول على « ملاك » .
 والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة
 المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .
 والثالث : أنه من باب الإلقاء ، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع في أول
 الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هي الصورة الثالثة من الصور
 الميعة للإلقاء كما سبق التنبيه إليه .

وقوله :

٩٠ — * وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ *

والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسهل إلا أن يحكم فى هذه المسألة — بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون — بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا *

والبيت لسكع بن زهير بن أبى سلمى الزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُمَاعْدُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولٌ مُتَّبِعٌ لِثَرَاهَا لَمْ يُفَدَّ مَكْبُولٌ

اللفظة : « بانَتْ » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبسله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبيده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بـ « يتيم » يفد أصله من قولهم : فدى الأئير بفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنوِيل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واؤه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنوِيل على مذهب سيوريه الذى يميز مجيء الحال من الابتداء ، أو صاحبه ضمير للابتداء المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنوِيل » مبتدأ مؤخر ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء الْمُقَدَّرَة ، والأصل « لَمَلَاكُ »
و « لَلدَّيْنَا » ثم حُذِفَتْ وبقي التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسطَ الْمُبِيحَ للإلغاء ليس التوسطَ
بين الممولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أَيْضًا ، نعم الإلغاء
للتوسط بين الممولين أَقْوَى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بِأَنَّهُ وبما النافية ، ونظيره
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

== الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه أُلغِيَ « إخال »
مع كونه متقدما ، وقد أخذ بهذا الظاهر نخبة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أعمال
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تُلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين
جميعا في كل حالة ، وأنه يجوز الخنوع على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلما عند جمهور
البصريين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج به
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطا كما قرره المؤلف .
ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن
والثاني جملة ، كما قررناه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »
والتقدير : الذي إخاله كائننا منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَهُ » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ يَكْ زَيْدٌ مَأْخُودٌ » .

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) ^(١) ، وقوله :

١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَايَةَ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى وَتَحْسِبُ
أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَى .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :
طَرَبْتُ ، وَمَأْشُوقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مَنَى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِى دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَزَلِ وَلَمْ يَنْقَطِرْ بَنِي بَنَانٍ مُحْصَبُ
اللغة : « ترى حُبَّهُمْ » رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : غيرته كذا ، قالوا : ولا تهل : غيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السماأل :

تَمَيَّرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن ثقل اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولسكنه قليل (وانظر شرح الحاشية ١ / ٣٢) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش النح
مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، أقوله تعالى : (وَاللَّهُ
يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١) (فَهَوَ يَرَى)^(٢) (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)^(٣) ،
وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » ، وعن الأعمى يجوز فى أفعال الظن دون
أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فتمنع ابن مَلَكُون
وأجازهُ الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَطُئِي غَيْرَهُ
مِئْنَى بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

وجوبا تقديره أنت « جهيم » حب : مفعول أول ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه
« عارا » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علية ، ويجوز على الأول
جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمعنوف صفة له « وتحسب » الواو
عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه
محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب جهيم عارا على » .
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق السلام عليهما كما
أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٣١٦ و ٣٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم

(٣) من الآية ١٢ من سورة النتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته

للمشورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّمْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَّحُّمٍ

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم للمفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من

فصل : تُحَكِّي الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسَلَّمْ يُفْعِلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً ، وعليه يُرْوَى قوله :

١٩٣ — * تَقُولُ هَزِيْرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْسَابِ *

== قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى «مترم» بالنون—وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ، وهل يتنبأ لك أو لغيرك أن تهيجوا بشيء جديد ؟ «الحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم للمفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : عجب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

الغنى : أنبت عندى بمنزلة الحب للكرم فلا تظنى غير ذلك واقما .
الإعراب : «ولقد» الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف «من» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله ، ومنزلة مضاف ، و «الحب» مضاف إليه «الكرم» نعت له .

الشاهد فيه : قوله «فلا تظنى غيره» حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصل ، أو نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن جبر الكندي ، وأولها قوله :

خَلِيلِي مَرَا بِي كُلِّي أَمْ جُنْدَبٍ لِنَقْفِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

اللغة : «شأوين» مثني شأو - بفتح الشين ويكون الهمزة—وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، ==

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ - * إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ *

= يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء الهمزة - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس جمعي واحدة أنابة ، وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجري شديد يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ويحأ مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأناب » والذين يجرونه هذا الجري بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ *

والبيت من كلمة للحطيفة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد ابن نور :

إِذَا التَّوَمُ قَالُوا : وَرِزْدُهُنَّ ضُحَى غَدٍ

تَوَاهَقْنَ حَتَّى وَرِزْدُهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلاً =

• • • • •

= اللغة : « قلت » معناها ههنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » فإذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأبوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشتاة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رجل البعير « بالمجر » بفتح الميم وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، وأصل المجر بتحرك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنى أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للساعة التي يبني وبينها هذا الوقت فإنى أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيرى ونجايته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتى « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشراجه معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعولى في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها » عنه « جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بمن يعود إلى البعير للوصف « الولية » مفعول به لوضع « بالمجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحكم به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : (قال إني عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) =

بالفتح^(١)، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهى : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به السراقة « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفى « قُلْ » ، وإسنادُهُ للمخاطب ، وكونُهُ حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

== وقوله سبحانه : (إِنْ ظَنَنْتَ أَنْى مَلَأَقِىَ حِسَابِىَ) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفى أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال الذى تقصد بها الحكاية وقال الذى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله للسؤل أن ينفعك به .

(١) أى بفتح همزة « أنى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد سييويه .

اللمعة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأحبة « دون بعد غد » أى قبل بعد الغد فلما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتقول ، و« فمتى » فى بيان الاستشهاد ببحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به ==

=الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة الابتداء وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ، بل استفهم عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اهـ كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اهـ . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيطان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبني الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجيهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فاللعن أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس للراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، ويبان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويتجواب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو يبين أنه حاصل الآن فعلاً ، أليست تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي فتجواب أن الظن حاصل فعلاً وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمة فعلا لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرفٍ
لو باسمه ، سمع السكائي « أتقول للعُمَيَّانِ عَقْلًا » وقال :
١٩٦ - * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي * *

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا التَّخِيلُ كَرَّتْ * *

والبيت من كلمة لعروبن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .
اللغة : « علام » كلمة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية
وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها ؟)
وقوله جل ذكره : (فيم تبشرون ؟) وقوله سبحانه : (عم يتساءلون ؟) للفرق بين
للموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن العبر عنه بقول ، ومن هنا
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون للمستفهم عنه شيئا يتصل
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتقي » روى في مكانه
« يثقل كاهلي » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .

للنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس ؟
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف
المحذوفة للفرقة بين الجبر والاستخبار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « الرمح » مفعول أول لنقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،
والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لنقول « عاتقي » عاتق :
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه .

قال سيديويه والأخفش : وكُونُهُما متصلين ، فلو قلت « أأنت تقول »
فالحكاية ، وَخَوَلِفًا ، فَإِنْ قَدَّرْتَ الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك
المحذوف جاز اتفاقًا ، واغترر الجميع الفصلَ بظرف أو مجرور أو معمولٍ
القول ، كقوله :

— ١٩٧ — * أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً *

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتقى » حيث استعمل فيه « تقول » بمعنى
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يثقل عاتقى »
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب « الرمح » بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن
« تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون « الرمح » مرفوعا على أنه مبتدأ وتكون
جملة « يثقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسما مفردا متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : « قلت إن محمدا قائم » أو « قلت محمد قائم »
ولا تقول « قلت محمدا قائما » فتنصب محمدا وقائما بعمت إلا إذا كنت قد أجربتها محرى
ظنات كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* تَمَلِّي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا ؟ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق متصل به .
اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق « تملِّي »
الشمل - بفتح الشين وسكون الليم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق
ما اجتمع من أمركم « محتوما » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر بحتمه - من باب
ضرب - أى قضاء وأوجه .

المنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبى ، فهل تظن أننا سنلتقى مرة
أخرى وتجمعا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبدا الأيدى =

وقوله :

— ١٩٨ — * أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * .

= الإعراب : « أجد » الممزة حرف استهزاء ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شمل » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف و ياء التكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن للؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهما للذين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجبه قوله :

* كَعْمَرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا *

وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

قال السهيلي : وأن لا يعمد باللام ، كـ « تَقُولُ لِرَبِّكَ عَمَرٌ مُنْطَلِقٌ » .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ^(١))
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ * بالرفع .

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع
نائم « بنو لؤى » أراهم جمهور قريش وعاصمتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » التجاهل :
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رَوَوْا في صدر البيت « أنوما »
يروون هنا « متاومينا » والمتاوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أظن قريشا جاهلين حين استعمالوا في ولاياتهم العيين ، وآثروهم على
المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغي
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لأرب لهم في أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الممزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثانٍ مقدم على عامله
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من
« أيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل
بين أداة الاستفهام - وهى الممزة - والفعل ، بفواصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثانٍ للفعل
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : أعلم وأرى اللذان أضلّهما علم ورأى المتعديان لاثنيين ، وما ضُمَّنَ معنهما من نَبَأٍ وَانْبَأٍ وَخَبَرٍ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ ، نحو (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا)^(٢) .

ويحوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَبَشَكَ سَمِينًا » والاختصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا » .

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اختصاراً ، ومن الإلقاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلقاء والتعليق مطلقاً ، ولن منعهما في البنى للفاعل ، ولنا على الإلقاء قولُ بعضهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمْنَا اللَّهَ مَعَ الْأَكَابِرِ » وقوله :

١٩٩ — * وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ *

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأَنْعَالِ

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَرَأَفُ مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتاً ، وهو قوله :
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلْكَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ
اللغة : « أَمْنَعُ » أفعل تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب ، قويا لا يجتدى عليه ، عزيزاً لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم - من باب ضرب - وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحوال دون المكروه أن يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله « أَرَأَفُ » هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكنى » تقول : استكنى فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكتفيه مهمه ، والمراد أن المخاطب أَرَأَفُ من يلجأ إليه في =

وعلى التعليق (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزَقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)^(١)، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ بُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي

سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعِدُ أَوْ تَشْقَى

= للمهمات ، ويعاذ به في الملل « أسمع » أفعّل تفضيل من السحاحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .
الغنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجهلهم في حسابي .
ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لأذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراي » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « أمتنع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأرأف » الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أمتنع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة . أسمع : معطوف على خبر للمبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراي الله أمتنع عاصم » حيث ألغى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث — وهما قوله « أنت أمتنع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب للعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراي الله إياك أمتنع عاصم ، أو يقول : أراي الله الله أمتنع عاصم .
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من =
(٦ — أوضع للسالك ٢)

== كل فعل ثلاثي « أنبثت » بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبا - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبا خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزي » ستكافأ « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .
 للمعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزي على ما قدمت يده ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقبه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبثت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهي الزحلقة ، انذى : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « ستجزي » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع للبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـتجزي « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة المجرورة عملاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبثت إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها للقرن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من التعمدى لواحد تعدتا لائنين ، نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ)^(١) ، وحكماهما حكم مفعولان « كسا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلغاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبُّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّجُ الْمَوْتَى)^(٢) ، وقد يُجَابُ بالتزام جواز نقل التعمدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلَبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وبإدعاء أن الرؤية هنا علمية .

هذا باب الفاعل

الفاعل : أَرَمْتُ أو ما في تأويله ، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصليُّ الحُلِّ والصيغة .

فالأسم نحو « تَبَارَكَ اللهُ » والمؤول به نحو (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ)^(٣) ، والفعل كما مثلنا ، ومنه « أَيْ زَيْدٌ » و « نِعِمَّ الْفَتَى » ، ولا فرق بين للتصرف والجامد ، والمؤول بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَوَانُهُ)^(٤) ، ونحو « وَجْهُهُ » في قوله^(٥) « أَيْ زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيُّ الْحُلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة النكبات

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرِبَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل وكسر ثانيه — فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ — بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع ^(١)، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة للصدر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ) ^(٢)، أو اسمِه نحو « مِنْ قُبَلِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ، أو مِنْ
أو بالياء الزائدين نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) ^(٣) (كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيداً) ^(٤) .

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع للفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم :
خرق الثوب للسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ
وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمَرْبَعَا يَبِطْنَ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِي الْمَعَسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاً وَنَكَبَاءَ زَعَزَعَا
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالياء الزائدة على
ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى : (اسمع بهم وأبصر)
ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ يَدِي الصَّبْرَ أَنْ يَحْفَلَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْفَرَجِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

الثاني : وقوعه بعد المُسْتَدِر ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّم إما مُبْتَدَأً في نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ في نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) لأن أداءَ الشرط تختصة بالجلل الفعلية ، وجاز الأمران في نحو (أَبَشَرُ يَهُدُونَنَا)^(٢) و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) ، والأَرْجَحُ الفاعلية^(٤) .

= وأما الجائز الكثير ففي فاعل « كفى » كآلية التي تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سميم بن وثيل الرياحي :
مُحِبَّةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْعَرَّةِ نَاهِيَا
وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر :
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِنَا لَأَقْتَ كِبُونَ بَنِي زِيَادٍ
إذا ذهبت إلى إن « مالات » فاعل « يَأْتِي » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التباين .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يحمل فيه التقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد— في هذا المثال ونحوه— مبتدأ ، وقام : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذي يفهمه كلامه مذهب غير اللبرد ، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن اللبرد يميز في هذا المثال ونحوه الوجهين ، وما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثاني أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلائها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، وتقل للمؤلف في باب =

وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل ، تَمْشِكًا بَعُو قول الزُّبَاء :

٢٠١ - * مَا لِلْجَمَالِ مَشْبَهَا وَثِيدَا *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن للبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من الشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام البرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال : كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتعريض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم الرفع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم للرفع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ - هذا بيت من الرجز الشطور ينسبه النعاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزباء - كما نسبته للأولف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل الهاليق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملك الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للبيداني في شرح التل : خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمُّ حَدِيدَا أُمُّ صَرْفَانَا بَارِدًا شَدِيدَا
* أُمُّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُمُودَا *

اللفظة : « وثيدا » ثقيلًا تصعبه ثؤدة وبطء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر - الحجارة « صرفانا » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند الضغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبذ بالأرض « قومودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود .

== الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيا » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وثيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيا وثيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه البارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيا » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجرج فإعرابها على أن « مشيا » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وثيدا » حال من الشيء .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشي مشيا . و « وثيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيا ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجرى قبل العامل فيه كما يجرى بعده .

والبصريون لا يميزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزئين صدرها هو الفعل وصجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدرك السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولا شك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ،
كقولهم « حُكِّمْتَ مُسَمَّطًا » أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثْبِتًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا »
بدلٌ من ضمير الظرف .

الثالث : أنه لا يُدَّعَى منه ^(١) ، فإن ظهر فى اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجهز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة
المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه
من الأغراض التى لاتعنى هذا المتكلم ، وإنما تعنى متكلمًا يَدَقِّقُ فى ألفاظ الكلام ، وهى
التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على
غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيا » مبتدأ ، و « وثيدا » حال من فاعل فعل محذوف ،
والتقدير : مشيا يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .
والوجه الثانى : أن يكون « مشيا » بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور
الواقع خبرا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يعمل
ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .

وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحناه فى شرحنا على شرح الأشمونى .
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،
ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :
الأول : فى الفعل البنى للمجهول ، نحو قوله تعالى : (وغيض الماء) وقوله سبحانه :
(وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .
الثالث : فى أفعل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ،
نحو قوله : تعالى (أسمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =

قَامَا « فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ رَاجِعٌ : إِمَّا لِمَذْكُورٍ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »
 كَمَا مَرَّ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَرْزِي الزَّانِي حِينَ يَرْزِي ،
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »^(١) أَيْ :
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ ،
 نَحْوُ (كَلَامًا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)^(٢) ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :
 « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وَقَوْلُهُ :

= عليه ، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور
 بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف
 الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فَإِنْ
 فاعل (إِطْعَامٌ) محذوف ، وتقديره : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ - الْحُجْ ، وَقَدْ ذَكَرَ مَفْعُولُ
 هَذَا الْمَصْدَرِ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ (يَتِيمًا) .

الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة بما ، وهي ثلاثة أفعال ، وهي : قُلْ ، وَكُتِرَ ،
 وَطَالَ ، تقول : قُلْنَا يَحْطِي بِالْخَيْرِ كَسُولٌ ، وَكُتِرَ مَا نَهَيْتُكَ عَنِ التَّوَانِي ، وَطَالَ مَا سَعَيْتُ
 فِي الْخَيْرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَا مَصْدَرِيَّةً لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ ، وَكَانَتْ « مَا » وَمَا
 دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ فاعل ، والتقدير : قُلْ حَظْوَةُ كَسُولٍ بِالْخَيْرِ ، وَكُتِرَ نَهْيِ
 إِلَيْكَ ، وَطَالَ سَعْيِي فِي الْخَيْرِ ، وَهَكَذَا .

السادس : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ عِلَّةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، وَذَلِكَ
 مِثْلُ التَّقَامِ السَّاكِنِينَ الَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ « وَאו الجماعة » فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَأْقُومُ اضْرِبِينَ »
 وَحَذْفَ « بَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَاهُنْدُ اضْرِبِينَ » وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَحْذُوفَ لِعِلَّةٍ
 كَالثَّابِتِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَحْصِيَ لَكَ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا .

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (١ / ٥٤) وَابْنُ خَالٍ
 فِي كِتَابِ الْأَشْرِيَّةِ مِنْ صَحِيحِهِ (٧ / ١٠٤ بُولَاق) وَأَبُو دَاوُدَ (الْحَدِيثُ رَقْمُ
 ٤٦٥٩ بِتَحْقِيقِنَا) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

٢٠٢ — * فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا *

وهذا البيت لـ «وَادِ بْنِ الْمَضْرِبِ» — بتشديد الراء مفتوحة . — السعدي ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هَذَا فَوَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درابجرد » وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والخوارج « قطري » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطري بن الفجاءة التميمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال « لا » حرف نفى مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حق » حرف غاية وجر ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « ترُدَّنِي » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد حق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن الصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطري » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائى إجازة حذفه نَمْشَكَ بِنَعْوِ ما أولناه^(١) .

الرابع : أنه يَصِحُّ حذفُ فِعلِهِ ، إن أُجِيبَ به نَفْيٌ ، كقولك « بَلَى زَيْدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بَلَى قَامَ زَيْدٌ ، ومنه قوله :

= « راضيا » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضيا » هى جواب الشرط الذى هو إن » ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

• وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ •

الشاهد فيه : قوله « فَإِنْ كَانَ لَا بِرْضِيكَ » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يميزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو فاعلا لها قالوا : إن اسمها مضمّر جوازا تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال الشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمِرْ قَلْبُهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو للكروه « لم يمر قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .
المعنى : إنى تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يمر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليحرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يحرو ، وجملة الفعل المضارع للنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يمر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق - وهو قول القائلين : « لم يمر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » عطفا مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطفا جملة على جملة ؟
فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟
ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) ، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشئ
وأبى بكر (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، وقوله :
* لِيُنَبِّئَكَ بِزَيْدٍ ضَارِعٍ اخْضُومَةٍ *

== شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يمر
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي
تعطف جملة على جملة فإنها تبط ، الجملة الأولى التي نفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلنفظ الجلالة في قوله تعالى : (ليقولن
الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : (من
خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف
وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً - أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض
ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، وعجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من عجيبه بالجملة
الاسمية ، فالجمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال)
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح للبنى
المجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين - بفتح الباء - وإنما هم مسبحون - بكسر الباء -
فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه
لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من للمسبح ؟ فأجيب (رجال)
أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل (يسبح) للبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما
(فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .
٢٠٤ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• وَخُتِبْتُ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ •

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنمري في شرح شواهد الكتاب إلى ليث بن ربيعة العامري ، ونسبه جارا لله الزعشمري إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان ليث (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

أَعْمَرِي لَيْثُ أُمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْنِي عَلَيْهِ الرِّوَايُحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَنْسُطُ الْكَفَّ بِالْأَنْدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَايُحُ

اللمعة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والذال جميعا - القبر ، وأراد أمسي مقبورا « تسنى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذثرته « الروايح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رايح ، إذا اشتدت الريح فيه « ينسط الكف بالندى » الندى : العبود والكرم « ضن » بخل « الشحايح » جمع شحيح ، وهو البخل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعتني إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « وخُتِبْتُ » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طايح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر للال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تقتر به .

الإعراب : « لييك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكه ضارع - إلح ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « لييك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْسِكِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفقاً للجزمى وابن جنى^(١) ، ولا يجوز فى نحو « يُوعِظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتفاله للمفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ فى المسجد رجال زيد » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف فى هذا الموضع أن السلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك زيد » قيل له : « فمن ييكىه » ؟ فقال : « ييكىه ضارع لحصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك زيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للعلوم ونصب « زيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل ييك ، ولم يثبت العسكى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيويه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيويه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسأل ثلاثة آراء للنعاة :

الأول : أن كل واحد من هذه الرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجعه للمؤلف فى اللغى .

الثانى : أن كل واحد من هذه الرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : للسبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر الرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا الرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى (يسبح له فيها) وفى رواية البيت الأخرى « يك زيد ضارع » .

٢٠٥ — غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَفَنَةً

حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَأَنْحَمَرُ

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

اللقنة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره بعد « طعنة » بفتح فسكون - للمرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ، قلت : طعنت أظعن - بفتح العين فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر « عيطات » جمع مؤنث سالم واحده عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وتقول : عبط فلان الديعة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا - واعتبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى ميمنة فنية ، والناقعة عبيطة ومغبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عييط « السدائف » جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد فى معلقته :

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِئْنَ حَوَارَهَا وَيُسْقَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسْرُودُ

وقول الآخر :

وَنُطْلِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنْ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَزَعُ

القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت الجذب لأن احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثار من قتاله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه طعنة أردته قتلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ، وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرى عليهم نور الإسلام الذى جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجْر » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،
أو فَتَرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) ، والحذفُ

== الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »
أحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف
عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير :
وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر »
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد آفى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة
من قال : « خرق الثوب السمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر
ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،
ورفع « الحجر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، ونخرجها على أن « طعنة » فاعل
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل
عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ
سيبويه عن توجيه رفع « الحجر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار
فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .
(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب^(١).

الخامس : أن فعله يُوحَّد مع تثنيتيه وَجَمْعُهُ ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكلما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ)^(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)^(٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٤) ، وحكى البصريون عن طيبي وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحوه « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — * أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوّض منه ، فلذلك لم يميزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا كررنا هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يميزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذي بعده . فأما الكوفيون الذين يميزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يميزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَقِيَةٍ *

=

والبيت لمعرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

== اللغة : « ألفتنا » وجدنا ، وهو فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله أَلْنَى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إِنْهُمْ أَلْفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى نُمِّ أُولَى نُمِّ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟
وقالت الحنفاء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْمُؤْمَرِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَمَّا
وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال) : (فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ اللُّوحِ فِيهَا ذِكْرٌ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ)
من اللوح ، فأولى لهم) وفي سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى)
وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الراى أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اهـ . وقال غيرها : هو علم للويل والمهلك كفجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

اللعنى : يصف رجلا يهرب إذا حى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حيثذ وكأما صارتا عند قفاه .
الإعراب : « ألفتنا » أَلْنَى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل أَلْنَى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بأَلْنَى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف مالماء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن ==

وقال :

٢٠٧ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْيَوْمَ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطفئين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : ألفتا عيناك — حالة كرونك صاحب وقاية — عند القفا .

الشاهد فيه : قوله « ألفتا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم للفرد العطف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتى للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل اليتيمين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتْ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا — كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه — يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل . ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي السُّعُوتَانِ عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا السعوتان » فقد ألحق الألف بالفعل للسند إلى المثنى . ٢٠٧ — هذا بيت من للتغارب ، وهكذا أنشد للمؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلَّمَهُمُ يَفْعِلُ

= وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحَى الْبَائِصُ الْأَوَّلُ

الآفة : « يلوموني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يالومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاماً وملامة ، وإذا أردت منها اللبالة قلت : لومه - بقشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاه وعذله .

الإعراب : « يلوموني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، وإليه مفعول به « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يالوم ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموني .. أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هي لغة أزدشنوة .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كِنِيسَةٍ قَيْنَسُونَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى السَّكَنَائِسَا

قد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك في قوله « ينسونى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومي » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفْنَنْ لَا يَبْقَوَا أَوْلَئِكَ بَمَدَنَّا لَذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

قد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله « لايقوا » مع كونه مستنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوِيٌّ فَأَعْتَزَّزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَايِلًا
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قوي » .

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت للستشهد به قوله :

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ بُجُلُ الْمَنَاقِبِ
 نَتَجَ الرَّبِيعُ مُحَاسِنًا البيت
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيْمَهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللمة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذا ستولدها ، قال الراجز :

أَكُلَّ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يُبْلِقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة
 قولهم : ألقح الفصل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : ألقحت المرأة ،
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني على الفتح لأجل أنه من الإعراب « الربيع »
 فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماض ،
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة للؤثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و غر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ ومكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقحنا غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النعاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت فى شواهد هذه للسألة ، وأبو فراس قائله ليس بمن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فلما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتشثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من نخوة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة فى شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائى ، ومنهم البعترى ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طوى ، فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضى ، وسندكرك فى آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبى عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي (ونسبه فى القعد ٣ / ٤٣ اللجنة ، وفى شرح اللقائمات الحريية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفى الترجمة رقم ٩٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة آيات أخرى إلى العتبي ، وذكر نسبه كاملاً) .

رَأَيْتُ الْفَوَارِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِاتُّخْدُودِ الْفَوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَابِئِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ ، يَغْهَرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ

ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي فى معجم البلدان ٣ - ٢٧٢) :

كَيْنَ لَمَنْ أَيَّامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالتَّعْقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة آيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَذَرَ كَنَّهُ جَدَّائَهُ فَخَنَجَنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُذْرِكُ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرُنَهَا وَتَفْتَلُ عَنْ إِيثَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحترى ، لأنه
طائي ، وطية أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كَدَنَ يَنْهِنُهُ الْعُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمْسَكَ الْعُيُونُ انْتِهَابُهُ
الشاهد في قوله « ينهينه العيون » ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :
أَغْرَتْ مُهُومِي فَأَسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِي ، وَبَثْنَ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :
وَعَدَا تَبَيَّنَ كَيْفَ غِيبٌ مَدَانِحِي إِنْ مِلَنْ بِي هِمِّي إِلَى بَغْدَادِ
وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :
وَكَأَنَّ سُمْدِي إِذْ تُودَّعُنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَا
رَشًا تَوَاصَيْنَ الْقِيَانَ بِهِ حَتَّى عَقَدْنِ بِأُذُنِهِ شَفْنَا

(اشرباب الدمع : تهيأ واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشأ : ولداظلية ، والقيان :
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في
أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَ ظَهْرِي وَقَلَّ زُورِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّمَزِّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتَنَ أَوْطَارِي
عجل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث الحق نون النسوة
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله
« القيان » — وعجل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث الحق
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري » .
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره للؤلؤف ، ثم الشريف الرضي
حيث يقول :

وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمْعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ ^(١) ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

= نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ فِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلَ أَعَنَّ وَلَا رِكَابُ
وقال أيضاً :

أُورِدْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شَيْمٌ تُسَانِدُهَا عَلَاً وَمَقَابُ
وعمل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الليالي » وعمله في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عباد البصري وأبي نواس الحسن بن هاني والشريف الرضي وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللفظة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن النفاحة ، ومن هنا تعرف السرف في كثرة استعمالنا لهذه اللفظة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لفة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أرضنوة - وأما لحاق علامة التأنيث فلفة جميع العرب .
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياتي بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللفظة^(١) لا تمتنع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة اقوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولجئ قوله :

٢٠٩ - * وَقَدْ أَشْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحِيمٌ *

(١) قوله « وأن هذه اللفظة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللفظة - وهى لحاق علامة الثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمي الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمي الثانى بقوله « ولجئ قوله - إلخ » .
٢٠٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لمبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَيْى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثي بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذَلَّةً قَتِيلٌ بِذِيَرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ
اللفظة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أشلماه » خذلاه ، ولم يميناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للعال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

— ٢١٠ — * وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ *

«أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .
الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو يتأمله مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرَيْتِي لِلْفَنَى أَسْمَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العنسي للشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذريتي» أتركيني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليند للؤمنين) وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقهم وأهونهم عليهم» الضائر عائنة إلى الناس في البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحق الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير - بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة - وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، وللعننى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فاعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أنْثَ قَطْلُهُ بناء ساكنة في آخر الماضي ،
وبناء المضارعة في أول المضارع .
ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « يَهْنَدُ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،
و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

٢١١ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقَالَهَا *

== لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »
الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مستند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين
أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمريين وأن يكون في معنى التثني بأن يكون اسمين مفردين
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ - هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* فَلَا مَرْئَةَ وَدَقْتُ وَدَقَهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويه (١ / ١٤٠) وفي .
شرح شواهد الأعلام الشنمري .

اللغة : « للزنة » السعابة الثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :
(قَدْ رَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

المعنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة ==

== أفرغت عزلها ، وصبت مياهها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْضَ النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةٌ وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمُعْرَضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراه المعرض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن المتداني مؤنث ، وذلك لأنه أراد بعفراه الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

هُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كَلْبَهُمَا هُمُ صَلْبُهُمَا ، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ
أفلا تراه قال « بطحاوى قریش کلہما » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد

وقوله :

٢١٢ - * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا * *

= مؤنث لأن «بطعاوى» مثنى بطعاء ، لأنه أراد الأبطعين ، إذ هما في معنى البطعاوين ، والجل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكأنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمَر والمظهر .
٢١٢ - هذا عجز بيت من للتقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَبَّيْنِي وَلِي لِّمَّةٍ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب السكندی ويزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللغة : «لمة» بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنسكين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمة - يضم الجيم وتشديد الميم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمارة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهي حرف شرط جازم ، وثانيتها ما وهو حرف زائد «تربني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذف النون ، وياء اللؤمئة المخاطبة فاعل ، والنون للوجوده للوقاية ، وياء التكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِنَّمَا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَتْ بِهَا
لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك إلى هذه الألف للمنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْفَسْ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَقْضُ أَطْرَافِهَا
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِّي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَنَّى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرافها » و « أنى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل فصيحة تبنى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها .

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخرجه على الوجه الذى اختاره .
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلا حقيقى التأنيث نحو (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)^(١)
وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَ فُلَانَةٌ » وهو ردى لا ينقاس .

ولمّا جاز فى النصيح نحو « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ » و « بَشَّ الْمَرْأَةُ » لأن للراد
الجنس ، وسأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :

٢١٣ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءَ *

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حلا على للمعنى ، وذلك لأن
« الحوادث » بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُمُودَا

والحل على المعنى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق

(رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن
يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بناء التأنيث كما يجوز
ترك هذه البناء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* كَلَى بَابٍ أُسْتِيهَا صُأْبٌ وَشَامُ *

والبيت من كلمة لجرير بن عطية بهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .

اللغة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث

ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة
واللام جيمعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعى ، واحده
شامة ، وهى الحال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون

لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ « إِلَّا » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا لَيْتَ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمَّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

== « الأخطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أم سوء » — اسم مؤنث حقيق التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقاً التأنيث — ظاهر كان الفاعل أو مضمراً — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعت — بسبب تأخيرها — العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالواجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّةً مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا كَمَفْرُورٍ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

(٨ — أوضح المسالك ٢)

عُثِرَ له على سوابق أو لواحق تتصا به ، وقال العيني : « أقول : قائله راحز لم أقف على اسمه » اهـ .

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من للرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرأ - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ربية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربى - من باب باع بيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ربية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملحقة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العلم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العلم » - ولم يربأ بالنصل بين الفعل وفاعله إلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا رأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العلم ، فالفاعل عند التحقيق =

مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بالابن الفعل وفاعله المجازي التأنيث قول ذى الرمة :
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْجُرَاشِيعُ
الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل للسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل للسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة البيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن للعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سيين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازي التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفي البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفي الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صبيحة ، وفي الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِءَ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً ^(١)) ،
(فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِيَهُمْ ^(٢)) .

الثانية : المجازى التانيث ، نحو (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ^(٣)) ، ومنه اسمُ
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌّ ،
فلذلك جاز التانيث ، نحو (كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ^(٤)) ، و (قَالَتِ
الْأَعْرَابُ ^(٥)) ، و « أَوْزَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْزَقَ الشَّجَرُ »
(وَكَذَّبَ بِدِينِ قَوْمِكَ ^(٦)) (وَقَالَ نِسْوَةٌ ^(٧)) ، و « قَامَ الرَّجَالُ » ، و « جَاءَ
الْمُتَوَدُّ » إلا أن سَلَامَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعِ التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتانيث في نحو « قَامَتِ الْمِنْدَاتُ » ، خِلَافًا
للكوفيين فيها ، وللفارسي في اللؤث ، واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(٨)) ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ^(٩)) ، وقوله :

— ٢١٥ — * فَبَسَّكِي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي *

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف

(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء

(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس

(٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة

— ٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ تُمْ تَصَدَّعُوا *

.

== والبيت من قصيدة لبدة بن الطيب رواها الفضل الضبي .

اللمة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، حذفت الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من الثانى « وزوجتى » التصحيح الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى رواية النخاعة ، والذي وقع فى رواية الفضليات « والأفربون إلى » وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بناتى » بنات : فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبنات مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجو : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجو مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بناتى ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء بالفعل لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن للمفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « بكى » تاء التأنيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بناتى » - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه للسألة ؛ فنذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة : ==

= أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .
 وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز
 إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين للخطين فيه ،
 سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة
 متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء
 به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع
 وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم
 إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلووا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن
 السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب
 الفصل بين الفعل وقاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب
 كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ،
 فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي
 وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر
 السالم قد سلم فيهما لفظ للفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع
 التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرد ، وسلامة لفظ الفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ،
 فلما اختلف الأمر لم يحز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ما ذكرنا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق
 لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى
 اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به هنا ، والرد عليه أن يقال : إن
 « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ
 مفردة ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وَبِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي (جَاءَكَ) لِلْفَعْلِ ، أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّسَادُّ لِمُؤَنَاتٍ ، أَوْ لِأَنَّ « أَل » مَقْدَرَةٌ بِاللَّاتِ ، وَهِيَ اسْمُ جَمْعٍ .

السابع : أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ يَتَّصِلُ بِفَعْلِهِ ثُمَّ يَحْيَى الْفِعْلُ ، وَقَدْ بُعْثَ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْفِعْلُ ، وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ .
فَأَمَّا جَوَازُ الْأَصْلِ فَنَحْوُ (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(١) .
وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَبِإِسْمَاتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(٢) وَالتَّأْخِرُونَ كَالْجَزُولِيِّ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ الْحَاجِّ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْعَرَبَ يُجَيِّزُ تَصْغِيرَ عُمَرَ وَعَمْرُو ، وَبِأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقَلَاءِ ، وَبِأَنَّهُ يَحُوزُ « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وَبِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ لَوْقَتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلًا بِاتِّفَاقٍ وَشَرْعًا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَبِأَنَّ الزُّجَّاجَ نَقْلٌ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَحُوزُ فِي نَحْوِ (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)^(٣) ، كَوْنُ « تِلْكَ » اسْمًا ،

== لَفْظٌ مُفْرَدٌ ، أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، فَلَا أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي هَذَا أَخَذَ حَكَمَهُ ؛ فَلِهَذَا سَاغَ دُخُولُ تَاءِ انْتَانِيثٍ فِي فَعْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) .
(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ .

(٢) هُوَ أَبُو بَكْرٍ : مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ ، لِلْعُرُوفِ بِابْنِ السَّرَاجِ ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْعَبَّاسِ لِلْبَرْدِ ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ وَأَبِي سَعِيدِ السَّيْرَافِيِّ وَأَبِي طَلْحَةَ الْفَارَسِيِّ وَطَلْحَةَ بْنِ عِيسَى الرَّمَانِيِّ ، وَتَوَفَّى ابْنُ السَّرَاجِ فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنْ سَنَةِ ٣١٦ مِنْ الْمُهَاجِرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

و « دَعَوَاهُمْ » الخبر ، والعكس ^(١) .

الثانية : أن يُحْصَرَ للمفعول بإنما ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصر بالإِ. عند الجزؤلى وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائى والقراء وابن الأنبارى تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليان ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى البتداء والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، ويان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعاني المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فيتوقف فى الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع ستردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلتحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة البتداء والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن البتداء عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .

٢١٦ — * وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ * —

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ كَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلَّى

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللفظة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع النرس جماحا ، إذا أعتز فارسه حتى يغطيه ، وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذي يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تخرض وتحمض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون في محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » في البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فَوَّادُهُ » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسل » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فَوَّادُهُ » حيث قدم المفعول المحصور بالإلا - وهو قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فَوَّادُهُ » .

وقوله :

٢١٧ — * فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا *

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفرام وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لاستفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يعم دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لجنود بن عامر قيس بن اللوح ، ولم أعر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « لما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة للوصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منعصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بي زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضى له .
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ بُنِيتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيعَهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .
اللمة : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أى ترسو فيها « وشيعه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تبت البقلة إلا الحلقة ، والحلقة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبته الخطى وغراس النخل مثلاً .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا محل له « يبت » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيعه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسُّطُ المفعول جوازاً فنحو (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ^(١)) ،
وقولك « خَافَ رَبَّهُ نَحْمَرُ » وقال :

— ٢١٩ — * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولا كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن
الفاعل بمنزلة الفاعل — صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦)
على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا معجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اللبيب « والذي رأيته في ديوان جرير إذ
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تمب ولا معاناة كما
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أتى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : (ثُمَّ جِئْتُ
عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو بمحذوف حال منه « قدراً » خبر كان
أ : « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب :
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى الفاعل المتأخر
مضاف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِلَٰهِي رَبُّهُ) ^(١) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ) ^(٢) ، ولا يُجِيزُ أَكْثَرُ النحويين نحو « زَانُ نَوْرُهُ الشَّجَرِ » لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَىٰ بَنَ حَاتِمِ *

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط .

= وجرور متعلق بآتي ، وما الصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً عاملاً جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « آتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما آتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازهِ ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ قَمَلُ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبهُ ابن جني إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي .

اللفظة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروي « الكلاب العاويات » - بالبدال بدل الواو - وهو جمع غاد ، والعاوي : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدي ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذي هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لاعمل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى بَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

الشاهد فيه قوله « أبقي مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَقَتْ أَعْمَالُهُ الرِّءْ رَاجِيًا عَلَيْنَهَا ثَوَابًا مِّنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ قِلِّ كَمَا يُجْزَى سِنِيَارُ

وقول الآخر :

كَمَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْعَجْدِ

وقول الآخر :

== لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْمَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا آتَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلَوِّمَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا كُلِّي مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النعاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم
الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النعاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب
أن يقع الفاعل بعده ، لئلا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخرا ، ونازع في هذا الكلام
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح بحيث تاليا للفعل وبقيته حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر في الكلام عن
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا
على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .
قال أبو رجاء : ونحن نرى مذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيما
حرى بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه
الملة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجهة .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغية يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتميز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإنت مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءُ إِنِّي لَفَيْرٌ جَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ
الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تميزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبُّهُ فَتَيْسَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَانِيًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازته الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يُحَصَّرَ الفاعلُ بأنما ، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^(١) وكذا الحَصْرُ بإلا عند غير الكسائي ، واحتج بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَثِيمٌ قَتَلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللفظة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالذم والطلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلاً » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عاب » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضممة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنهم الأسماء الستة ، وهو مضاف و« كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل ماضٍ مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب بجفا « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلاً » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلاً » حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو = (٩ - أوضح للمالك ٢)

وقوله :

* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ * — ٢٢٢

== قوله « فعل ذى كرم » فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية .
وهذا البيت من الأبيات التى استدلت بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بالإلا إذا كان فاعلا .

وجهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بالإلا إذا كان فاعلا ، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جأ ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

* نَبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغنى ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعْتَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَخَشَةَ الدَّارِ
اللفظة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصـله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم « جارتهم » وروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدا أحدا بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك المذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، ويشكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نداء : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء التوكيد نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

— ٢٢٣ — * فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا *

= فصل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استنهام إنكارى بمعنى النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « يعذب » .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر للمفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يميزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يميزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاسته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

— ٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً أَنَا الدِّيَارِ وَشَأْمُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد من احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عتبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْغُو مَقَامُهَا =

= وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَاهُهَا
فَاضْبَحْتُ كَالْمَيْتَاءِ ، لَا لَمَاءٍ مُبْرَدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْفِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللمعة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآباء وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندي أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الحباء لتنج عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزان متجاورتان وثانيتهما ساكنة قلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآباء وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورشم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة وللمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويشمعون له ، والواو مفتوحة وهي واو المعطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يدري » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء ماخوذة من « ما » اسم موصول مفعول به ليدري ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء » مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدّمُ المفعول جوازا فنحو (فَرِيْقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُونَ) ^(١).

وأما وجوبا ففي مسألتين :

أحدهما : أن يكون مما له الصّدرُ ، نحو (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^(٢)
(أَيُّ مَا تَدْعُوا) ^(٣).

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،
نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) ^(٤) ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ^(٥) بخلاف «أما
اليومَ فأضرب زيدا» ^(٦).

== الفاعلة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندي نصب «عشية» على الظرفية ،
ويكون «آناء» فاعلا لميجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى ، بل
هذا الإعراب عندي هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتحدثوا عما تثير في أنفسهم
آثار ديار الأعبة ورسومها وما خلقوا فيها من علامات تدل عليهم .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالإلا
على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك ، استشهاده بمثل هذا البيت ، والجمهور
على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم
يدر إلا الله ، درى ما هيبت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة النذر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام ، فكيف
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» الملفوظ بها أو للقدرة منصوبا بالفعل الواقع
بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك جعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُه ، وإذا كان للضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ المفعول أو تقديمه على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » اللفوظ بها أو القدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول التقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا اللوح سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من اللغوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفصل ، والزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلسكرانهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلا أنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم للفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعيها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل للقرن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُؤمُّ امتناعَ التقديم ، لأنه سَوَّى بين هذه السألة وسألة
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعل ، للجهل به ^(١) كـ « سُرِقَ الْمَتَاعُ » أو لفرض لفظي
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :
(وإن عاقبتهم فاعقبوا بمثل ما عوقبتهم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المشهور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ،
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله
تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعیفا) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحا يعينه ،
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

٢٢٤ — عُلِّقَتْهَا عَرْضًا ، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، نعوقواك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر ، نعوا أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى
ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، وتعد في العلاقات عند من يزيدنا على السبع .

اللمة : « علقها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ، قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقها عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت في قوله علقها عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة ==

أو معنوى كَانَ لا يتعاقى بذكره غَرَضٌ ، نحو (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ)^(١) ،
(وَإِذَا حُيِّتُمْ)^(٢) ، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)^(٣) .

فينوب عنه — فى رَفَعِهِ ، وَعُدِّيَّتِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه
للاتِّصَال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة^(٤) :

= مفعول ثان «عرضا» مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة مصدر يقع مفعولا مطلقا
محذوف للموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث للسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره «هى يعود إلى هريرة» ، وهو للمفعول الأول «رجلا» مفعول
ثان لعلق «غيرى» غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه «وعلق» الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني
للمجهول «أخرى» مفعول ثان تقدم على للمفعول الأول «ذلك» ذا : اسم إشارة نائب
فاعل علق ، وهو للمفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الرجل» بدل
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله «علقتها»
وثانها فى قوله «وعلقت رجلا» وثالثها فى قوله «وعلق أخرى» وقد بنى الشاعر
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقتها الله رجلا غيرى وعلق
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن بنوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)^(١) .

الثاني : المجرور ، نحو (وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُشْتُوْبِيَه وَالشَّهْمِيلِي وتلميذه الرُّنْدِي : النائب ضمير الصدر لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَعُ على المحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولَا)^(٣) ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شئ يندوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بهند » .

ولنا قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سِرًّا » وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا » بخلاف نحو « مَرَزْتُ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَزْتُ زَيْدًا » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمَكْلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجريد ، وقد أجازوا النيباة في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

قلت : أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر مجازا ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما يفي له » ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما يفي للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم يفي للفاعل ، ولم بين واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ « وقالوا في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(١) : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَتْ يَهْدِي »^(٢) .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسبيلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل . واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يحىء التابع لهذا المجرور - نعتاً أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

• طَلَبَ الْمُعْتَبِرُ حَقَّهَ الْمَظْلُومُ •

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعتبر المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعتب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مرزيد الظريف » لويجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .
الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهند » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع ، والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدلنم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر زيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التاج مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أي المكلف مشولاً هو أي المكلف عنه ، فنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزحشرى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً محرداً عن العوامل اللفظية ، ==

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ^(١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

فأما إذا لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غلظت عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفصلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفصلة للربطة بالفعل لاستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفصلة حكم الفصلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفصلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معنا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها ؛ بما لا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأحببت أن يجعل للوصوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص بخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام ونعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر للتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت عمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات ، وثانيهما : =

وَاحِدَةً^(١)، ويمتنع نحو «سِيرَ سَيْرٌ» لمدح الفائدة، فامتناع سِرَ على إضمار السِرِ أَحَقُّ، خلافاً لمن أجازهُ، وأما قوله:

٢٢٥ — * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَبُغْتَلَلْ *

ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو «سكوت التدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: الصدر للمبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعماله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده. (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبْ *

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفحل وتما كافها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، فسكت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة.

اللمة: «يبخل عليك» أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيأونه مراده «يتل» يذكر من الملأت للهجران وترك المواصلة، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونبتل * نسؤك . . . «غرامك» الغرام ههنا من قولهم: هو مفرم بالنساء، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لمن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تعتاد، والدربة - بضم الدال - المهمة وسكون الراء - العادة، وتقول: قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول: دربت البازى على الصيد - بالتضيق - إذا عودته.

المعنى: قالت لى هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالمواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره «هى» «متى» اسم شرط جازم يحزم فتلين «يبخل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» =

جار ومجرور متعلق بـ «يحل» ، وهو نائب فاعله «ويحتل» الواو حرف عطف ، ويحتل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل المهديّة ، وكأنه قد قال : ويحتل الاعتلال لليهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بـ «يحل» السابق ، وكأنه قال : ويحتل اعتلال واقع عليك «يسؤك» يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب «وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط «غرامك» غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «تدرب» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله «ويحتل» في رواية من رواه ياء الغيبة وبالنسبة للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويحتل هو : أي ويحتل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر للمبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر للمبهم فإن نيابة المصدر للمبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر للمبهم ، من قبل أن هذا المصدر للمبهم لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، ثم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذي يعود إليه الضمير هو المصدر للمبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل المهديّة ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا =

فالغنى وَبُعْتَلُ الاعتلالُ المهودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم حَصَّصَهُ بِمَلَيْكَ أُخْرَى
محذوفة للدلائل ، كما تحذف الصفاتُ الْمُحْصَّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّهُ (وَحِيلَ
بَيْنَهُمْ)^(١) ، وقوله :

— ٢٢٦ — * فَيَأْلَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .
أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتل » فلا شاهد في البيت على
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية
أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر
هذا المصدر مقرونا بأل المهدية ، أى الحول المهود ، أو يقدر مصدرا منكرا
موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى
كلا التقديرين يكون المصدر محتصا ، فلا تصلح الآية مستمسا لمن يجيز نيابة
المصدر المبهم .

٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزة قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللمة : « يا لك » : هذه لمجرد التنبية ، أو هى للنداء والنادى بها محذوف ،
وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب ، فنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى
في معلقته :

فَيَأْلَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُفَارٍ الْفُغْلِ شُدَّتْ يَبْدُ بَلِي

ومنه قول امرئ القيس أيضا :

وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَأْلَكَ مِنْ نَعْمَى نَحْوَلَنْ أَبُوسَا =

== ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْتَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتى بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر على بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ، ودون مضاف وضمير القائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من السعاة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريجا لا ترتضيه الجهرة .

==

(١٠ - أوضع السالك ٧)

وقوله :

٢٢٧ — * يُفْضَى حَيَاءً وَيُغْفَى مِنْ مَهَابَتِهِ *
ولا يقال النائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولا له .

أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغيرهما في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً ، فإن الفعل مطلق ومدلول للمصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولا كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل المهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المهدود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ =

== هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلَّهُمْ هَذَا النَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أبطح وبطاح « وطأته » أراد موضع
 قد به « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني
 عينك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » للمهابة : الهيبة ، وللمهابة : التعظيم والإجلال
 « يتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدح
 « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل الهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،
 أو الضمير عائداً إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته »
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى المدح مضاف إليه ،
 والجار والمجرور متعلق بـ يغضى ، أو بالوصف المحذوف « فإ » الفاء حرف دال على
 التفریع ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان
 متعلق بـ يكلم « يتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المدح ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من
 مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف
 جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة للفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه ==

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ^(١)، نحو « صِيَمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

== من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيرتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل تقيض ما يلزم في الفعل وقاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتماق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال : ويغضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد بن السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين ، الأول الظرف المتصرف ، والثاني الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر عن إلى التأثير بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما ، وانتظرتك ساعة » فتنصبهما على الظرفية ، وتقول « أقيمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجبره عن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر عن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر عن ، ومنه عند وثم بفتح الثاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني بالمهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم هدد الحر » أو مقرونا بأل الهدية نحو « اليوم » أي المهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

وَلَا يَتُوبُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،
لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) ، والأخفش
بشرط تقدم النائب ، كقوله :
* مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ *

(١) من الآية ١٤ من سورة الباقية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز الشطور ، وقوله قوله :

لَيْسَ مُنِيْبًا أَمْرُؤٌ مُتَبِّهٌ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ
* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيْبُ رَبَّهُ *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب
من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منه » اسم مفعول فعله نبه — ينضعف الباء —
وتقول : نهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه
من أمور ، يريد أن الإنسان الذي يلبه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن
المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها
إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتندمه على ما ارتكب وعزمته عزيمة
صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى — بالبناء للمجهول لزوماً — وتقول :
عنى فلان بامر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لا عمل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو
مضاف وضمير التائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور
يقع نائب فاعل لعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :
مفعول به لعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير التائب العائد إلى المنيب مضاف

وقوله :

— ٢٢٩ — * لَمْ يُمْنَ بِالْعُلَيَّاءِ إِلَّا سَيِّدًا *

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى النبي ربه مدة دوامه معنيا - إلخ .
 الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بجيشه حرف روى في أبيات منصوبة الروى .

— ٢٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَا شَيْءَ ذَا النِّعَى إِلَّا ذُو هُدًى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن السباع ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدَنِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللفظة : « بدنه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزان رى يرمى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحما » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يسن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شنى » أبرأ ، وللراد به هنا هدى ، مجازا « النعى » الجرى مع هوى النفس ، والنمادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

النعى : لم يشغل بمعالى الأمور ولم يولع بمخال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوى الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ تَعَصُّبُهُ لِفِعْلًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَيْسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَمِنْ ثَمَّ نُسِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مَحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ (فَإِذَا

== الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلاء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شنى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « التى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شنى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلاء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلاء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب للمفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلاء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنبىا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان القرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان القرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدا ، وهلم جرا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً^(١) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

فصل : وإذا تَمَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونياية الثالث معتبة اتفاقاً ؛ فَقُلْتُ انْطَضَرَأَيْ وَأَبْنُ الْغَاطِمِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ بَعْضُهُمْ أَجَازَهُ أَنْ لَمْ يُبْلِسْ ، نَحْوُ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ سَمِينًا » ، وَأَمَّا الثَّانِي فِي بَابِ « كَسَا »^(٢) إِنْ أَلْبَسَ ، نَحْوُ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » اِمْتَنَعَ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لَمْ يُبْلِسْ نَحْوُ « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جَازَ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ : يَمْتَنَعُ مَطْلَقًا ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُمْتَقَدَّ الْقَلْبُ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةً ، وَحَيْثُ قِيلَ بِالْجَوَازِ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : إِقَامَةُ الْأَوَّلِ أَوْلَى ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ نَكْرَةً فإِقَامَتُهُ قَبِيحَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَتَيْنِ اسْتَوَى فِي الْحَسَنِ ، وَفِي بَابِ « ظَنَ »^(٣) ، قَالَ قَوْمٌ : يَمْتَنَعُ مَطْلَقًا لِلإِلْبَاسِ فِي النِّكَرَتَيْنِ وَالْمَعْرِفَتَيْنِ ، وَلَعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمُؤَخَّرِ إِنْ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا ، وَهُوَ حِينَئِذٍ شَبِيهٌ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فَرَتَبْتُهُ التَّقْدِيمَ ، وَاخْتَارَهُ الْجَزُولِيُّ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٢) بَابُ « كَسَا » هُوَ : كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، نَحْوُ سَأَلَ وَمَنَعَ وَكَسَا وَأَلْبَسَ وَأَعْطَى ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ : سَأَلْتُ اللَّهَ الْمَغْفِرَةَ ، وَمَنَعْتَ مُحَمَّدًا ارْتِكَابَ الْخَطَا ، وَمَنَعْتَ إِبْرَاهِيمَ قَرْشًا ، وَكَسَوْتَ الْفَقِيرَ ثَوْبًا ، وَأَلْبَسْتَ ابْنِي جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتَ السَّائِلَ دِرْهَمًا .

(٣) بَابُ « ظَنَ » هُوَ : كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُ أَوَّلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَأَصْلُ ثَانِيهِمَا الْخَبَرُ ، وَقَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ ، وَمَعَانِيَهَا ، وَمِثْلَهَا ، فِي بَابِ « ظَنَ » وَأَخَوَاتِهَا « وَهِيَ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظَنُّ قَائِمٍ زَبْدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ » ^(١) أجازوه قوم إذا لم يلبس ، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوى والأبدي وابن عصفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبهَا بمفعول « أَعْطَى » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٢٣٠ - * وَنُبِذْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أَصْبَحَتْ *

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كِرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَثِيًا صَحِيحُهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق هام بن غالب ، ولم أعر عليه في نسخ ديوانه .
اللغة : « نُبِذْتُ » بالبناء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سماوا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجو ، وسموا قرية لبى ثعلبة بن درماء الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت للزيد « كراما » الكَرَام : جمع كريم ، والراد به كرم النسب « مواليا » للوالى : جمع مولى ، والراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنه للوالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم :
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحْشَ وَالْخَى فَعِنْدَ الْمَوَالِي الْجِيدُ وَالْكُفَّانِ
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع ما فى اللوالى من الحسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لثيا » يروى فى مكانه « لثاما » وهو أنم مقابلة =

وقد تبيّن أن في النظم أمورا ، وهي :

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسا » حيث لا كبس

(٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة .

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه

ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على
الامتناع .

= لقوله « كراما موالها » والصميم في الأصل : الخالص من كل شيء ولبابه ، وأراد هنا
الدين م من هذه القبيلة صلية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالى ضفاف القوم
وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء
العشائر وساداتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار
الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاا أذنا با تبعاً مسودين .

الإعراب : « نبث » نية : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ،
وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت »
أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر
أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف
والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره
هى يعود إلى عبد الله ، وأنت باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها »
على هذا فاعل بكرام « لثاما » معطوف على قوله « كراما » بإطاف مقدر « صميمها »
فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والمطف على
معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبث » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن
الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْفِعُولِ مُطْلَقًا ، وَيَشْرِكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأُسْتَخْرِجَ وَأُسْتَحْلَى ، وَيُسَكِّسُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ انْتَمَلَ أَوْ انْفَعَلَ كَاخْتَارَ وَانْعَادَ ، فَلِكِ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلِكِ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟

كَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعِجَاجِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوَانَ أَرَاخِيْزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيَادَاتِهِ أَيْتَاتٍ مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرُّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَايْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أُمُّ بَيْتُ
كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟ كَيْتَ شَبَابًا

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ١ / ٢٠ طَبْعُ الدَّارِ الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيْسَى الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْبِيْهِ (٦٧) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جَذْبَهُ لِلدُّلُو » اهـ ، وَلَمْ يَعْينَهُ أَيْضًا .

الْفَتْحُ : « حَوَقَلْتُ » ضَعُفَتْ وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ « دَنَوْتُ » قَرَبْتُ « حَيْقَالُ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَقَلْتُ « أَجْذَبَهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدُّلُو مِنَ الْبَرِّ « صَايْتُ » صَحْتُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَاى الْفَرَسُ ، إِذَا صَاحَ صِيَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَنْقَلِبَ الدُّلُو عَلَيْهِ « قَدْ عَالَنِي » غَلَبَنِي وَقَهَرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ « أَكْبَرُ غَيْرِي » . . *
* أُمُّ بَيْتٍ * يَرِيدُ أُمَّ زَوْجَةٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَزْبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاحِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ » قَدْ قَصِدَ لَفْظُ هَذِهِ الْأَدَاةُ فَصِيرَهَا اسْمًا وَأَعْرَبَهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَةُ بْنُ الْمُنْذَرِ - الطَّائِي :

=

وقال :

• حُوَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ • — ٢٣٢

= كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مَيِّ كَلَيْتُ ؟ إِنْ أَيْتَا وَإِنْ لَوْا عَنَّا .
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنْ كَلَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاءُ ؟
ومن هذا الوادي قول الآخر :

الْأَمُّ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ
الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه التثني
« ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة
لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسمه « بوع » فعل
ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ،
والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص
ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم
بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

• تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ •

وهو لراجز لم يعينوه .

اللمعة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة « نيرين »
ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مشاة - وهو علم الثوب أو لحيته ، فإذا نسج الثوب
على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا :
هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى
ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير -
على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لَفَقَمَسٍ وَدَبِيرٍ ، وادَّعى ابن عذرة امتناعاً في افتعلَ وانفعلَ ، والأول قول ابن عصفور والأبدى وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسري كخِفْتُ وَبِفْتُ ، أو ضم كعُفْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاعَنِي إِمْعَرُو » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثُمَّ بَفَتْنَهُنَّ المفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وَبِفْتُ - بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم - لَتَوَّهمَ أنهم فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأوَّلين والكسْرِ في الثالث ، وأن يمتنع الوجه اللبّس ، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبَةَ مَرْجُوحًا ، لا ممدوحًا ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ، لحصوله في نحو نُخْتَارَ وَتُضَارَّ .

« حوكت على نولين » والنولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحتبط الشوك » تضربه بصف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .
المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسيج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للثانيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بمحوك ، وجملة « نحاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تحتبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكّت » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيسكون شاهدا على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانها « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهدا على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي الضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ علقمة : (رِدَّتْ إِيَّانَا)^(١) ، (وَلَوْ رِذُّوا)^(٢) بالكسر ، وجَوَّزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهابذى : مَنْ أَشْمَ فِي « قِيلَ » و « بِيَع » أَشْمٌ هُنَا .

هذا باب الاشتغال^(٣)

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرِ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط للمشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - خمسة :
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ؛ أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن المطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهما أعطيته - لم يصح .
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبر .
الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

والرابع : كونه مفتقراً لا بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكنتياً بالعامل المتقدم عليه .

الاسم^(١) : كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لعله كـ « مُهَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصلُ أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة بحضة ؛ فنحو قوله تعالى :
(ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله
بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثان :
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لا بعده
عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل
لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة
مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من
للمشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ،
ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو
مررت بفلانه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل
جميع صور الاشتغال ، ويبان ذلك أن للمؤلف خمس المشغول بكونه فعلاً - وذلك في
قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته »
وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربه الآن » وكذلك خصي المشغول به بكونه ضمير
الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربته » وقد يكون
اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربت غلامه » .
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان
الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، ويبان هذا أن الفعل
هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على
الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف
لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية ، والثاني مَرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو للنصب ، فإنه بفعلٍ موافقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفسَّر ، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية^(١) .

== الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفائها فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد لبقع عليها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يحيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، ويان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتاهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يعترض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يرجّحه ، وما يسوّي بين الرفع والنصب ، ولم تذكّر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأنّ حدّ الاشتغال لا يصدق عليه ^(١) ، وسيُتّضح ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصّ بالفعل كأدوات التخصّيص ، نحو « هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » وأدوات الاستفهام غير المهزّزة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ » ^(٢) و « مَتَى عَمَرًا أَقْبَيْتَهُ » وأدوات الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » إلا أنّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ، إلا إنّ كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إنّ » والفعل ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتُهُ » و « إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » ويمنع

(١) وجه مآرآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أنّ من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أنّا فرغنا العامل المتأخّر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخّر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقدماً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخّر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيويه الذي يرى أنّه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً للهل ، فأما الكسائي فإنه يميز أن يليها الاسم كما يميز أن يليها الفعل ، وطى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

(١١ — أوضح السالك ٢)

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسويته الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مرذودة .

ويترجعُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً^(١) ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع^(٢) ،

(١) إنما ترجع النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجعنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجوز على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجهه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطليئة ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطليئة ليست بهذه المزية ، فرجعنا النصب لذلك ، ولم نوجه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطليئة خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل لشروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل للتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في الشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا)^(١) ، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُقَالُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم استَوْفَى الحُكْمَ ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْسَكِحْ فَتَاتَهُمْ * — ٢٣٣

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خُلُوْ كَمَا هِيَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الحسين التي لم يعرفوا لها قائلًا معيًّا .

اللمة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء للمعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتي « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأنحوكة من الضحك والأحدثنة من الحديث والأعجوبة من العجب ، واللفظ الذي تدل عليه هو معنى اسم للفعل « الحيين » أراد حتى أبيها وحتى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهة نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمه الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانسكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انسكح : فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانسكح ، وهو مضاف وضمير النية العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر للبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجروراً المحل =

بـالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذي هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها للعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « هي » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة للموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذي هي عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب : فمن ذلك البيت الذي معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادي :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُسْكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَيْلَى ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحُّهُ

فزع الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » في بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » في البيت الذي أنشده ثعلب أقل تفضيل مضاف لياء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الآيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما في البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً للفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخرجه على نحو من هذه التخرجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأثموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هُنْمَ خَوْلَانُ ، وقال للبرد : الفاء بمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السكيت وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالأية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليبتين ، نحو « عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بَسْكَرٌ » و « خَالِدًا لَا تُهِنُهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفي بمعنى الطلب .

ويجمع المسألتي قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ)^(١) ، فإن فُصِلَت الهمزة فاختارَ الرفعُ ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »^(٢) إلا في نحو « أَكُلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأن الفضلَ بالظرف كلاً فُضِلَ ، وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يرجع رفع زيد في قولك « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيدييه ، فإنه يجعل « أَنْتَ » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أَنْتَ » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أنضرب زيداً زيداً تضربه ، فحذف الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستتراً فيه وجوبا وانفصل ، فهمة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يرجع النصب ، وسيأتي لهذا الكلام تنمة في شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ - أَثْمَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَانْحَشَابًا

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطمي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .
اللفظة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رِيح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد الفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وقمع الماء بعدها ياء مشددة - حتى من بني تميم « والحشابة » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثملبة » الممزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة - إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رِيحًا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشابة » الواو حرف عطف ، الحشابة : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثملبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة - إلخ ، أو أطلت ثعلبة - إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجع عند سيويه وأنصاره ، سواء أ كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن التصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

== وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حيثئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وفوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يلها الفعل ، لكنه حيثئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأنفال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأنبات للمشاهير للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيذا ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيذا ضربته أم عمراً » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما للاستفهام عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما يلغى أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عما الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلاً ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يلها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الدوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات ، والدوات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تأتي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيذا ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فعل بلى الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون للاستفهام عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه ==

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالمهمزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ،
« وَمَنْ أُمَّةٌ أَهْلُ ضَرَبَتِهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ
رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش
وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أُكْرِمَتْهُ »
كذا قال الناظم^(١) ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفعولٍ بآما ، مسبوق بفعل
غير مبنى على اسم ، كـ « عَامَ زَيْدٍ وَعَمْرًا أُكْرِمَتْهُ » ونحو (وَالْأَنْثَامَ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فنجح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض اللغاني عن بعض ،
فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لئلا يكون الكلام على
تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل »
عندما قال له مروان « إِنَّمَا السِّتْمُ عَنْهُ هَذَا اسْمٌ لَا الْفِعْلُ » وجنح الأخفش إلى
اعتبار الأصل الأول معه سائر النحاة . وتركوا تمييز اللغاني إلى القرائن ، فاعرف هذا
فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية « ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة
من ما ، نحو « حيث زيدا تلقاه فأكرمه » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يلحقها في
الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » ا هـ . وابن
هشام قد وافقه في معنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى
الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجع النصب في نحو قولك : جلست حيث زيدا أراءه »
ا هـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراءى يقول : « كذا قال الناظم » فيترأى من
هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل
من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال
الذي مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تلقاه فأكرمه » فإن « حيث » هنا إن كانت
شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في
جوابها - كان للمثال بما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول
الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ^(١) بمد (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)^(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَيْتُهُ » فاختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالماعطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »^(٤) .

الخامسة : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (ثَمُودَ) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أما والفاء بجملة تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بفرد ، فالتقدير : أما ثمود فهدينا فهدينا هم .

(٤) إنما ترجع النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين العطف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجباً لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يتبدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ^(١)، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^(٢)، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح^(٣)، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل مالا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمَهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب^(٤) عليها، وكلام الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيمويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في للسألة خلافا بين النعاة، وقد حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنعاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقا.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقا.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال للقرينة بقدر، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »
التمجيبية ، وتَضَمَّنَتِ الجُمْلَةُ الثانيةُ ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول
الشاكلة رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،
أو « قَعَمَرَأُ أَكْرَمْتُهُ »^(١) بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف
بالفاء ، فالأخفش والسَّيْرَانِي يمنعان النصب^(٢) ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة
يُحْبِزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناصب
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناصبت عجز
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول اللؤلؤف « لحصول للناسبة - أى بين العطف والمعطوف
عليه - رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية
فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالبند ، فإذا
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم للرفع في صدر الجملة الأولى لم يصلح أن
تكون خبراً ، وعلى هذا لا يصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمِّمَاتٌ لِمَا تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغَلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أنثما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً^(١) ، الثاني : أن يكون عاملاً ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَ » و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ معمولِ اسمِ الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمولُ المصدر الذي لا يتحلَّ بحرفٍ مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصحَّ ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنٌ » ، لأن الصِّلَةَ والصِّفَةَ المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابقِ ، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أتبع بتابع

== في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول للناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين للمعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجزوا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعمًا له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفًا بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطفًا بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قَدَّرْتَ الأخ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديل والمبديل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظِهِ ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ^(١) .

(١) اعلم أن الفعل للمشغول قد يكون متعديا ناصبا للفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصبا للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم للتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم التقدم للمشغول عنه من لفظ العامل للمشغول ومعناه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصب لضمير الاسم للتقدم : سه ، نحو قولك : زيدا ضربته ؛ فإن التقدير : ضربت زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم التقدم للمشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم للتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بعلامه ؛ فإن التقدير : لا بست زيدا مررت بعلامه ، ولا تقدره « جاوزت زيدا مررت بعلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإنما جاوزت علامه ومرت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولسكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فلا ينصب بنفسه ويصح معه للمعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملائسا لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجب الرفع بالابتداء^(١) ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتِمَا عَمَرُو قَعْدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية^(٢) ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٣) ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية^(٤) ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد ومتأبعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكسوفة بما السكافة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل القدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كانت ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التعضيف ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجوزون دخول أدوات الشرط وأدوات التعضيف على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدها على الابتداء ، لكن النسب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجع الفاعلية على الابتدائية^(١)، نحو « زَيْدٌ لَيَقُمُ » ،
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعْدَ » ، ونحو (أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا)^(٢) ، و (أُنْتُمُ
تَخْلُقُونَهُ)^(٣) .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعْدَ عِنْدَهُ » .

هذا باب التمدّي واللزوم

الفعل ثلاثة أنواع^(٤) :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،
الأول أنه يرجع رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب
البرد، والثاني أنه يرجع رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا
ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور
البصريين، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو « زيد ليقم »
أو قبله أداة يطلب دخولها على الأفعال كآية السكرة (أبشر يهدوننا) أما في المثال
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطليية، وذلك خلاف الأصل
وإن كان جائزاً، وأما في الآية فلكي يلى المحزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التباين .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإني أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا
بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى، ولا حد الفعل اللازم،
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته، وشكرته، فينصبون به
هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدداً، ويقولون « نصحت له،
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل للمتعدى نظراً =

أحدها : ما لا يوصفُ بتعدّي ولا لزوم ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : المتعدّي ، وله علامتان ؛ إحداها : أن يصح أن يتصل به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أوقف في أمره فلا أجعله من التعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن للتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعدياً بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة في أحد القسمين للتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمال قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنقطة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل التعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتسب بهم .

والرأى الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما تصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى .

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُبنى منه اسمُ مفعول تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتصل به هاء ضمير غير المصدر
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًا .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ »
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « تَدَبَّرَتِ الْكِتَابُ » .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهى :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبنى منه اسمُ مفعول تام ،
وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ
مَخْرُوجٌ » ، وإنما يقال : « ائْخُرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ مَخْرُوجٌ
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهى : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —
نحو : جَبِينٌ ، وَشَجْعٌ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —
كعَرَضٍ وَكَيْلٍ وَنَهْمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نِظَافَةٍ كَنِظْفٍ وَطَهْرٍ وَوَضُوءٍ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسٍ وَقَذَرٍ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ،
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعله لاثنيين تمدى لواحدٍ كَعَلَمْتُهُ
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لِأَفْعَلٍ كَأَشْمَرًا وَأَشْمَارًا ، أو لما أُلْحِقَ به — وهو
أَفْوَعَلٌ ، كَأَكْوَهْدٍ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَمَدَّ .

أو لافتمنل كاخرنجم ، أو لما ألحق به — وهو أفعملل بزيادة
إحدى اللامين كاقمنس الجمل إذا أبى بنقاد ، وافعملل كاخرنبي الديك
إذا انتفش للقتال .

وحكم اللزوم: أن يتعدى بالجار، كـ « حجت منه » و « مررت به » ،
و « غضبت عليه » .

وقد يحذف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أشارت كليب بالأ كف الأصابع *
أى : إلى كليب .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وسدره قوله :

* إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي .
اللفظة : « كليب » هو كليب بن ربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء فى قوله
« بالأ كف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل
« أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
مبنى على السكون فى محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على
الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر
المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رضه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة »
منصوباً على التمييز ، وحجة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وحجة قيل
ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور
بحرف جر محذوف ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعي جازئ في الكلام المنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،
والأكثر ذكر اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(١) (أَنْ اشْكُرْ لِي)^(٢) .

(٢) وسماعي خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — * ... كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

== «بألف كف» جار ومجرور متعلق بحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف كف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله «كليب» بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» للتقدير - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الألف كف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،
يصف رجلاً ، وهو بتمامه :

لَدَنْ يَهَزُّ الْكَفَّ يَعْصِلُ مَثْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

اللفظ : اللدن - بفتح فسكون - اللين «يعسل» أي : يتحرك ويضطرب «الثن» الظاهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء في قوله «بهز الكف» للسببية ، والأصل : هو لدن يعسل مثنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : «لدن» هو مرفوع ، ورفعها إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو لدن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت الشاهد «بهز» جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و «الكف» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «مثنه» متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب المأثري على اللدن مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق ==

وقوله :

٢٣٧ — * آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

== يعسل « كما » السكاف حرف جر ، وما : حرف ، صدرى مبنى على السكون لا محالة
« عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام :
كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعلب » فاعل عسل مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل
المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى
كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعالب فى الطريق .

للشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى »
للمقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل :
كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام للتلس ، وهو جرير بن
عبد السبح ، وعجزه :

* وَالْحَبُّ يَا كُفْلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ *

اللقنة : « آليت » معناه حلفت ، ويصح المعنى على جعل التاء للتكلم كما يصح
على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب :
اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم
يطعم » من باب تعب - ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم -
بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء للتكلم
أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع
الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف =

.

==إليه مجرور بالسكسة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم
الآتي «أطعمه» أطعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب
والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «والحب»
الوارى وال الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله»
يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل
نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة
الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو الحب ، والرابط
هو الضمير الواقع منعولا به ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان
يتعمدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على
ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك
الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق في قوله
«كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من
ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف
حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من
أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ،
ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ،
والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر - وهو «على»
الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا يجمع الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق»
منصوباً بفعل محذوف يفسره للذكر بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم
حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم ==

(٣) وقياسى، وذلك فى أن وأن وكى^(١)، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢)، ونحو (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣)، ونحو (كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً)^(٤)، أى بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كى» مصدرية، وأهل النحويون هنا ذكر «كى»، واشترط ابن مالك فى أن وأن أمنَ اللبس؛ فَمَنَعَ الحذف فى نحو «رَغِبْتُ فى أن تَفْعَلَ» أو «عَنْ أن تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُسَكِّل

= يوصل الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت، مع أن الحذف والإيصال باب سماعى وذلك الذى أقوله باب قياسى؟

فالجواب عن ذلك: أن قوله «أطعمه» واقع فى جواب قسم، وهو منفى بلا على ما قدرت لك، وجواب القسم المنفى بلا لا يعمل فيما قبله؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملا، وهى أساس فى عامة فروع باب الاشتغال.

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن للشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد، وذهب سيبويه إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا، وهذا هو الصحيح فى النقل عن الخليل وعن سيبويه.

وهل يقاس على «أن» و «أن» غيرها؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما، فلا تقول «بيت السكين القلم» على أن الأصل بيت السكين القلم، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس، واستدل بورود مثل ذلك فى قول الشاعر:

* وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر.

عليه (وَرَزَعُونَ أَنْ تَنْسَكِحُوهُنَّ)^(١)، غذف الحرف مع أن اللقمةين اختلفوا في المراد .

فصل : لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا^(٢) ، والآخر مقيد لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيداً » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »^(٣) ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ الْإِبْسُ^(٤) ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » أو كان الثاني محصوراً ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأول ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٥) .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرّحاً : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختر موسى قومه سبعين رجلاً) وقول الفرزدق هـام

ابن غالب :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يسمع أن يكون آخذاً كما يسمع أن يكون مأخوذاً ، فدفعاً لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن الجيء بالضمير متصلاً لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لثاني به متصلاً .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا انفصل الأول بضمير الثاني^(١)، كـ «أُعْطِيتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ الدَّرْزَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمرأً والأول ظاهر، كـ «بِالدَّرْزَمِ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا».

فصل: يجوز حذفُ المفعول لغيره: إما لظني كتناسبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)^(٢)، ونحو (إِلَّا تَذَكَّرَ لَعَنَ يَحْشَى)^(٣)، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَمْ أَنْفَعُلُوا)^(٤).

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبِينَ)^(٥)، أي: الكافرين، أو لاستهجانته كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العوزة.

وقد يمتنع حذفه، كأن يكون محصوراً، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أُعْطِيتُ مَالِكَهُ الْمَالَ» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لئلا ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً.

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٣) من الآية ٣ من سورة طه.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة.

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟^(١).

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عَلِمَ ، كقولك لمن سَدَدَ سَهْمًا « الْقِرْطَاسَ »
ولمن تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ « مَكَّةَ » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :
تُصِيبُ ، وتُرِيدُ ، وأَضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ،
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »^(٢) ، وفي الأمثال نحو « السِّكْلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى :
أُرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَمُوا خَيْرًا لَكُمْ)^(٣) أى : وَأَتُوا ،
وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِذْ وَاحْذَرْ
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما فى باب التنازع
إذا أعملت ثانى العاملين فى الاسم للتنازع فيه وكان الأول محتاج إلى منصوب نحو أن
تقول « ضربت وضربنى زيد » إذ لو أعملت العامل الأول فى ضمير الاسم للتنازع فيه
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل فى الاسم للتقدم فى باب الاشتغال لأن العامل
التأخر مفسر له ، ولا يجمع فى الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف فى باب
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل فى الأمثال
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير للثل عما تكلم به العرب ، والأمثال
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها فى كلام ما تشبه مضربها بموردها ، فلزم أن يلتزم
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلّهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كالآية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءةَ والنجدةَ » ، ونحو « السَّلاحَ السَّلاحَ » بتقدير ألزم .

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو أسمان يُشبهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشبهه ، ويتأخرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى ^(١) .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين التنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جبهة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن نقول : « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، وللممول التنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظنكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) .
وأوجب الجرمي الالتماس بالعطف ليس غير .

== الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين للثالثين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد وتسكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فلما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالثال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالثال الثاني من الثالثين ، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاةُ / بَيِّنَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّهُ أَحَقُّونَ أَحَدِسِ أَحَدِسِ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « الاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « الاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإظهار في الثاني « أتاك أتوك الاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإظهار في الأول « أتوك أتاك الاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجهتا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني ==

== قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أَسْتَقَى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ وَقَدْ يَذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلَ أُمْتَالِي

ولاصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الوجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صغراً عن ذكرها لثلاث نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فاعلين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدَتْ مُفِيئَةً مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْثِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، وتنازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا

كتابه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَقِيرَةِ أَنِّي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت » وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١)، ومثال الاسمين قوله :

— ٢٣٨ * عٰهَدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مِّنْ أَجْرَتِهِ *

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم بما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فاعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* قَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثِلًا *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عهـدـت » بالبناء للمجهول - أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغـيـثـا » اسم فاعل من الإعانة ، و « مغـنـيـا » اسم فاعل من الإغناء « أجـرـتـه » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فـتـنـاءـك » الفناء - بكسر الفاء ، بزنة الكتاب - ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفـتـنـاء الناس يهرعون إلى فتنائه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامى الدمار « مـوـثـلـا » الموثل : اسم المكان من قولهم « وأل إليه يثـل » مثل وعد يعد - إذا لجأ إلى .

الإعراب : « عهـدـت » عهد : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، مبنى على فتح مقدر . لا محل له من الإعراب ، وتاء مخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « مغـيـثـا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغـنـيـا » حال ثان من =

ومثال المختلِفَيْنِ (هَؤُلُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيهِ) ^(١).

وقد تَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث :
« تَسْبَحُونَ وَتُسَكِّرُونَ وَتُحَمَّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ ^(٢).

== نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من » اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل فيه الثاني منهما فهو مفعول به لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « آخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لآخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « موثلاً » مفعول ثانٍ لآخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ، أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله « من أجرته » وهذان العاملان للتقدمان احسان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول للتأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته » مفعولاً ، وقد أعمل الثاني اقربيه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ، ولو أظهره لقال « عهدت مغنيته مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنياً مغنيته من أجرته » .
(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

=

الأول : أن التنازع فيه قد يكون طرفا وقد يكون مفعولا مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثا وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع الممولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في للمفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في للمفعول معه ، تقول « قمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « قمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل محمدون في لفظ للممولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميرهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميرهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميرهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولا .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمّر فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَشْكُكِه فَاشْكُرْنِ لَهُ

أَخْ لَكَ بِطُغْيِكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تشكك ، واشكركن — وقد أعمل أولها ورفع الأخ به ، واضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم بما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره^(١) ، وعن اللبرد إجازته في فِئلي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسَنُ بِهِ وَأَجْمَلُ يَمْتَرُونَ »^(٢) ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتَمْتَ » خلافاً لبعضهم^(٣) ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَكْرَمْتَ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من للمعول للفظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ المعول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا يعينه على المعول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة اللبرد بمثلين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعل التعجب سواء أكانا بلفظ للماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » لما كان على صورة للماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيفتقر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يجيز ذلك للعلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين للتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه للمعول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه المعول بين العاملين الذي خالف فيه أبو على الفارسي .

— ٢٣٩ — * قَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خِلْ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ *

اللفظة : « هيهات » اسم فعل ماضٍ معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والحدن والحدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والثل والثليل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصل والمواصل .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيهات هيهات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسماء فاعلين ، وتأخر عنهما مفعول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المفعول المتأخر فإن العمل الأول منهما ، وليس للثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المفعول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المفعول المتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لتجريد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

خلافًا له وللجُرْجَانِي ؛ لأن الطالب للعمول إما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُوْتَّ به للإِسْنَاد ، بل لجرّد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بمحصله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المصحح الثالث ، وإنما أنيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأنى بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغَلَتِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا الالتفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ » أو « أَتَوَكَ أَتَاكَ » ،
ولا في نحو :

— ٢٤١ — * وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهُ *

بل « غَرِيْمُهُ » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خبران ، أو « مَمْطُولٌ »
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَتَانِي أَتَانِي
اللاحقون » .

وبروي « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .
الإعراب : « أَتَاكَ » أنى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأول من باب توكيد الفعل
بالفعل ، وإنما أنى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى في
الكاف « اللاحقون » فاعل أنى الأول ، مبدوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من
باب التنازع ، بل العامل الثانى قد أنى به لجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المفعول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلو أعمل العامل
الأول في لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون » ولو أعمل العامل الثانى في لفظه
لقال : « أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا
النحو أيضاً .

— ٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما
ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

• قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ •

اللفظة : « محطول » اسم مفعول من قولهم : مطل الدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين العمل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوقى » الفاء حرف عطف مبني على التثنية لا عمل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذي دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « محطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضممة مقدره على الألف المحذوفة لتخلص من التثنية الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه التقديم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة محطول معنى غريمها » فلن ظاهره أنه قد تقدم فيه إعلان أولها قوله محطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك للمول للتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سبباً مرفوعاً ، ألا يكون سبباً أصلاً ، أو يكون سبباً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان التنازع فيه - وهو غريمها - سبباً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله «عزة» مبتدأ وقوله «مطول» خبر أول ، و «معنى» خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله «غريمها» هو للممول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعا لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إيراد الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : وعزة مطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة مطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخریجات كل واحد منها يخرج به عن باب التنازع .

الأول: أن يكون «مطول» خبرا مقدما ، و «معنى» خبرا ثانيا مقدما ، و «غريمها» مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر للمبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعرنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران ، وللوخر ليس معمولا لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا في المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل فى الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع فى الخبر .

الثانى: أن يكون «عزة» مبتدأ ، و «مطول» خبره ، و «معنى» حاد من غريمها ، و «غريمها» نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم فى الكلام عاملان ، بل التقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث: أن يكون «عزة» مبتدأ ، و «مطول» خبره ، و «معنى» صفة لمطول ، و «غريمها» نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع فى السبب المنسوب ، ومن أمثله قولك «زيد ضربت وأكرمته أخاه» وهذا المثال =

ولا يمتنع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببية منصوب .

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ، والبصريون الأخير لقربه ^(١) .

فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه أعملنا الأخير في ضميره ، نحو « قامَ وقمداً — أو وضربتُمها ، أو ومررتُ بهما — أخوأك » ، وبعضهم يُجيز حذف غير المرفوع ؛ لأنه فضلة ، كقوله :

== يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب القراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المفعول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقراءوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقراءوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقراءوا) فكان يقال : هاؤم اقراءوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا عملت الأول في لفظ المفعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المفعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المفعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتوني أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن إتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أنصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ - بِعْكَازٍ يُعْشَى النَّازِرِينَ إِذَا هُمْ أَمَحُوا شُعَاعَهُ
ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، والبيت ضرورة .
وإن أعملنا الثاني ، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ،
لامتناع حذف المُدَّة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٢ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب
ابن هاشم .

اللمة «عكاز» هو بضم أوله ، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة
يجتمع فيه العرب للتجارة والفاخرة « يعشى » مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ،
وأصل العشاضف البصر ليلًا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً « شعاعه » الشعاع
- بضم أوله بزنة الغراب - خيوط الضوء أو بريقه ولعانه .

الإعراب : « بعكاز » الباء حرف جر ، وعكاز : مجرور بالياء ، وعلامة جره
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور
متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعٍ بَاقٍ شُعَاعُهُ

« يعشى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء « الناظرين » مفعول به
ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « إذا » ظرفية تضمنت معنى
الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « هم » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور
بعده « لحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة « شعاعه »
شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر « يعشى . . . لحوا شعاعه » حيث أعمل العامل الأول
- وهو « يعشى » - في لفظ المفعول - وهو « شعاعه » فارتفع هذا المفعول على أنه
فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره
لقال « يعشى الناظرين إذا هم لحوا شعاعه » . وهذا الحذف مما لا يجوز البصريون
إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبَّةٌ رَجُلًا » و « نِعْمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي *

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وحجزه قوله :

* لَغَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ *

ولم أثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بفيرك ما يسوء أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاه وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعبأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليل .

والكسائي* وهشام* والشَّهْجِيُّ يُوجِبُونَ الحذفَ ، تَمْثُلًا بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

== الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول المتأخر - وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به ، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الفسائي ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللمعة : « تعفّق » أى : استتر ، و « الأرضى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطباها ، فاستتر لها الصيادون في شجر على ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء وغاؤها .

الإعراب : « تعفّق » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرضى » جار ومجرور متعلق بـ « تعفّق » « لها » جار ومجرور متعلق بـ « تعفّق » أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والهاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً ==

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب الرفع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقعَ حذفه في لبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَّ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَقَمَّنْتُ وَأَسْتَقَمَّكَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ ^(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

== لئذ ، وجعل « كليب » معطوفًا على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أردوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النعاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهرلي وابن مضاء من القارية - على أنه إذا عمل ثاني العاملين في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعًا ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أَرَادَهَا » وحذف ضمير الرجال من « تعفَّق » ولو أظهره لقال « تعفَّقوا وأَرَادَهَا رِجَالًا » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفَّق » ضمير يستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائدا على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكانا بصدور أن نضمر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم ==

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَطَنَنِي وَطَنَنْتُ زَيْدًا قَابِلًا إِيَّاهُ ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضرر مقدما ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفَ لدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ للنصوبِ ، كـ « خَرَبْتُ وَخَرَبْتُ بَنِي زَيْدٍ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — * إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيرُضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على التكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرًا متعينا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَارًا فَسَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَمًا يُحَاوِلُ وَاشْ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدِّ

اللمعة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب »

كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو — المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُتَمَلِّ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسمٍ ، وكان ذلك الأسمُ مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرها للأسم المُفَسَّر له — وهو للتنازع فيه — وجب المدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزيدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يَظُنُّنِي » يطلب « الزيدَيْنِ » فاعلا ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولا ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَذَصَبْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وهما « الزيدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزيدَيْنِ » وهو الألف ، وبقي علينا للمفعول الثاني محتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسَّر للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تثنية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْحَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُتَنَّى

== فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل برضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « رضيه ورضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني — وهو « رضيك » — في لفظ المفعول — وهو « صاحب » — مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورا ، وذلك قوله « رضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جهره العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تجوز إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تتعمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق للفسّر ، وفي كل منهما محذور ، فوجب المدول إلى الإظهار ، فقلنا « أختا » فوافق الخبر عنه ، ولم يضرمه مخالفته لـ « أخوين » ، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .
ولم يظهر لي فسّاد دعوى التنازع في الأخوين ، لأن « يظنني » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضماره على وفق الخبر عنه .



هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يصدق عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير مقيد بالجار .
وهو : اسم يؤكّد عامله ، أو يُبين نوعه ، أو عدده ^(١) ، وليس خبراً

(١) أوماً المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيد معنى عامله ، والثاني بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما التوكيد فنصوته أن يكون مصدراً منكراً غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيداً ضرباً » ومنه قوله تعالى : (والداريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والماصات صفاً) وقوله (والماصات عصفاً) وسواء أكان عامله من مادته كهذين للتالين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

فإن قلت : أتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متعديا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا زبد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما زبد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

وأما المفعول المطلق للبين لنوع عامله فله ثمان صور :
الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكاء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .
الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على السكال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .
الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت على ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحبيب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت الجنون وهو الشاهد ٣٤٦ الآتى .

==

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الْأَمِيرُ » أو « ضَرَبَتَيْنِ »
بمخلاف نحو « ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ » ونحو (وَلَى مُذَبِّرًا) ^(١) .
وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَرًا .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .
وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أُعْطِيَ عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر ^(٢) .

== الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطًا » أو « ضربته عصا » .

وأما المفعول للطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختومًا بتاء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلدته جلدة » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختومًا بعلامة تنبيه أو علامة جمع ، نحو قولك « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سرتين » .
الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعا .
والمصدر للمؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيان ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث - ولكن حروفه تقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم : ==

وعامله إما مصدر مثله نحو (فَإِنْ جِئْتُمْ جَزَاءُكُمْ جَزَاءاً مَوْفُوراً)^(١) ،
أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً)^(٢) ، أو وصف
نحو (وَالصَّافَاتِ صَفًا)^(٣) .

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن
الفعل أصل لها^(٤) .

== كَلَّمَتْهُ كَلَاماً ، وُسِّلَتْ عَلَيْهِ سَلَاماً ، وَقِيلَتْ قِيلَةً ، وَتَوَضَّأَتْ وَضُوءاً ، وَاغْتَسَلَتْ غَسَلاً ،
وَأَعْطَيْتَهُ عَطَاءً ، وَأَجَبْتَهُ جَابَةً ، وَأَوْقَدْتَ النَّارَ وَقُوداً ، وَصَلَيْتَ عَلَيْهِ صَلَاةً ، وَرَاقِبْتَهُ
رَقِبةً ، وَرَاعَيْتَهُ رَعِيَةً ، وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَصْدَرِ ، وَمِنْ أَعْمَالِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ : « مِنْ قِيلَةٍ الرَّجُلُ أَمْرَاتُهُ الْوَضُوءُ » قَبْلَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْمُ مَصْدَرٍ ،
وَقَدْ أَضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ « الرَّجُلُ » ، ثُمَّ نَسَبَ لِلْفِعْلِ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « أَمْرَاتُهُ »
كَما تَفْعَلُ لَوْ وَضَعْتَ الْمَصْدَرَ فِي مَوْضِعِهِ قُلْتَ « مِنْ تَقْيِيلِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوَضُوءُ » ،
وَقَدْ مَضَى التَّمْيِيزُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ (ص ٨٤ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ) وَسَيَأْتِي
مَزِيدُ بَيَانٍ لِهَذَا الْكَلَامِ فِي بَابِ أَعْمَالِ الْمَصْدَرِ فَارْتَقِبْهُ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٣ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٦٤ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .
(٣) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهي الفعل، أم هو المصدر، أم أن كلا من الفعل
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر ؛ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر .
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل .
وثالثها مذهب ابن طلبة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه
وليس أحدهما أصلاً للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذي يعيننا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين .

= فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذى تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويأت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأصل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أوطن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلب ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر قيل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أوطن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التى قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواما ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قد قعدا » كان « قعدا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصا على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك .

=

وَأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويبان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتبين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجري على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فله ثلاثي يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فله ثلاثي يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر يختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والشاكلة في المادة الواحدة ، وكمن صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الميمزة لاستقبال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الميمزة أيضاً « بكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها ، وانظر فيما نلت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : (والداريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصفات صفاً) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم للمفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد محذوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم للمفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

= وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة للتوكيد - بكسر الكاف - بـ رتبة للتوكيد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعملون ثم كلا سوف يعملون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من المجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبيابيل ، وعباديد ، وشمايط ، وعحاس ، وملاح ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه صمد من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه المجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليسكون هذا البحث تدريجاً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتنتج للأدلة وإقرار بالصحيح منها .

فصل : بنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَلَى الصَّغَاءُ » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَمْسِ » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَمْسِ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ جَالِيًا » ونحو (لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا)^(١) ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ لَهُ نحو « شَنِئْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ بِقَّةً » و « فَرِحْتُ جَدَلًا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَدَلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٍ لفعل آخر ، نحو (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٣) ، والأصل إِنْبَاتًا وَتَبْتَلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « مَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءِ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دالٌّ على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ رَرَباتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٤) ، أو على آله ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » أو « عَصَا » أو « كُلِّ » نحو (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)^(٥) ، وقوله :

• يَظْلَنَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا •

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة اللائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا •

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بعجنون ليلي ، من قصيدة له
أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّيْنِ أَنْحَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللقبة : « الشيتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اختلافهما ، ومن
الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى التعابين اللذين يأنف كل واحد
منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يأنس من لقاء ليلي مع تباعد ديارنا وتشقت شملنا ، وبعد ما قام
الوشاة بإقامة الحوالم بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت
ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قطعوا من اللقاء ، وقطعوا الطامية
من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضممة
الظاهرة « الشيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد
ما » بعد : ظرف زمان متعلق يجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل
مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخات
عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن »
حرف تأكيد مخفف من التثقل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه
ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس
حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى
على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى
لها ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من
الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدرُ المؤكَّد لا يُنْتَهَى ولا يُجْمَعُ باتِّفاق ، فلا يقال : ضَرَبْتَنِي ولا ضَرُوبًا ، لأنه كَمَاءٌ وَعَسَلٌ ، والمختومُ بقاء الوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بِمَكْسِهِ باتِّفاق ، فيقال : ضَرَبْتَنِي وضَرَبَاتٍ ، لأنه كَتَمْرَةٍ وَكَلَةٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْفَوَيْسِ : فَالشَّهْوَرُ الْجَوَاز ، وظَاهِرُ مذهب سيهويه المنعُ ، واختاره السَّلَوِيَّينَ ^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : (فلا تَمِيلُوا كلَّ الميل) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعاً للحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو ثبتته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حق يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكد لعامله ، نحو « ضربت ضرباً » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كاللدى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإعما كان مختصاً في هذين الضريين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « نَلَى جَلَسَتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما للتوكيد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذفُ عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، والحذفُ مُنافٍ لهما ، وَرَدَّه ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ^(١) جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيَرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا » وفي نحو « سَقِيَا وَرَعِيَا » .

وقد يُقام المصدرُ مقامَ قَمَلٍ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :
(١) مالا قَمَلَ له ، نحو « وَيَلَّ زَيْدٌ » و « وَيَنْجُهُ »

= للمعد فلا خلاف في أنه يجوز تثنيته وجمعه ، وأما البين للنوع فذهب سيويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشاويين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في نصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تَمَلَّاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ
وهذا الرأي هو الحري بالقبول ، لأن معنى كونه دالاً على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثالا نضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيَرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعرض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيَا » الذي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .

٢٤٧ — و * بَلَّهَ الْأَكْفُ * *

فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ — هذه قطعة من بيت من الكامل لسكعب بن مالك الصعابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطُونَا قَدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
تَذَرُ الْجُمُوحَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللمعة : « تذر » أى : ترك ، و « الجحاجم » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فيلتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفف ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعا تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

المعنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم — فيقول : لا تذكرها ، ولا تعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف للذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجحاجم » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجحاجم منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاع مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للنية العائد إلى الجحاجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبه على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبه مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبه « كأنها » كأن : حرف تشبيه

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءً ،
كـ « سَقِيَا ، وَرَغِيَا ، وَجَذَعَا » ، أو أَسْرَأَ أو نَهِيَا ، نحو « قِيَامَا لَا قُعُودَا »
ونحو (فَضَرَبَ الرَّقَابَ)^(١) ، وقوله :

— ٢٤٨ — * فَتَدَلَّأَ زُرْبِيُّ لَلَّالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ *

== ونصب ، وضميم الغائبة العائد إلى الأكف اسم كان مبنى على السكون في محل نصب
« لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره متى يعود إلى الأكف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :
إحداها بجر الأكف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأكف
محجور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرِب الرقاب) ولا فرق إلا
أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأكف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأكف مفعول به ، وانتصابه كاتصاب الكتاب
في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) .
ويتضح من هذا أن بله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدراً فيجر ما بعده
بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينصب ما بعده على أنه مفعول به ،
ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف

عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمْرُؤُونَ بِالْذِّهْنِ خِيفًا عِيَابُهُمْ وَبَرَّجِعْنَ مِنْ دَارَيْنَ بِجَرِّ الْخَفَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُءُ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّأَ إلخ

اللفظة : « الذهن » اسم موضع ، وأصله ممدود مقصوره ، وكذلك « دارين » اسم
موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجمع =

فيه للسافر متاعه «بجر» بضم الباء وسكون الجيم - جمع بجرء ، وهى صفة من البجر ، والجرء : للتفتحة ، وإضافة بجر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف ، يريد امتلاءها ، و«الحقائق» جمع حقية وهى المية ، و«ندلا» مصدر ندل للمال ، إذا خطفه بسرعة ، و«زريق» اسم رجل :

الإعراب : «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر ؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله يرون فى البيت السابق «ألمى» فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألمى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألمى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجل مضاف وأمر من «أمورهم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وحمله ألمى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا «زريق» منادى مجرور نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق «المال» مفعول به لندلا «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجع الدنو شرى أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلا السابق ، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل ندل الثعالب ، ومثل لا تعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن المعروف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله «ندلا زريق للمال» فإن فى هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع فى الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوابه من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استتمام توبيخه وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره للؤلأف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابن مالك ، وخَصَّ ابنُ عصفورِ الوجوبَ بالتكرار ، كقوله :

٢٤٩ — * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *
 —————

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطرى بن الفجاءة الخارجي التميمي

وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَمَّا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ : وَيَحْمِكُ لَنْ تَرَاعِي

فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجْلِ الْقَدَرِ لَكَ لَمْ تَطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير للموت راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - بفتح الشين ، بزنة سحاب - التفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد البالغة في الجزع والفرع والروع « لن تراعى » يروى في مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافى ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان الحركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سببا للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فَمَا » الفاء حرف دال على التثنية ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بِمُسْتَطَاعٍ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر للمبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثانى بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « صبرا في مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام توبيخيٍّ، نحو « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :
 * أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابَا ؟ *

== عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عسكوز ومن هذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصراً على الموضع الذي يشكر فيه المصدر أو يكون محصوراً أو يقع قبله حرف استنهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف في هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا في غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو خالد بن يزيد الكندي ، وهذا الذي ذكره للؤلؤ عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَعْبَدُ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا *

اللمة : الحمزة من قرأ « أعبداً » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصور قد جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هي جبل أسود وفيه شعاب فيها أو شال تحبس للاء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : شعبي جبال متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوما » اللؤم - بالضم - ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسية الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل في اللوم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنفي أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معنى التعجب كما في « فهدره ! » وقد تستعمل في الحث على الجود والتشمير ؛ لأن من له أب يتكلم عليه في شؤون كملها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الحمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفاً ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبدا « في شعبي » جار ومجرور متعلق بمحل « غريباً » حال من فاعل حل « ألوما » الحمزة للاستفهام التوبيخي ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها ، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وعند ظهور أمر مُعْجَب « عَجَبًا » وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مفضوب عليه « أَمَلُهُ وَكَرَامَتُهُ وَمَسْرَّةٌ » و « لَا أَمَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، نحو (فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مَدًّا بِمَدِّ وَإِذَا فَدَاءَ) ^(١) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهِمًا عنه ، وعامله خبرٌ عن اسم عين ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرَ الْبَرِيدِ » و « أَأَنْتَ سَيِّرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

== وتقدير السلام : أُلْزِمُ لَوْ مَا « لَا » نافية للجلس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف الخطاب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألوما .

الشاهد فيه : قوله « ألوما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول السجاج :

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي وَالْذَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصُّ في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أى : اعترافًا ، والثانى : الواقع
بعد جملة تحتل معناه وَغَيْرُهُ ، نحو « زَيْدٌ ابْنِى حَقًّا » و « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ »
لَا الْبَاطِلُ ، و « لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَيْتَةَ »^(١) .

الخامسة : أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى
صاحبه ، كـ « مَرَزْتُ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَجَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ
دَاهِيَةٍ »^(٢) .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذِكَاةٌ ذِكَاةُ الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوى لا علاجى ،
وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حَجَارٍ » لعدم تقدم جملة ، وفى نحو « فَإِذَا فى الدَّارِ
صَوْتُ صَوْتِ حَجَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تقدم
صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَجَارٍ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نصاً فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع
بعدها - وهو قوله « عُرْفًا » - لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها عل أن المحدث
عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عُرْفًا اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .
وإنما كانت جملة « زَيْدٌ ابْنِى » تحتل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حَقًّا »
وتحتل غيره ، لأن قوله « أَنْتَ ابْنِى » تحتل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ،
كما تحتل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم فى عطفه عليه وحده على
إصالح الخبر إليه ، فإذا قال حقاً فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين هذين التالين - مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف -
كغيره من النعاة - الرفع ، على أن المصدر الثانى يدل من المصدر الأول ، أو على أن
الثانى نعت للأول ، لأنه مخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْحِمْلُ
لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَىَّ » ، قاله سيبويه .

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عامر بن الحليس - الهذلي ، يصف تأبط شرا ابن امرأته .

اللمعة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزادتها تبطل عمل ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال « المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموه به .

المعنى : إن هذا الفتى مضمّر قد بلغ به التضخيم إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكب وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طىَّ المحمل » أنه مدمج الخلق كطىَّ المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس مرفوع بالضمّة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طىَّ المحمل » مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهى على ما قرره سيبويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طىَّ المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل ذلك الفعل المحذوف فى قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملت هذا البيت على هذا المثال وجعلت شأنهما واحدا ، مع أنكم تقرررون أن ضابط هذا المثال أن تقدم على الصدر جملة بشروط عينتموها ، وأنا لا أجد فى هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟ =

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعولَ لأَجْلِهِ ، ومن أَجْلِهِ ، وَمِثَالُهُ « جِئْتُ رَغْبَةً فَيْكَ » ^(١) .
وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَصْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ » قاله الجمهور ،
وأجاز بونس ^(٢) « أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذَكَّر شخص لأجل
العبيد فالذكر ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه ^(٣) قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتَلًا
لِلْكَافِرِ » قاله ابنُ التَّجَاز وغيره ، وأجاز الفارسي ^(٤) « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ »
أي : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرَغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « تَقَعَّدَ عَنِ
الْحَرْبِ جُبْنًا » .

== فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم
عليه في ظاهر الأمر جملة مستقلة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه
ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذي تدل عليه هذه
الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا القلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها
إلا منكبته وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله :
« هو المصدر القلبي الذي يذكر ليبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر
هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذي يصح أن يطلق عليه اسم للمفعول لأجله ،
والخطب في ذلك سهل .

(٢) للراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال
الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والتشي والركل .

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعمش والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومضى فَقَدَّ المعللُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)^(١) ، والثاني نحو (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٢) بخلاف (خَشْيَةً إِمْلَاقٍ)^(٣) ، والرابع^(٤) نحو :

— ٢٥٢ — * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد للمعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير للمعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته

المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه التفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء التنكلم فاعله « وقد » الواو واو

الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على

السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نص : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسَ نَحْوُ:

— ٢٥٣ — * وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي لِذِكْرِ الْكِهْزَةِ *

تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تخديره هي «نوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، ووجه الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «للتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «نوم» فإن النوم علة لحلج الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَّ الْمُصْفُورُ بِلَاءِ الْقَطْرِ *

اللمعة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر اللغوي يعروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض الصفور» ارتعد وارتعش «القطر» للطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والحلة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكرالك» اللام حرف جر ، =

وقد اتفقت الاتحادان في (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِيِّ)^(١) .

ويجوز جرُّه المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،
وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — * لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْمَيْجَاهِ *

ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، وهو مضاف وكاف الخطابية مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى
« انتقض » فعل ماض « المصفور » فاعل انتقض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع صفة لمزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض المصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،
والهاء مفعول به ، وهى عائدة على المصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل
وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من المصفور أو في محل رفع صفة للمصفور ؛ لأنه
اسم محلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لتذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن
فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل التذكى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن المنكاح ،
تريد أنه تأخر عنها ونسكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أَزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُرَيْنُ التَّحْكِيمَا

وقوله :

٢٥٥ - * مَنْ أَمْسَكُمْ رَغْبَةً فَيَكْمُ جُبِزْ *

= « الجبن » ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمدكها هنا ، وتقصر كما في قول لبيد بن ربيعة :

* يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

« توات » تنابض « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تواتل زمر الأعداء ولو تواتل - إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « تواتل » تواتل : فعل ماض ، والتاء ثنائيت « زمر » فاعل تواتل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو تواتل زمر الأعداء فإني لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا فَأَصِيرِيهِ بِنْتَصِرْ *

اللمة : « أمسك » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده ردهمدا - وأمه تأميا ، وتأممه تأمما ، تريد أنه قصد « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارغب فيه ، إذا أراحه ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمِضَافِ ، نَحْوُ (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)^(١) ،
وَنَحْوُ (وَإِنْ مِنْهَا لَكَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)^(٢) ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ (لِإِيْلَافٍ

== كرهه ولم يرده ، وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها
« جبر » تقول : جبر فلان فلانا يجبره جبراً - على وزن نصره ينصره نصراً - إذا
أغناه من قعر أو أصلح عظمه من كسر « ناصرية » جمع ناصر جمع السلامة ،
والناصر : المعين .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يعجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون
في محل رفع « أسكن » أم : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير المخاطب
مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم علامة الجمع « لرغبة » جار ومجرور
متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة ، أو بمحذوف صفة لرغبة « جبر »
فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، وسكن لأجل
الوقف « ومن » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
من : اسم شرط جازم يعجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع
« تكونوا » فعل مضارع ناقص فعل الشرط محذوف النون ، وواو الجماعة اسم
مبني على السكون في محل رفع « ناصرية » خبر تكونوا منصوب بالياء نيابة عن
الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وضمير التنية مضاف إليه « ينتصر » فعل مضارع جواب
الشرط ، محذوف وعلامة جزمه السكون ، وجعلنا الشرط والجواب في العبارتين في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط في كل واحدة منهما .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله ، وقد جره
بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من « أل » ومن الإضافة ، وجر ما كان من
هذا القليل قليل ، والكثير أن يكون منصوباً .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قُرَيْشٍ^(١)، أى : فأيبدوأرب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحرف في هذه الآية واجب عند من أشتط اتحاد الزمان .

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

الظرف : ما ضُمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسم مكانٍ ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مجرّاه .
فالمكان والزمان ، كـ « اَمْسَكْتُ هُنَا أَرْمُنَا » .

والذى عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العدد للميزة بهما ، كـ « سِرتُ عِشْرِينَ يَوْماً ، ثَلَاثِينَ قَرَسَخاً » ، وما أُفيد به كلية أحدهما أو جزئيته ، كـ « سِرتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ ، جَمِيعَ الْقَرَسَخِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْقَرَسَخِ » ، أو « بَعْضَ الْيَوْمِ ، بَعْضَ الْقَرَسَخِ » ، أو « نِصْفَ الْيَوْمِ ، نِصْفَ الْقَرَسَخِ » .

وما كان صفة لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .
وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيَّبَ عنه بعد حذفه .

والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرأ ، وفي اللُغوب عنه أن يكون زمانأ ، ولا بُدَّ من كونه معيَّناً لوقتٍ أو لِمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ سَلَاةَ الْمَعْمَرِ » أو « قُدُومِ الْحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائب اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُهُ الْقَارِظَيْنِ »^(٢) ، والأصل

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظاً - بوزن ضربه يضربه ضرباً - وأصل القارظ الذى يمتنى القرظ - بفتح القاف والراء جيما - وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عزة خرج =

« مُدَّة غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون النوب عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبِهِ .
والجارى مجرى أحدهما : أَلْفَاظٌ مَسْمُوعَةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » والأصل أَفَى حَقٍّ ، وقد نطقوا
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — * أَفَى الْحَقُّ أَنَّ مُغْرَمَ بَيْتِكَ هَائِمٌ * .

= كل واحد منهما يحتنى القَرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما اللث للامر المأبوس منه ،
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمْتُ أُمَّ حَائِلٍ
وَحَتَّى يَوُوبُ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلِيبُ لَوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة
القارظين) وقد ضرب للث بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَى الْخَسِيرَ وَانْتَظِرِى إِيَّائِي إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيري ، والذي ذكره المؤلف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْتَ لَا خَلٌّ هَوَاكَ وَلَا خَرُّ * .

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر
« حق الشيء » إذا ثبت . قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

== الظرف على معناها^١، ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتاده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاءنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهمزة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي يبناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضيمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء التكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن للؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدميني :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ آتَتْ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولٍ أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب أبو العباس اللبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيويه ==

وهي جارية بحرف زى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثثِ .

ومثله « غَيْرَ شَكِّ » أو « جَهْدَ رَأْيٍ » أو « ظَنًّا مِثْلِي أَنْكَ قَائِمٌ »^(١) .

= وجهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضى وللصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فاتصابه عند اللزوم على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذى ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذى يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان اللفظ : أثبت ثبوتاً فمك ، فيكون للتكامل مستطهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذى هو ضد الباطل ، والثانى : تصريح العرب معه ببنى الدالة على الظرفية كما فى هذا البيت الذى معنا ، وكما فى قول أبى زيد الطائى :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِنَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّمِيرِسُ
وكما فى قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارُ الرَّبِّ بَابٍ تَبَاعَدَتْ
أَوْ انْثَبَتْ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ

و « أن » مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا فى إعراب هذا المصدر فى نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب للبرد إلى أنه فاعل المصدر ، وذهب الخليل فيها حكاه عنه سيويه - إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استنهام جاز أن يكون المصدر للزول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعيين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما فى كلام الشيخ خالد فى تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأي أنك قائم » جهد رأي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط فى ، توسعاً ، والأصل : فى جهد رأي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام فى « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْفِكَهُنَّ)^(١) إذا قدر بفي ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا^(٢) .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٣) ، ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٤) ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، ونائب « حيث » يَنْهَى مَحْذُوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً^(٥) .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظنا مني أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظنا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كاللزام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لالفاظا ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام . (٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفضل التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

• وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا •

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فيبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوسّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

فصل : وحكمه النصبُ ، وناصبه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « اَمْكُتْ هُنَا أَزْمُنَا » ، وهذا هو الأصل ^(١) .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرَتْ » ؟ أو « مَتَى صُنْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ « حَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُضَنِ » أو صلة كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْمَلَالَ بَيْنَ السُّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُنْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير ^(٢) كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ » ^(٣) ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر للؤلؤ في اللغة صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقدم عهده « حينئذ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبني على الافتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما تذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْتَهَمًا كحين ومدة ، وَتَحْتَصُّهَا كيوم الخميس ، وَمَمْدُودًا كيومين وأُسبوعين^(١) .
والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم^(٢) — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مساه : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشِّمَاعِ كفاحية وجانب ومكان ، وأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد .

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامله ، كـ « لَذَهَبْتَ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ رَمًى عَمْرٍو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)^(٣) .

وأما قولهم « هُوَ مِثْلِي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » و « مَرْجَرَ السَّكَلِ » و « مَقَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لى كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لى كيومين وثلاثة أيام ، وأُسبوع ، وللمبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعد ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يازم مساه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف السكائن فيها ، ففى جهات له وهو فى وضع خاص ، ليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ، والوجه الثانى : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، فـ خلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

التَّزَيُّاً فشاذ، إذ التقدير : هو متى مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرار ، ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذاً^(١) .

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُسْتَعْمَلَ مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كاليوم ، تقول : « الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ » و « أُعْجِبَنِي الْيَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ » و « سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ » .
وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً ، كـ « قَطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها للؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما للؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟
فالجواب أن قولك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته - أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء من جزئين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالة على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان للمبهم الذي يشرع هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان للمأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقويا للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوَضُ^(١) ، تقول : « مَا قَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لَا أَفْعَلُهُ عَوَضُ » وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والجرور أخَوَانِ .

هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّارِقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » .
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتُ زَيْدًا وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيئَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيِّمِيُّ ، وبالسَّادِسَ نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي علي .
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالمعطف ، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلا لمحدوف

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصاً من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنه تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

لا مبتدأ ، والأصل ما تسكون ؟ وكيف تصنع ^(١) ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده
بَرَزَ ضميره وانفصل .

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الانضاح ، وأنا
مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبقى معه عندك خفاء في شيء منها .
الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بما أنت ، أو بكيف
أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير في كلام العرب ورود مرفوعا ، ومن
ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِعَدِّكَ وَالْفَخْرُ
ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ أَمْرًا مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَمَوْرُ
ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُسَكِّفُنِي سَوِيْقُ التَّمْرِ جَرَمٌ وَمَا جَرَمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ
ومن ذلك قول الخبيل :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ - وَيَبَّ أَيْبِكَ - وَالْفَخْرُ
وعلى الرفع الوارد في هذه الأبيات ونحوها تسكون الواو للعطف ، ويكون الاسم
المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجيء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلي وهو من شواهد
سيبويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ
ومنه قول الآخر :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَبْلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
يَمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضْنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا
الشاهد في هذا البيت في قوله « والجياذا » فأما قوله قبله « وعمرؤ » فالواو فيه
واو العطف .

== الأمر الثاني : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون في الموضعين ، وجعل الفعل مضارعاً بعد كيف ، وماضياً بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضَمَّرٌ بَعْضُ الْعَرَبِ
وقال في شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النسب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيما لا يعينك ؟ وكيف أنت وقصة من تريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون ، في موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعاً ومع كيف ماضياً ، أم يلزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعاً كما قدره سيبويه ؟ فقال السراقي : يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له ، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم « بسل كون » يوصي إلى اختياره هذا الرأي ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضي مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جاز الله الزحشرى في الفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يوصي إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ للماضى ، ويكون بعد كيف بلفظ للمضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إنما نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثاني الذي اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » ملحقين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقصان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام — وهو ما ، أو كيف — في (١٦ — أوضح السالك ٢)

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ^(١)، لا الواوُ ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأثموني : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام » اهـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلها ضمير مستترا فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائية عن مصدر يقع مفعولا مطلقاً ، وتقدير الكلام : أي كون من الأكوان كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به .
(١) قول ابن هشام « ما سبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

يَمَّا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم للمفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا بما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز
أن يتوسط للمفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه
يجوز أن يتوسط للمفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم
للمفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لَا كَرِمَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسُّوَاءَ اللَّقَبَا
فإن أصل الكلام : ولا ألقبه اللقب والسوأة ، ونظير ذلك قوله :
جَمَعْتُ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وفحشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم
للمعطوف في قول الأحوص :

أَلَا يَا تَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لَجُرْجَانِي ، وَلَا خِلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
مِيزَتْ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ .

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

- (١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وَضَمَّتْهُ » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ونحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » لِمَا يَنْبَغُ ^(١) .
- (٢) وَرُجْحَانَهُ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقَدْ أُمِكنَ بِلَا ضَعْفٍ .
- (٣) وَوَجُوبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ « مَالَكَ وَزَيْدًا » ، وَ « مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لَامْتِنَاعِ الْعَطْفِ فِي الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَفِي الثَّانِي مِنْ جِهَةِ الْعَنَى .

(٤) وَرُجْحَانَهُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

— ٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ *

(١) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى الْوَاوِ جُمْلَةٌ ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَا بَعْدَ الْوَاوِ لَيْسَ فَضْلَةً يَسْتَنِي الْكَلَامَ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْأَشْرَاطَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّلَاثِ الظَّرْفُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْأَسْمِ الْمُقْتَرَنَ بِالْوَاوِ يَنْفَى الْمَصَاحَبَةَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَمَا بَعْدَهَا .

٢٥٧ — لَمْ أَفْبَ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةِ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ صَدْرِيَّتَ مِنَ الْوَافِرِ ، وَالنَّجَاحَ يَرَوْنَ عَجْزَهُ هَكَذَا :

* مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ *

وَقَدْ وَجَدْتُ هَذَا الْعَجْزَ فِي كَلِمَةِ الْأَقْرَعِ الْقَشِيرِيِّ لَكِنَ مَعَ صَدْرِ آخِرٍ ، وَهَآكَ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِيهَا هَذَا الْعَجْزُ لِتَبْيِينِ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنْ أَخَاكَ جَلَدٌ عَلَى الْعِزَاءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ
وَلِإِنَّا سَوْفَ نَجْمَعُلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
وَنَنْفِي فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَنْفِي الْيَمِينَ عَنِ الشَّمَالِ =

== اللغة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وهي الانتحار للكاره « العزاء » للراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ كَيْلَةً قِيلَ يُغْذَى بِلَيْلَى إِلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةً عَزَّهَا شَرَكُ فَبَاتَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

« مولينا » مثنى مولى ، وللدولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن النعم ، ومنها المالك والمالوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العناقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسم مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا السكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبى أيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان ==

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِضَمِّ العطف في الأول من جهة للمنى ،
وفي الثانى من جهة الصناعة .

(٥) وَاَمْتِنَاْهُمْ ، كقوله :

٢٥٨ — * عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * .

== السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإما
مراده أن يأمر الخاطبين وخدمه بأن يكونوا مع بنى أبيهم كالسكيتين من الطحال ،
فاقسم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة فى للمنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرأ لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام فى شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبضمهم يجعل هذا
الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد
إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التى تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف
فيها يكاد ينادى بذلك .

اللفظة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً — من باب ضرب يضرب
ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم
ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل
وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس
« شقت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قوطم
هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالطريقهمل همولاً — مثل قد يقعد قعوداً —
وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء
يعده للسافر لسفره : من وعاء لتناعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ،
مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « وارداً » أى موافياً لما قصدت إليه
= بسفرى وبالغاً إياه .

الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت للماء ، ونعت المنسوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة . الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصل الذي وضع له في لسان العرب ، والسري في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريل الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى العلف ولا في زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريل الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فعلى هذا التخريل لا يبق معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوصى ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه القوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطينا » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريل الجرمي والمالزي والبردي وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .

وقوله :

— ٢٥٩ — * وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتسكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقنها تبناً » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا مخرج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثانى والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَقَلَّا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجِلْمَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا
(علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من الثبت ، وهو الجرجير البرى ، والجلمتان : جانبا الوادى ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال)
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا وَبَاضَتْ نَعَامُهَا ؛ لِأَنَّ النَعَامَ لَا تَلِدُ وَإِنَّمَا تَبْيِضُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : تَجَتَّ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا ، فَوَضَعَ أَطْفَلَتْ فِي مَوْضِعِ تَجَتَّ .
ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفَرُّهُ
يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .
ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفًا وَرُحْمًا
يحتمل أنه أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رحماً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورحماً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعى الحميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :
=

• إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا •

=

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أَنْخَنَ جِجَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَطْعَمَانِ طَلَبْتُ بِذَاتِ قَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرَعًا وَلِينًا

اللمعة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجبالها عن الحلى والزينة ،

ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم

فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات

بحدورهن لا يفارقتها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) كما قالوا : امرأة

محدرة ، وهى التى حبست فى الحدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزًا »

بوزن قعد يقعد قعودًا ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة

زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر الغين وسكون

السين - موضع بين الهامة والنباج كان لبني كليب بن يربوع ثم صار لبني نعيم .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ،

مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره

المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها

« برزن » برز : فعل ماضى مبنى على الفتح للقدر لا محل له من الإعراب ، ونون

النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من

الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف

عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماضى مبنى على الفتح للقدر

لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الحواجب »

مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا :

مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكلن العيون ،

والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ العطفِ فلا انتفاءَ المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلا انتفاءَ المعيةِ في الأول وانتفاءَ فائدة الإعلامِ بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَّيْنَهَا ماءً ، وَكَحَّجَنَّ الْعُيُونَا ، هذا قول الفارسيِّ والفرَّاءِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا .
 وذهب الجرميُّ وَالسَّازِنِيُّ وَاللَّيْثِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا حَذْفَ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَائِ مَعْطُوفٌ ، وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ أَنْصَابُهُ عَلَيْهِمَا ؛ فَيُؤَوَّلُ زَجَّجَنَّ بِحَسَنٍّ وَعَلَفَتْهَا بِأَنْلَتْهَا .

هذا باب المستثنى

الاستثناء^(١) أَدَوَاتٌ ثَمَانٌ :

= زَجَّجَنَّ بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جلان وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زَجَّجَنَّ الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقاءه على معناه الأصلي ، لما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر للأؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما : « إلاً » عند الجميع ، و « حاشاً »^(١) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وحشاً .

وبالغاية والاستثناء؛ فالخرج بالبدل نحو قولك « أكلت الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعنا لرقبة ، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذى إن حارب » فإنك أخرجت من الذى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطاً للأمر بالقتل ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليلاً منهم) . وقوله : « تحقيقاً أو تقديراً » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، وللمنفصل يكون الإخراج فيه تقديراً لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه للمستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً عما ذكر في الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه للمستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً عما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلاً » .

وقوله : « بإلا أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب : المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً ، ولا تكون فعلاً ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون : ألما متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصباً ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذي عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزيد » توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل للتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذي تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا في المثال الذي ذكرناه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمتنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولاً به .

المذهب الثاني — وهو مذهب الجرمي والمازني والبرد والزهج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني ، وهو أيضاً الذي اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها ، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً حامداً فت نصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفاً قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما في قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَمَعُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَاىَ إِنْ مُسِّمٌ مَعْدُورٌ

وإذا استعملتها فعلاً قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامداً لتضمنه معنى إلا ، وقدروا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلاً .

وَفِعْلَانِ وَهَما : « لَيْسَ » ^(١) ، و « لَا يَكُونُ » .
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَما : « خَلَا » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، و « عَدَا »
عِنْدَ غَيْرِ سِيبَوِيهِ .
وَأَتَمَّانِ وَهَما : « غَيْرَ » و « سَوَى » بِلُفَاتِهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سَوَى كَرِضَى ،
وَسَوَى كَهْدَى ، وَسَوَاءَ كَسَمَاءَ ، وَسَوَاءَ كِبِنَاءَ ، وَهِيَ أُغْرِبُهَا .

== المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها فتقول أحيانا : حشا ، وتقول أحيانا أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تنصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها محروراً فهو مجرور بحرف جر حذف وبقي عمله ، والجواب على هذا أننا نعلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها محروراً ، ومتى كان السماع قد جاء بالخالفين فنحن أحرىء بأن نقول : إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذي ذكرتموه بنفي الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكم من الأفعال التي لم تنصرف ، ولم يكن عدم تنصرفها كافياً في نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها في بعض الأحيان بمعنى الاسم مجروراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رَوُوا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً في أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفي الثاني حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقي عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبي على الفارسي - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائماً ، وقد سبق في أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأي بأنها تقترن بها علامات الأفعال كناء التأنيث الساكنة في نحو « ليست هذه بمنفعة » ==

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامٍّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عملٌ لِإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند قَعْدِهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب^(١) ، وهو : النَّفْيُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٢) ، وَالنَّهْيُ نحو (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)^(٣) ، (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٤) ، والاستفهام الإنكارى نحو (قَتَلَ يَهْلَكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)^(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)^(٦) ، فعمل «يَأْتِي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى .

= وناء الفاعل في نحو «لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن» وثانى الذهبين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى في غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء للفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفي ومنهوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا في مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت «ضربت إلا زيدا» لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة ، أما لو قلت «ما ضربت إلا زيدا» فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربه دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء للفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء للفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه اللقدر محصورا في نفسه ، ومن أمثلة ذلك «ذاكرت إلا يوم الجمعة» فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو «حضر إلا زيد» أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو «ضربت إلا زيدا» لم يجز الاستثناء للفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نصبُ المسكتى^(١) ، نحو

(١) هنا امران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم للنصب بعد إلا ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب : « ما استثنى الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيويه والبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل للتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بمحذوف أحد نونها ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تطلب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ) ^(١)، وأما قوله :

٢٦٠ — * كَافٍ تَغْيِيْرُ إِلَّا التَّوْحَىٰ وَالْوَتْدُ *

فحمل « تَغْيِيْرُ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَىٰ حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

== وأما الأمر الثاني فإن حاصله أن القول بوجود نصب المستثنى إلا بعد السلام التام للوجب هو رأى جبهة النعاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطني « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فطليه الجملة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وطى هذا يحمل قراءة من قرأ (فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا الجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس فى الأمين .

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ اللَّيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أنف إلا بمعنى لكن ، وللرفع مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير ذلك فى بيت أبي نواس : لكن النبي الطاهر اليمون لست خيراً منه .
(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصراني التغلبي ، واسمه غياث بن غوث ،

والذى ذكره اللؤلؤف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ *

اللغة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس منذر ، و « التوى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفرونه حول الحيمة لينجى السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف ==

= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل
وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل »
مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضممة الظاهرة
« عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء
الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل
رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، الوند : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب :
أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلائنه لم يتقدمه
نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجراً على مذهب جمهور النحاة -
يلبغى نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون
أنه منفي ؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من
ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا
كذلك ، فإن « تغير » - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى
عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور
في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن
التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى
والوتد لم يتغيرا ، وقد تمددنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم
الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه : بذكر بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ^(١)

== مرفوعاً ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعاً بالابتداء ، ثابت الخبر وعذوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم خبره . ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي معافي إلا المجاهرون ، أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون » اهـ ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَلْ عَافِي الْمَحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيُهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تغطي لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق إلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ، وكأنه ينكر أن يخالف البديل المبدل منفي بالإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأننا إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، ونخالف البديل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البديل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إما رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإيجاب ، من ذلك التمت في نحو قولنا : « مرت رجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك العطف بيل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

(١٧ - أوضح السالك ٧)

نحو (مَا قَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(١) ، (وَلَا بَلَغَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ)^(٢) ، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٣) ، وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السبع في (قليل) و (امرأتك) .

وإذا تَعَذَّرَ البَدَلُ عَلَى اللفظ أُبْدِلَ عَلَى المَوْضِعِ^(٤) ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

== أن يكون البديل مثل النعت والمعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف البديل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفاً تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ البديل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » والثالث قولنا : « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يَبْأُ بِهِ » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السرفى وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا خبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتًا ، وإذا كان ما قبلها مثبتًا كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « اللَّهُ » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، خالفنا بهذا ما اشترطه النحاة كالمهم في عمل لا عمل ==

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وإيضافاً ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للأية عملاً ، وعلى ما يقول سيويه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالوضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البديل الله وحده ، فبقي الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا للعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكانت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد للبديل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفي ، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتيان على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يجأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برقمهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجفسيّة لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِبٍ ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِبٍ .

ولا يترجّحُ النصبُ على الإتيان لتأخّر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني^(١) .

== السبوق بالنفى ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البديل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة للنفية ، والبديل هنا وإن كان نكرة ليس منفيًا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على للوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفي ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجّح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف للتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبة ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى للتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زاد هذا المال إلا ما قص » إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله « ما نفع زيد إلا ما ضر » إذ لا يقال نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)^(١) ، ونميم ترجعه وتنجيز الإتياع ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يحط حكم المستثنى للتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأئمة — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً في ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يرجح نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يرجح إتياعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجحاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجرات العود ، وهذه رواية النحاة ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللفظة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع عيس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط يابسها شيء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

== « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء مقطوع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين : الأول : أنه جعله كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فجعله على الحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية في قوله :

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب في قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « نحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب ، ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « نحينهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غثا لا يحصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعا من الأنيس ، ==

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الرِّجْسُ (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) (١).

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعاقير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبياني في داليتة الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَنَى أَسَانِدَهَا عَيْتُ جَوَابَا ، وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِي لَأَيَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالذُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلَدِ
وقول ضرار بن الأزور الأسدي الصحابي :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرَّمَّاحُ مَسْكَانَهَا وَلَا الْقَبْلُ إِلَّا لِلشَّرَفِ الْمُصَمَّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي - نقلاً عن المازنى - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيويوه ، وقال المازنى : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فحبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى في كلام سيويوه : أن التوسع الذى عند سيويوه واقع في البدل ، فقد تجاوز التكلم في المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه ليعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففي بيت الشاهد جعل اليعاقير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى في كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع في المستثنى ، والتوسع في المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل . وحاصل إعراب الرِّجْسُ أنه يجعل «من»

اسماً موصولاً في محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولاً به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلاً =

« من » من « الوصلة ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من في السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن بما لا ينبغي لفعله العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجها آخر غير الوجه الذي ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن الخلقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة الظرفية التي يدل عليها لفظ « في » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهي بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من في السموات والأرض » شاملا للخلقين والله تعالى ، فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفي ، كان الإنباع أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — بما لا يجيزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي . وكيف أراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وهم الشافعي وأتباعه .

فصل : وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً^(١)، كقوله :

== واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلق العام الذي يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟

واختار ابن هشام في معنى اليبس وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلاً كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتغال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتغال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتغال أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقاً » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيداً أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو « ما في الدار إلا حملاً أحد » بعد أن يكون الكلام منياً ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يميز غير نصب في المسبوق بالنفي » لا معنى له ، نفي أن قوله « في المسبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضع أن الكلام غير موجب ، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله * وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نفي أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيداً أحد ، وما أكرمت إلا زيداً أحد ، وما مررت إلا زيداً بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نفي أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيداً أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم في ==

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَنَحَدَ شَيْعَةٍ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْخَلْقِ مَذْهَبُ

== ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخلق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يصح التصرف فى مموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى فى أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع فى أول الكلام ، وقال الكسائي والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب فى مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

٢٦٢ - هذا البيت للكتيب بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها

آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التى منها الشاهد قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا أَعْبَأُ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْمَبُ
وَلَمْ يَلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَنْتَطِرْ بَنِي بَنَانٍ مُخَصَّبُ

اللفظة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو لهُو

أو نحوها « البيض » جمع يبيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنساء يستشهدون =

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ؛ بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وعن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلبي » مضارع ماضيه الهاء ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لبيت عن كذا الهوى - بوزن رضىت أرى - وتقول : لبيت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقته الذى يسلكه الداهب إليه ، ويرى فى مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة ياباة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن فى كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو فى هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى فى الوضعين .

وإنما لم يكن فى المستثنى للتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفيّاً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لهماذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على التابع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه الالة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى فى الوضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ » سمع يونس « مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ - إِذَا لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا النَّبِيُّ : شَافِعُ *

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا أَقْوَمِي هَلْ لَمَّا حُمَّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا فُتَّتْ

بَنَاتُ الْحُشَا وَانْهَلَّ مِنْهُ الدَّامِغُ

اللقنة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر وحيث أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبغناه قدره وهباً له أسبابه « تهافت » تابعت وتوالت وجرى بعضها في أثر بعض « بنات الحشا » أراد بها المموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتابعاً « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وهي للقام الممجد الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبغناه : (عسى أن يعينك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير التائبين اسم أن مبني على الضم في محل نصب ، والهم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

والفاعل في محل رفع خبر أن للؤكدّة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعه » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم للمستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعلمة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره للؤلؤف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر للؤلؤف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النيون » من شافع - لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قيل « إذا لم يكن شافع إلا النيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة السادة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجْهَهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ ؛
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَتَنْظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمُتَّبِعَ أُخِّرَ وَصَارَ
تَابِعًا « مَا مَرَّرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » (١) .

فصل : وَإِذَا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ
إِذَا تَلَبَّ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا تَلَّ لَهَا قَبْلُهَا (٢) — أَلْفَيْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ الْعَامَّ عَلَى عَمُومِهِ وَالْخَاصَّ عَلَى خُصُوصِهِ وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْبَدَلَ بَدَلَ كُلِّ
مِنْ بَعْضٍ ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ فَإِنَّهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّ
الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ مَبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ شَافِعٌ — لَمْ يَبْقَ عَلَى عَمُومِهِ حِينَ صَارَ بَدَلًا ، بَلْ صَارَ
خَاصًّا بِمَحِثٍ يَسَاوِي فِي مَدْلُولِهِ اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ بَدَلًا فَصَارَ مَبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ قَوْلُهُ
التَّبِيُّونَ — وَإِذَا تَسَاوَى الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَدْلُولِ يَكُونُ الْبَدَلُ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَهَذَا
هُوَ الَّذِي أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَأَنَّ لِلْمُؤَخَّرِ (يُرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ ») أُرِيدَ بِهِ
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أَسْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ « مَرَّرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلَكَ » قَوْلُهُمْ « بِأَحَدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِمَرَّرْتُ ، وَمِثْلَكَ — بِالْجَرِّ — نَعْتٌ لِأَحَدٍ ، فَقَدْ قَدَّمَ النِّعْتَ فَصَارَ الْكَلَامُ « مَا مَرَّرْتُ
بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » قَوْلُهُمْ بِمِثْلِكَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِمَرَّرْتُ ، وَأَحَدٌ : بَدَلٌ مِنْ مِثْلَكَ ،
وَقَدْ صَارَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ الْإِسْمُ الَّذِي كَانَ مُتَّبِعًا تَابِعًا ، وَالْإِسْمُ الَّذِي كَانَ
تَابِعًا صَارَ مُتَّبِعًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ تَبْعِيَّتِهِ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ التَّابِعُ فِي الْأَصْلِ نَعْتًا صَارَ
التَّابِعُ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ بَدَلًا ، فَلَا عَجَبَ إِذْنِ فِي أَنْ يَتَغَيَّرَ نَوْعُ الْبَدَلِ فَيَصِيرَ بَدَلَ كُلِّ مِنْ
كُلِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

* لَا تَمْرُزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَلَا^(١) *

== للتصل وفي الاستثناء النقط وفي الاستثناء للفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتمثله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء للفرغ ، وللثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام مني .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البديل بأنواعه الأربعة التي هي بديل الكل من الكل وبديل البعض من الكل وبديل الاشتغال وبديل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عمم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البديل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بديل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البديل كما قلنا ، فمثال بديل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعلا : بديل من الفتى ، وهو بديل كل من كل ، ومثال بديل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بديل من زيد ، وهو بديل بعض من كل ، ومثال بديل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بديل من زيد ، وهو بديل اشتغال ، ومثال بديل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بديل من زيد ، وهو بديل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه - هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه - البديل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ - فإن قوله : « إلا رسيمة » بديل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبديل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ « الْفَتَى » مُسْتَنْثَى من الضمير المجرور بالياء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعًا لَهُ
 فِي جَرِّهِ ^(١) ، ويجوز كَوْنُهُ منصوبًا على الاستثناء ، و « الْقَلَا » بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى
 بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّهُمَا لَمُسَمًّى وَاحِدٌ ، و « إِلَّا » الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةٌ .

وقد اجتمع العطف والبذل في قوله :

٢٦٤ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » معطوف ، و « إِلَّا » المقترنة بكل
 منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به
 على جره في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
 سيويه (٣٧٤ / ١) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى
 قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة
 من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون نجيم -
 والشنج : أصله بفتحين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا
 حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين
 زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والنجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسم في
 البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صحت رواية
 الجماعة ، وفسر الأعم الرسم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف
 بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس في شيخك متفجع غير هذين العاملين .

الإعراب : « ما » حرف تemy مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون
 لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير تأكيد — وذلك في غير بَابِي العطفِ وَالبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفَرَّغًا تَرَكَتُهُ يَوْكُرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ ، وَنَصَبَتْ ما عدا ذلك الواحدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَتَمَيَّنُ الأول لتأثير العامل ، بل يرجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي إلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسمه » رسم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسمه وإلا رمله » فقد كرر « إلا » في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسمه » والرسم : بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .
وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاهُ لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجعًا والنصبُ سرجوحًا ويتمين في الباقي النصب ^(١) ، ولا يتمين الأول لجواز الوجهين ، بل يرجعُ .

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ ^(٢) .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .
(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متاوه ، أولا ، فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء السكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعني بكل شفع الثاني منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفي خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء السكيون ولم يجيء القرشيون منهم . ، وجاء قوم من بني هاشم ، ولم يجيء عقيلي ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفي ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء .
لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بَعْضُهُ من بَعْضٍ ،
 كـ « زيد وعمر و بكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا
 أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان
 مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك
 إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثانى اختلفوا ، فقيل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل
 العدد ، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو
 الصحيح ، لأن الحل على الأقرب متمين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان .
 وعلى هذا فالمقرء به في المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ،
 ومحمّل لما على الثالث ، ولك في معرفة التحصيل على القول الثانى طريقتان ،
 إحداهما : أن تُسقط الأول وتَجْبُرُ الباقي بالثانى وتُسقط الثالث ، وإن كان
 معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تحط الآخر
 مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

فصل : وأصل^(١) « غير » أن يوصفَ بها إما نكرةً ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، وتقول في غير الموجب من العدد « ما له
 على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع
 خارجا ، والإعراب في الشفع والوتر كما في العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو
 القياس » اه بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن
 النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشتق لأنها في معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مفاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .

فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا للوضوح خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول : أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغة في الإبهام ، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحبر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلاً ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين في قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جريت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلاً من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والسكرية تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف - وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن جريت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف ، وإن جريت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا نعمل) بدلاً ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذى) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ^(١)، أو معرفة كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٢)، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تخرجُ عن الصفة وتضمن معنى « إلا » فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه، وتُعرَّبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها^(٣) في نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع، وفي نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند الحجازيين، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » في أربع

مسائل، وهي :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر للمستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس للمستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك : « ما في الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يميزون فيها الإتياع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك : « ما في الدار غير زيد أحد » ووجوب النصب في هذه المسألة عند أكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر في نحو « ما فيها غير زيدٍ أحدٌ » ، و يترجَّح ^(١) عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « ما فيها أحد غير حمار » ، وَيَضَعُفُ ^(٢) في نحو « ما قاموا غير زيدٍ » ويمتنع في نحو « ما قامَ غيرُ زيدٍ » .

فصل : والمستثنى ^(٣) بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غير » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما في الدار غير زيد أحد » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما في الدار أحد غير حمار » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « ما حضر القوم غير زيد » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس مستثنى منه ، فالراجح فيه الإتيان ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سوى » ثلاثة آراء :

الראى الأول - وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين - وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وما يلتصّب أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك ، إذا جعلته بمعنى بذلك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر ، حمله بمنزلة غير ، وهو رجل من الأنصار :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

وقال الآعلم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اهـ .

الرأى الثانى — وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث — وهو رأى جمهور السكوفيين ، وتبعهم ابن مالك — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفاً ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكروا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسخ الابتداء ، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربي ألا يساط على أمي عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلي :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ رِوَائِنَا =

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَانَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكِكَ

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ يَجِدُونِي سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة — وهو من

شعراء الحماسة — :

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزماني — وهو من شعراء الحماسة أيضا — :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَتَى لِمَوْئِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهل الجهمي :

أَتُرَكُّ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ

وسندكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ

وَمَا نَسِعَ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا تَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر به

يستثنى به بالإضافة إليه ، ويجرب هو تقديرًا بما يجرب به غير لفظا ، خلافاً لأكثر

البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا

سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سَوَى كَفَيْرَ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَيُؤَيِّدُهَا حِكَايَةُ الْفَرَّاءِ « أَتَانِي سِوَاكَ » . وَقَالَ سَيَبَوِيه وَالْجُمْهُور : هِيَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلِ وَضْعِ الْمَوْصُولِ بِهَا ، كـ « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قَالُوا : وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النَّصَبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٥ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

= أَوْ زَمَانٍ ، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَيَمُزَلُّ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَالثَّانِي أَنَّ مِنْ حَكْمِ بَطْرِفَتِهَا حَكْمَ بَلْزُومِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا تَتَصَرَّفُ ، وَالْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرَا وَنَظْمًا خِلَافَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا قَدْ أَضَيَّفَتْ إِلَيْهَا ، وَابْتَدَى بِهَا ، وَعَمِلَ فِيهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ « هـ » ، الْمَقْصُودُ مِنْهُ .

وبعد ، فَإِنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ ، وَتَأَثَّرَ « سَوَى » فِيهَا وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِهَا بِالْعَوَامِلِ الْخِلَافَةِ لَا يَبْقَى مَعَهُ مَحَلٌّ لَادْعَاءِ عَدَمِ تَصَرُّفِهَا وَلِزُومِهَا لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكُوفِيُّونَ وَارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ الْخَلِيقُ بِأَنَّهُ تَأْخُذُ بِهِ ، وَإِنْ خَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَشَيْخُ نَحْوَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ سَيَبَوِيهَ ، فَإِنَّا نَتَعَدَّثُ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ فِي عَتَلَفِ عَصُورِهِمْ ، فَلَا تَقْفَلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّاكَ بِتَأْيِيدِهِ .

٢٦٥ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ الْفَنَدِ الزَّمَانِيِّ — بِكُسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ اللَّيْمِ مَفْتُوحَةٍ — وَاسْمُهُ شَهْلُ بْنُ شِيَّانٍ ، وَشَهْلٌ وَشِيَّانٌ كَلَامُهَا بِالشَّيْنِ لِلْمَجْعَةِ ، وَهُوَ مِنْ شَعْرَاءِ الْحِمَاةِ .
الْأَلْفَةُ : « الْعَدْوَانُ » بَضَمِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الدَّالِ — الظُّلْمُ ، تَقُولُ : عَدَا يَعْدُو ، وَاعْتَدَى يَعْتَدِي ، إِذَا جَاوَزَ الْحُدُودَ فَجَارَ وَظَلَمَ « دَنَاهُمْ » جَازَيْنَاهُمْ وَفَعَلْنَا بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا بِنَا ، وَقَالُوا : كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَهُمْ يَرِيدُونَ كَمَا تَفْعَلُ يَفْعَلُ بِكَ ، وَكَمَا تَفْعَلُ تَجَازِي بِهِ .
الإِعْرَابُ : « لَمْ » حَرْفُ نَفْيٍ وَجُزْمٍ وَقَلْبُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ « يَبْقَى » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بَلَمَ وَعِلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةُ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا « سَوَى » فَاعِلٌ يَبْقَى مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّنْذِيرُ ، وَسَوَى مُضَافٌ وَ « الْعَدْوَانُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسُّكُونِ الظَّاهِرَةِ « دَنَاهُمْ » دَانَ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٍّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَنَا : فَاعِلُهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ =

وقال الرُّمَّانِي والمُكَبَّرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ لِلسِّنِّ وَالظُّفْرِ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

التكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بنى ذهل للذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دنام ، وتقدير الكلام : دنام ديناً مماثلاً لدينهم إيانا ، وجملة « دنام » لاجل لها من الإعراب جواب « لما » للذكرة في بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتقع إلا في الشر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثراً ونظماً ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها ، وسند كرك لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَسَمِيحًا^(١) ضمير مستتر عائِد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،
أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس
القائمُ ، أو ليسَ بعضهم ، وعلى الثانى فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً)^(٢) بعد

(١) ذكر المؤلف فى مرجع الضمير المستتر وجوبا فى ليس ولا يكون قولين
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائِد على اسم فاعل الفعل العامل فى المستثنى منه ،
وهذا قول سيبويه ، ويان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعتراض على هذا القول
باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كالأول قلت
« القوم إخوانك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا
ونجعل اسم فاعل هذا الفعل التصيد مرجع الضمير ، ففى المثال المذكور تقدر أن
الكلام : القوم يتصفون بإخوانك ليس زيدا ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى
التصف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائِد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، وهذا
رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم)
زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا
زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المهود إطلاق
لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، جد أن تقدر المستثنى
كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم
ليس زيدا » ليس المحيى محيى زيد ، واعتراض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه
قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيبويه ،
وثانيهما أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تقدم ذكر الأولاد^(١).

وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما^(٢).

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى (يرصيكم الله في أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث، وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية، وكأنه قيل: فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير للمستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من السكل السابق بهذه الآية. فإن قاله قائل: فإني لا أجد فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا.

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف، وليس في ذلك شيء غريب، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال. ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى: (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى (إما أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقوله جل ذكره (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة ».

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام: جاءوا مجاوزين زيدا، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها وهو الضمير، أو الواو، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :

أحدهما : الجزء على أنهما حرفا جرٍّ ، وهو قليلٌ ، ولم يحفظه سيبويه
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْحَنَّا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَشْرَأَ عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالْعَاقِلِ الصَّغِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون
حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل
ماضٍ عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ إذا وقعت حالا
أن تكون مقترنة بقدر لفظ أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرًا من أن يسلموا أن
هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة
بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد
لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْخَضِيضِ بَنَاتٍ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ
ومنه يتبين لك أن قوافي الآيات مجرورة .

اللمعة : « الخضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والخضيض أيضاً :
الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها
عليه فقال « ضعه بالخضيض » ؛ فلما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على
الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع
أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب لخل
أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ،
وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ،
والقولان متغاريان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة :
أعوج فرس سابق ركب صغيراً فأعوجت قوائمه ، والخيول الأعوجية منسوبة إليه ؛ ويقال :
خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخضعن « النسور » =

= جمع نسر «أبحنا» يريد أهلكننا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشتط «والطفل» هو الصبي الذى يفتقر إلى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبحنا» أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيهم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكَ

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (١ / ٣٧٧) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حق ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) ففعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلته =

وموضعهما نصب ، ففيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور^(١).

== إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوتى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما ، اه بحروقه .
والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهناك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شىء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياص على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياص والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النعاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجروزها نصب ومحل « خلا » ومجروزها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى عليهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد » ، وخلا زيد « أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد » ، وخلا زيد .

=

فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعٌ ^(١) « إلاً »
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق .

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وتستمع مثله ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمضى قولهم : « منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ، أن أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطرداً ، لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلاً ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذي ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور منصوباً بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن تأخذ بما يستبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهي لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلاّتهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلاّنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعدياً بعد أن كان قاصراً ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتمعين النصب ، لتعين الفعلية حينئذٍ ،
كقوله :

٢٦٧ - * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * *

٢٦٧ - هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ *

اللفظة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاززه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن
الأصل في هذه المادة النعومة ، كما سوا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

للعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة
ثابتة ، ولم نجد نعيما مما يتنعم به الناس في دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دأمة ، وإنما هي
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويستوعى به انتباه المخاطب ، مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من
ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة »

وقوله :

* نَمَلٌ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي * - ٢٦٨

اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوق بما المصدرية ، واتصّب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتصّب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتظن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعٌ *

اللفظة : « نمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مجبته وسئمه وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، ومول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسامه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أعرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « نمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

= والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « النداءى » نائب فاعل عمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير السلام : عمل النداءى وقت مجازتهم إياى « فإئنى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل بهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى بهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقه بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نَضْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ^(١) ، فعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يُجْرَانِ على تقدير « ما » زائدة ^(٢) .

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلؤف اثنين منها :

أما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافي .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيتك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج ألبة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما الصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجزىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستنديين إلى السماع ، فإن كانوا

فصل : والمستثنى به « حاشاً » عند سيمويه مجرورٌ لا غيرٌ ، وسمع غيرُه
النصب^(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولن يسمع ، حاشاً الشيطانَ وأبا الأصمغ » .
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبةٌ وفي فاعلها كالكلام في أخْتَبَهَا .
ولا يجوز دخول « ما »^(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »
خلاقاً للكسائي .

هذا باب الحال^(٣)

الحالُ نوعان : مؤكَّدة ، وستأني ، ومؤسَّسة ، وهي : وصفٌ ، فضلةٌ ،

== قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء في قوله
سبحانه (فيها رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،
وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رَووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشياني
وابن خروف ، وأجازوه الجرمي والملازني وللبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التخلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ،
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للذكر ، ويوصف بما يوصف به للذكر ، وغير ذلك
بما لا يحسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه
الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للموضوع للمؤنث ، ويوصف
بما يوصف به للمؤنث ، ومن شواهد تذكر لفظ الحال قول الشاعر :

==

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ »^(١).

وخرج بذلك الوصف نحو « القهقرى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »^(٢)

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالَ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَالْيَا لِيَا
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

حَلَى حَالَهُ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا حَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ،
والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جيلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ
الحال المذكر مقترنا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب التنبى :

لَا خَيْلَ عِندَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النُّعْاقُ إِنَّمَا لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذى تسنده
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تنحصر به عنها ، وهلم جرا .
(١) الحال المؤكدة هى التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها
على معناها نحو قولك « لاتمت فى الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو
قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعا) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد
أبوك عطوفا » وسأأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة - ويقال لها المبينة - هى التى لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهى
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرة -
بتاء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وتنشئ القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،
والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقران والقهقرين ، ولم يذكر المجد فى =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .

وبالباقي التمييز في نحو « لِّلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ١ » والنعت في نحو « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، وَذِكْرَ النِّعْتِ لِتَخْصِيسِ النِّعَوَاتِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بِهِمَا ضَمْنًا لَا قَصْدًا .

وقال الناطم :

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا

فالوصف : جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال ، وَفَضْلَةٌ : مُخْرِجٌ لِلخَبَرِ ، وَمُنْتَصِبٌ ^(١) : مُخْرِجٌ لِنَعْتِي الرُّفُوعِ وَالْخَفُوضِ ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » وَمُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا : مُخْرِجٌ لِنِعْتِ لِلنَّصُوبِ كـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَيِّقَ لَتَقْيِيدِ النِّعَوَاتِ ؛ فَهُوَ لَا يُفْهِمُ فِي حَالٍ كَذَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمَهُ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ .

= القاموس القهقري ، بالناء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس وصفاً ، فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقري نوع من أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولاً كالجمله في نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكاً ، وكالظرف والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .

(١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان - بيناء (نتخذ) للجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير : أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ السَّيِّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره : فما رجعت خائبة ركب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.

فصل : للحال^(١) أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنتَقِلَةً^(٢) لا ثابتة ، وذلك غالباً ، لا لازم ، كـ « جاء زيدٌ ضاحكاً » .

وتقع وصفاً ثابتاً^(٣) في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي ، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتي ، ومؤسسة وهي - إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ماتوهمه التوهم لما صبح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لضمون جملة ، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، وهو لا يجوز ، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه يلبيء عن ذلك ويدل عليه ، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضمك يزاييل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره ، سواء أ كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات لزوم وعدم المفارقة ، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلاً ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن في نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفاً » ، والأبوة من شأنها العطف ، والثاني للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبحث حياً) والبحث من لازمه الحياة ، وبقي عليه نوع ثالث وهو الحال =

إحداها : أن تكون مؤكدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و (يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا)^(١).

الثانية : أن يدلّ عاملاً على تجدد صاحبها^(٢)، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرْفَةَ بِدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « بدئها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطول » : حال مُلازمة .

الثالثة : نحو (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)^(٣) ، ونحو (أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)^(٤) ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وهم ابن الناطم فحل بمفصلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مشتقة لا جامدة ، وذلك أيضاً غالباً ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لَأَمِنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا) فإن جميعاً مؤكدة ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم « خلق » فإنه يدل على تجدد الخلق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) فمفصلاً حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدث ، اسكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذي شرحناه مما واقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناطم ، ولؤلؤ لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَثْنَتْ غُصْنًا « أى : شُجَاعًا ومُضِيئَةً وَمُعْتَدِلَةً ^(١) ،
وقالوا : « وَقَعَ الْمُضْطَرِعَانِ عِدْلَى غَيْرِ » أى : مُضْطَجِعَيْنِ اصْطَحَابَ عِدْلَى
حَارٍ حِينَ سَقُوطِهِمَا .

الثانية : أن تَدُلُّ على مُفَاعَلَةٍ ، نحو « بِمَتْنُهُ يَدَأُ بِبَدْرٍ » ^(٢) أى : مُتَقَابِضِينَ ،
و « كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي » أى : مُتَشَافِهِينَ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب اللنبي) :
بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنًا بَانَ ، وَفَاحَتْ عَنَبْرًا ، وَرَأَتْ غَزَالًا
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :
أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين على بن أبي طالب :
فَدَا بَالِدًا أَمْسٍ أَسَدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟
ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ الْمَرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَالًا وَصُدُورًا
وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد
كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا
الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قر ومالت
مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورتت مثل غزال ، وفى السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس
مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد
قائما مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضئته ومالت مهترزة ، وفى السلم شجعاناً
وفى الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز فى قولك « يَدَأُ بِيَدٍ » رفع يَدِ الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع
فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يَدِ الرفع
ويَدِ المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يَدِ مِنْهُ . صاحبة ليد منى ، وهذه الصفة
للمقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدلّ على ترتيب ، كـ « ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : مترتين .
وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(١) ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)^(٢) ، ونسبى حالا مؤوَّلة^(٣) .
أو دالة على سير ، نحو « بِمَتْنِهِ مُدًّا بِكَذَا » .
أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٤) .
أو طور واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُشْرًا طَيِّبٌ مِنْهُ رُطْبًا » .
أو تكون نوعاً لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .
أو فرعاً ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)^(٥) .
أو أضلاً له ، نحو « هَذَا خَدَمُكَ حَدِيدًا » ، و (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)^(٦) .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيويه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى اللقطة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا السلام فى قولهم « مداً بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال للوطئة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهد لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر للأولف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلاً ممعاً ، وزارنى على إنسانا كريماً ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أ كثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائل الثلاث الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله ^(١) .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلَفٍ
وَيُنْفَهُمْ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقَلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤْوَلُ بِالْمَشْتَقِ
كما لَا تُؤْوَلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَنْتَهَا كُلُّهَا .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوَل بالمشق ^(٢) ، وهو تكلف ، وإما قلنا به في الثلاث الأولى ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة ^(٣) ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : (فتمثل لها بشراً سوياً) بأنه على معنى فتمثل لها مستوي في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة اسم المفعول إن كانت حالاً من للفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا ماله ذهباً » بمنوع ، رطباً (بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا ماله ذهباً » بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتنتحون الجبال بيوتاً) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فإذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك - اتفاقاً وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

للمعرفة أَوَّلَتْ بِنَكْرَةٍ ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » ^(١) أى : منفرداً ،

== كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت الاعمى للقيد » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والافتراق ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديره ، وذلك إذا أضيف لياء للتكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالَّذُنُبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في اللح : « فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحودياً نسيج وحده » .
ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُقْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سَفَوَاهُ تَرْدِي بِنَسِيْجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الدم : « فلان غير وحده » و « فلان جعيش وحده » والغير : تصغير غير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج « وحده » في حال النصب .

فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر للموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إجماداً : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .
= وذهب يونس بن حبيب وهشام والسكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ قَلَىٰ بَدْنِهِ »^(١)، أى : عائداً ،

وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذا كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والافتراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير السلام : جاء زيد متوحداً توحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً ، ويكون تقدير السلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلمعة : هو حال من المفعول ، وأجاز للبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من المفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلمعة لأن التكلم لو أراد أن الافتراد من أوصافه هو لقول « رأيت زيدا وحدي » أما هذا الاختلاف فيتنصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، وأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل السلام ، وقد اختلف النحاة في تحريكها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فيذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضی إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده للمهود ، فالإضافة في « بدئه » وفي

و « اَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »^(١) ، أى : مترتبين ، و « جَاءُوا الْجَمْعَاءَ الْغَفِيرَ »^(٢) ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى آل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستمرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدته .

(١) الأول : أهل تفضيل مقترن بآل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه النحاة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى الأول بكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذى يريد به التكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمرأ ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتجبون المال جباً جباً) أى : جباً كثيراً .

وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَبًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

وقالوا : هذه امرأة جماء الراقى ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح الغين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العريية فيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العريية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن للوصوف - وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فيل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤثرون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريج ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَّاكَ »^(١) ، أى : معتركة .

= السارة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا حجاج غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حمرا وحشيا أورد أنه الماء لثرب :

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَّاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى تَفْصِي الدِّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى آتته ، وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنقص - بفتح النون والعين جميعا - مصدر « نقص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نقص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراك كما ترى مصدر مقترن بآل ، فهو معرفة ، وللتعانة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « العراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها العراك » قد قال : فأوردها العراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكاف ما لا يحتفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسي - وحاصله أن « العراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز للتصل العائد على الأتى ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراك ، أى مزدحمة الازدحام للمهود .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيدٌ صاحبكاً » وأمتنع « جاء زيدٌ ضحكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلّة في المعارف ، كـ « جاء وخذهُ » ، و « أرسلها المراك » .

وبكثرة في النكرات^(١) ، كـ « طالع بفتة » ، و « جاء ركضاً » ،

(١) اعلم أولا أن العلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضاً » من قولهم « جاء زيد ركضاً » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيويوه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في المسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المائل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبوا ، وأتيت ركضاً ، ومتياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بفتة ، وأخذت عن فلان صمعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقال سبعانه (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إني دعوتهم جهارا) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجرىء لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت للزيد - لما كتبناه على شرح الأشموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيويوه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكل التأديب » .

(٢٠ - أوصح السالك ٢)

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملة هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بهته » طلع زبد يفت بهته ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابرا صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منقول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شئت بهضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجيء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - مما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيويه ، وعنده في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كئله مشاقمة » و « جته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر

نوعاً من العاقل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبراً . . والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا نارجلة ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكاً وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنسوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكالم ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، وبطلاً ، وشجاعة ، وأنت اسديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضعية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنسوب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إباس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأحنف حلماً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجاً فتدو حجة ، وأما فقاهاة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَأْيًا ، وَمَعْتَبُورًا ، أى : محبوبًا .

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقَاسُ مطلقًا ، وَقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعًا من المامل ، فَأَجَازَ « جَاءَ زَيْدٌ مُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسَهُ النَّاظِمُ وابْنَهُ بِمَعْدِ « أَمَا » نحو « أَمَا عَلِمَا فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكُر شخص في حال علم فالذكر عالم ، وبعد خَيْرِ شَبَّةٍ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » أو قَرْنٌ هو بَالُ الدال على السكال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا » .

فصل : وأضـلُّ صاحب الحال التعريف^(١) ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعديًا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما فإمام » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالذكر عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أَمَا مصدرًا معرفًا نحو « أما العلم فإمام » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع . (١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، وأشبهها بالخبر كات كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وثىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، ليتفنى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفاً ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والوصف يجب اتفاقهما تعريفًا وتنكيرًا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

يُسَوِّغُ^(١) ، كَانَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،
وقوله :

== حكما ، ولهذا تجد للسوغات التي يذكرها النحاة لحي صاحب الحال نكرة للدار فيها
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال
على صاحبها النكرة فإن السرفي هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن
يتقدم على النعت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال
ذلك لأن النعت يخص النكرة ويبينها نوع يان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا »
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محذور .
فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ،
وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما للفرقا عظيما مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل في وقت
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له في
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين اللعين .

(١) من السوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) ،
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِمُونَ بِي

قَهْلُ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السامع ، لا يجاوز
لأنها ذكر من السوغات ولا في غيره .

* لَيْمَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ *

— ٢٦٩ —

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، ومجزؤه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

لَيْمَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللفظة : « مية » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش للزمل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصاً من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الحاء وفتح اللام - جمع خلّة - بكسر الحاء - وهى بطانة تقشّ بها أجفان السيوف ، و « الأسعم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للملحمة والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيويه الذى يجيز مجيء الحال من الابتداء ، فأما الجمهور الذى يمنونه - بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين - فأنهم يحملون صاحب هذا الحال هو الضمير للسكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير للسكن فى الخبر كان صاحب =

== الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لحجىء الحال من النكرة بمسوخ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير القية بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب هنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع منته لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير القية المأثد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي سوغ حجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالسوخ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم قصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيويه إن حجىء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فلنا أن ندعى أن السوخ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوصفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ
مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ^(١)) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوْحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَسِرَ فِي الْيَمِّ مَسْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية. الكريمة مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حيثئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد للؤلّف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد

بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمِينًا

ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مسحونا » الذي هو محل الشاهد

في البيت .

اللفظة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبت إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا - السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللفظة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « غمرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(١) ، خلافاً

= اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجيت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في الميم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكيمة ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيع بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطئة المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً للنصوب الذي جعله حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في (أمراً) النصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا * نص عليه الزعزعي في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في (أنزلناه) فتدبره باسم فاعل على الأول ، أى آمرين به ، وتقديره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

للفاظم وزنه ، أو بإضافة ، نحو (في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ)^(١) ، أو بمسول ،
نحو « مجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخْوَكَ شَدِيداً » أو مسبوقاً بنفي ، نحو (وَمَا أَهْلَكْنَا
مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَمَّْا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)^(٢) ، أو نهي نحو :

• لَا يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَهْلَاً^(٣) •

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرَكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ
يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ،
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للجيء
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للفرغ لا يقع
في النعوت .

وذهب جابر الله الزحشرى إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام
ابن هشام الخضراوي ، لكن ابن مالك رده ردا منكرا ، وقال : ما ذهب إليه جابر
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكّد ، وأيضا
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطرى بن الفجاءة =

= اللزني الخارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القمالي في أماليه (١٩٠/٢) (الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١٣٠/١) بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْفَأَفَ سَرَجِي أَوْ عَيْنَانِ إِيَّامِي
ثُمَّ انصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللمعة : « لا يركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن للماضي من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت العجل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصباح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف للرة بعدالرة « لحام » الحما - بكسر الحاء المهمل - للوت « درية » أراد أرائي غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فنى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذي بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا النهاية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلاجه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ - * يَا صَاحِرَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى *

متعلق بـ «يركن» يوم «ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «الوغى» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متخوفا» حال من قوله «أحد» الواقع فاعلا ليركن المحمول للناحية، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «لحام» اللام حرف جر، مبني على الكسر لاجل له من الإعراب، وحام: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله «متخوفا» الواقع حالا.

الشاهد فيه: قوله «متخوفا» فإنه حال، وصاحبه قوله «أحد» وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبه بالنفي.

٢٧٣ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء، ولم يسمه، وهذا الذي أنشده للمؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا *

اللامعة: «يا صاح» أصله يا صاحبي، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم «حم» فعل ماض مبني للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهيء سببه «عيش» أراد بالعيش هنا الحياة «باقياً» أصل الباقي الذي لا ينفى ولا يزول ولا ينفد، ويطلق على ما يطول أمده وتباعد مدته، وأراد ههنا المعنى الأول، أو أراد للمستقر الهادي الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص «فتري» هي هنا بمعنى تعلم «العذر» بضم فسكون - بمعنى العذرة، وهي كل ما يتعلل به «الأمل» هو ترقب الشيء وانتظاره، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في شأن الآخرة أو يعمل لها.

المعنى: يستفهم استفهماً إسكاريًا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه في أن يتكالب على حطام الدنيا الماني

وقد يقع ^(١) نَكْرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا » ^(٢) ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعا عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقيا » حال من عيش انواقع نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفي « قترى » الفاء فاء السببية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف نلاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو شبهه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيوبه ، والعلماء يقولون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس
(٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنائير من الذهب وهو أصغر ، والفلس من

وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »^(١).

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

إحداها - وهى الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيد ضاحكاً » ، و « ضربت اللص مكثوفاً » فلك في « ضاحكاً » و « مكثوفاً » أن تقدمهما على الرفع والنصب .

الثانية : أن تتأخر عنه^(٢) وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو

الدحاس ، وهذا مثال رواه سيويه عن العرب ، و « بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهى نسكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النسكرة من غير مسوغ ، فى غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تميزاً للمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتميز المائة يكون مفرداً محروراً ، نحو قولك « له عندى مائة دينار » والوجه الثانى أنك لو رفعت قلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس فى اللوطاً ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالنعى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ الروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطئ لا نرى لك أن تأخذ به ، فإن النعاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحرياً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبى بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة للنعى بدقة - لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من الواضع التى يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول فى هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على للعطوف عليه ، فراعوا فى واو الحال ما راعوه فى واو العطف .

(وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ)^(١) ، أو يكون صاحبها مجروراً^(٢) : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، طلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجاروا التقديم في ثلاث مسائل - أولاً أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » - ومنعوه فيها عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجاروا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في اللغز ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعين تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما اللانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

== شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم يجد في كلام العرب لاء . منله فإنه لا يثبت ، لأن ماسيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها محتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغير في ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلي كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها في فاعل أفضل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم : أبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة في فاعل كفى ، نحو قولك « كفى يزيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى في هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي جوز ههنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي لم يجوز ذلك فهنا . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض للمؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إعادتنا إليك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل في صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً ، قبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمداً مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت =

وَحَالَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيَّ وَابْنَ جَنِّيَّ وَابْنَ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ
الْناظِمُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوْرُودِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ) ^(١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

— ٢٧٣ — * تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَنْفِيسِكُمْ * .

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الوضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصفة آل ، نحو قولك :
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى ، مثل أن للصدرية ،
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب
الواقعة فاعلا في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة مباء .

٢٧٣ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده
للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي *

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والساوان ، وكذلك
كل فعل على وزن تفعّل ، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته
ومسجابه ، ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجلد ، وتعزى ، وتنبّل ، وانظر
قول الشاعر :

(٢١ — أوضح السالك ٢)

== تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدَّعْنِي وَأَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا
وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَفِرْ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلِ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانقصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكري - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - التذكر ،

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التثنية فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على التفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندي » عند : ظرف مكان متعلق بمعنوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرآ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بحن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جنى وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن مذكون وبعض الكوفيين .

وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الصحيح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

وبما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطَّلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
الشاهد فيه : قوله « كهلا » فإنه حال من الهاء المجرورة محلا بلى في قوله : « عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قاله هو الجنون :
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبِهَا إِنَّهَا لَحَبِيبُ
الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإيهما حالان من الياء المجرورة محلا بلى في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعر على نسبه) :

غَافِلًا تَعْرِضُ النَّيْثُ لِلْعَرِ ۚ فَيَذْعِي وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ
الشاهد فيه : قوله « غافلا » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

وبما حملوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قبيصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قبيصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالياء ، ==

وَالْحَقُّ أَنْ الْبَيْتَ ضَرْوَرَةً ، وَأَنْ (كَافَّةً) حَالٌ مِنَ الْكَافِ (١) ، وَالتَّاءُ لِلْبَالِغَةِ ، لَا لِلتَّائِبَةِ (٢) ، وَيُلْزِمُهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمَحْصُورَةِ ، وَتَعْدِيُّ « أَرْسَلَ » بِاللَّامِ ، وَالْأَوَّلُ مُتَمَتِّعٌ ، وَالثَّانِي خِلَافُ الْأَكْثَرِ (٣) .
وَأَمَّا بِإِضَافَةٍ (٤) ، كـ « أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً » .
وَأَمَّا تَجْئُءُ الْحَالِ مِنَ الضَّافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ بِمَضَةٍ كَهَذَا

وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزحشرى (على قيصه) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذه التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجيء التاء للبالغة صامى في أمثلة البالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شنوذه .

(٢) وجعل الزحشرى (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا ، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثاني : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع إرساله ليس من هذه البابة .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة مجتنع فقير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتا » ، الآن أو غدا » جاز التقديم ، ذكره الناطم في التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

لثالث ، وكقوله تعالى : (وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا)^(١) ،
 (أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)^(٢) ، أو كبعضه نحو (مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ، أو عاملاً في الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(٤) ،
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوقِ مَلْتَوْتًا »^(٥) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة العنكبوت .

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين للضاف وللضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين الضاف الذى هو وجه والضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف وللضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل للضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة وهو اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السوق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السوق - بجر السوق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلى ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها - وهى الأصل - : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِدْلًا مُتَصَرِّفًا ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف^(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا » ،

== هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يحىء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن السجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يحىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحدا منها قول تأبط شرا :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَقَمَتْنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ
الشاهد فيه : قوله « بَأْسًا » فإنه حال من ياء المتكلم فى سلاحي .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذُ وَهْبَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَمَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وببيت يزيد بن مفرغ الجبرى - هو منذهب جمهور البصريين ، وذهب الجبرى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء رَاكِبًا » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : رَاكِبًا زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجبرى .

فلك في «راكبا» و «مسرعاً» أن تُقدِّمهما على «جاء» وعلى «منطلق» ،
كما قال الله تعالى : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَنْحَرُّوْنَ)^(١) ، وقالت العرب : « شَقَى
تَوْوَبُ الْحَلْبَةِ »^(٢) ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الحالبون ، وقد الشاعر :
* نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ *^(٣) [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف
الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،
فشق : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب :
أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومأبا ، والمعنى رجع ،
والحلبة : جمع حالب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة -
وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر الهم عند ما يريدون أن يردوا الماء
ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يملأوا ماشيتهم يملأونها
متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شق » حال من الحلبة
الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العادل فيه أيضا ،
وإنما ساق هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل
متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلا
جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة
تشبه الجامد كأفضل التفضيل في نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل
نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالحروف التي عملت بشبهها في الهى
بالفعل كالجار والجرور والظرف نحو قولك « ليت عليا زائرا غلصا » وإزاهيم
في الدار جالسا ، وخالد عندك منصتا - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من
ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥
السابق في الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبه وتسكنته ، فارجع إليه هناك . =

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تَقْدَمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صدرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ » ؟

الثالثة : أن تَقْأَخَرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل ^(١) : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنُهُ مُقِيلًا » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيْبًا » - أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِمًا » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالَ مُسْرِعًا » ، أو لفظاً مُضْمَنًا معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً) ^(٢) ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلة ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحمليه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

— ٢٧٤ — * كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا *

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى وَكْرِهَا الْمُنَابُ وَالْحُشْفُ الْبَالَى *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَبْهَى الطَّلَلُ الْبَالَى وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ انْتَالَى
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب المغرب والبنى في مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عُمُوا ظِلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعدد ، ووصف يصف صف : ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتبارا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الحالي » الزمن الماضي الذاهب في القدم « وهل يعمن من كان أحدث عهده - البيت » قال البطليوسي : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم للغير لرسمه « كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والسناب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المنضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب ، =

وقولك : « آتَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو حاملاً آخر عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ ^(١) ،
نحو « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِمًا » فَإِنْ مَا فِي حَيْزِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ
وَلَامِ الْقِسْمِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِمَا .

والحشف : ضرب من ردى التمر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال
رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالحشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة انظاهرة « وَيَابِسًا » الواو حرف
عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لَدَى » ظرف
مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون
في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف
عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامِلُ
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .
ولا يخفى عليك أن جمع التفسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لَأَعْتَكِفَنَّ »
صائماً هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه
يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدها في شيء قبلهما ، =

وَيُسْتَنْثَى من أفعَل التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ لِلْعَنَى أو مختلفين ، وأحدهما مُفَضَّل على الآخر ؛ فإنه يجب تقديمُ حالِ الفاضلِ ، كـ « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، وقولك : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا »^(١) .

ويستثنى من المضمَّن معنى الفعل دون حُرُوفِهِ : أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة تَوْسُطُ الحال بين الخبرِ عنه والمُخْبِرِ به ، كقوله :

== فأصبر وأصوم كل واحد منهما فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهما ؛ لكن لما اتصلت بالأول لام الابتداء وبالثاني لام القسم عرض لكل منهما عارض هو اقتران الأول بلام الابتداء و اقتران الثاني بلام القسم ، فنعمه هذا العارض من تقدم أحد معمولاته عليه .

(١) هذا التقدير الذي ذكره المؤلف هو تقدير سيوييه ، وتوضيحه في المثال الأول أن قولهم « بسرا » حال من الضمير المستتر في « أطيب » على أنه فاعل ، وقولهم « رطبا » حال من الضمير المجرور في « منه » وهذا الجار والمجرور متعلق بأطيب ؛ فيكون صاحبا الحالين من معمولات أفعَل التفضيل ، وكأن قائل هذا الكلام قد قال : هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا ، وقد ارتضى هذا التقدير للمازني وأبو علي الفارسي في التذكرة وابن كيسان وابن جني .

وذهب المبرد والزجاج وابن السراج وأبو سعيد السيرافي - ووافقهم أبو علي الفارسي في الحلييات - إلى أن الناصب لهذين الحالين هو « كان » محذوفة قبل كل حال من الحالين ، وهي تامة مسبوقة بإذ أو فإذا ، وصاحب الحالين هو الضميران للستران في كان ، وتقدير الكلام : هذا إذا كان (أى وجد) بسرا أطيب منه إذا كان رطبا ، وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جعلوا « كان » للقدرة ناقصة ؛ فيكون الاسمان للنصوبان خبرين لها ، والتقدير هو التقدير .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَمْدَمْ وَلَاءٌ وَلَا نَهْمٌ

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادي ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالة والناصر ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بماعذ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضممة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « بادي » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبإدى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يمدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولواء » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرأ » معطوف على قوله ولواء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادي ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم القراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا)^(١) ،
وكقراءة الحسن : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(٢) ، وهو قول الأخفش ،
وتبعه الناظم .

= « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله « لديكم » وفي هذا
الظرف ضمير مستقر متعلّق من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادی ذلة »
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف ، وتقدير الكلام :
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادی ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو
« لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك في
سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخریج الذي خرجها عليه ، ولا
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادی ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويه الذي يجيز
مجىء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لها على ما ذهبنا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها
الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة في قوله (ما في بطون
هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها
بلفظ المؤنث ، فإن التاء في (خالصة) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن في هذا الجار والمجرور ، في أنصح كلام ، وأصل
ترتيب النظم : ما في بطون هذه الأنعام لدكورنا حال كونها - أي الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصري بنصب
(مطويات) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير
المستتر في الجار والمجرور وهو (يمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو
(السموات) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على
العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أنصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة، وأن « خَالِصَةً »^(١) و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولان لصلة « ما » ، و لـ « مَقْبُوضَتِهِ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبْضَتِهِ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها^(٢) .

(١) التلاوة في الآية الأولى (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (ما في بطون) .

وجهور البصريين يدون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (في بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الم معمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، وفي (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبه الحال بالخبر والنعت^(١) جاز أن تتعدد ، لفرد ، وغيره ،
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْسَ لِي بِخُفْيَةٍ

زِيَارَةُ نَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خاله الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أى : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جنة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء على لا فرحا ولا أسوان »
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للجنون لذكر اسم لبي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكَوْرًا لِرَبِّ حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُوَيْتُهَا قَدْ تَسَقَّيْتُ الشَّمَّ صَافِيَا
اللمعة : « خفية » بضم الخاء أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِمُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)^(١).

والثاني : إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه ثُنَى أو جمع^(٢) ، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ

بفتح فسكون - أى : يثنى على رجليه ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »
أى : غير متمل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل
وفاعل « لىلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « بحقبة » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لىلى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجمة
إذا وشرطها وجوابها لاجل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه للآخر
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء
التكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء
التكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد
هو ياء التكلم المجرورة محلا بلى ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيتها قوله حافياً .
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً لاهل الثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين
ومعناها أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن الثنية والجمع
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن الثنية والجمع أولى من التفريق ، قال :
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه
أخصر ، نحو لقيت زيدا راكباً راكباً » .

الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ دَائِبِينَ^(١)، الأصلُ دائبةٌ ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)^(٢)، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف^(٣)، كـ «لَمَقِيَّتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً» ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — * عَهْدْتُ سُمَادَ ذَاتَ هَوًى مُعْتَى *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند التثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ يختلف كقولهم «القمرين» في تثنية الشمس والقمر ، وكقولهم «الأبوين» في تثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا للوضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زبداً مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال للمفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعد زيد - وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجانب صاحبه ، اهـ . وقوله «وذلك أنه لما كانت - إلخ» تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهي الصورة التي ليست أولى الصورتين الجائزتين في كلامه ، والأولى هي أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، وقوله «وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ» بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التي ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف في اللقي . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَرِذْتُ وَعَادَ سُلُوانًا هَوَاهَا *

(٢٢ — أوضح المسالك ٢)

وقد تأتى على الترتيب إن آمن اللبس^(١)، كقوله :

== اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناه الأمر يمينه » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا ، الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبة سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبها - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف مالو أنى بهما على ترتيب صاحبهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى =

— ٢٧٨ — * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي نَجْرُ وَرَاءَنَا *

علم البديع نوع يسمى الف والنشر، وهو: أن تذكر متعددا ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملفوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن تقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني صاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبا، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبا بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبهما، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبا فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب صاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في الف والنشر، فاستوى نظر النحويين مع نظرم.

٣٧٨ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت، وعجزه قوله:

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرَحَلٍ *

اللفظة: «المِرْط» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعركات فيما هو كالسكامة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع «بها» جار ومجرور متعلق بخرج «أمشي» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم =

ومنع الفارسي وجماعة^(١) النوع الأول ، فَقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

== وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء التكلم في قوله « خرجت » السابق « تَجِر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « آرينا » أرى : مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه هنيئ ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشي تَجِر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال ، فأما قوله « أمشي » فصاحبها تاء التكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تَجِر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشي » مذكر ، وقوله « تَجِر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يفتل عن إعادة المذكر للمؤنث والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ ، فَأَصَابُوا مَفْنَمًا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول صاحبين في الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني صاحبين في الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى . (١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعله المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أي : فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لسكن في مسألة أفعال التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَانِ » وَسَلَمُوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،
نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ^(١) .

== التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحدًا في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كاف في التسويغ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيد ظاهره ، بل هو مؤول بأحد التأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانيًا نعمًا للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن الفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء التكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلا صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول ، وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .
وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف بما لا يبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلمست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدتين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلالة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناك السبيل إما شاكرًا وإما كفرًا) ونحو قولك « أفضل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَقِيئِي أَلَّا يَزَالَ يَرُوعُنِي خِيَاكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا
طارقاً : آتياً في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلاً ، ومغادياً : آتياً في

=

وقت النداء .

فصل : الحال ضربان :

مؤسَّسة ، وهى : التى لا يُستفاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مَضَتْ .

ومؤكِّدة^(١) : إما لِمَا لَهَا لفظاً ومعنى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٢) ، وقوله :

٢٧٩ - * أَصِيخُ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَهِيحَتَهُ *

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لا خائفاً ولا غاضباً » ولا يحىء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَمِينًا بِعُضْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ انْخِلِدِيَمَا وَالسَّكْرِ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الكلام للتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها - هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب القراء والبرد والسهرلى إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لمعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده للؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالرِّمَّ تَوَقَّى خَلَطَ الْجِدِّ بِاللَّعِيبِ *

اللفظة : « أصيخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاسناع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

= بِصِيخٍ لِلنَّبَاةِ أَتَمَاعَهُ إِصَاخَةَ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر وأعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحتي ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم) وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصَحْتُكَ فَالْقَمَسُ يَأْتِي غَيْرِي طَلَامًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مَرًّا

« توقي » هو مصدر « توقي الرجل الأمر بتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ونحترز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض « الجلد » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد المزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصح » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصح « أبدى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحتي » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقي » مفعول به لازم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجلد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط .

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)^(١)، (وَلَى مُذَبَّرًا)^(٢) .
 وإما لصاحبها^(٣)، نحو (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)^(٤) .
 وإما لمضمون^(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدة لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علت بما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والبرد والسبيلى ينكرون أن تحيى الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة وبردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يتركبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن يدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متكافئ ليس فيها يتركبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين للتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والبرد والسبيلى .

ومثل هاتين الآيتين الكريميتين قوله تعالى : (ولا تعشوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلّت كلمته : (وأرسلنا الجنة للمتقين غير بعيد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا »

إلى الـبتدا إذا كان الخبر مشتقاً ، والسكون العام مضافاً إلى الـبتدا وعجزاً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو السكون العام مضافاً إلى الـبتدا وعجزاً عنه بالخبر) هو للمكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيـد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد لازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة للـلزام السكون أخا ، وهو العطف والخنو » والذي دعا إلى كون التأكيـد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيـد للمؤكد في المعنى ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما (يريد أنهما جامدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بينا ، ألا ترى كيف حققت بالمعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : (وهو الحق مصداقاً لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعاً وكرماً جواداً ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود التكميل وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجيء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما غفر كقوله : « أنا ابن دارة معروفاً بها نسي » وكقوله : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملاً ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهي معمولة
لحذوف وجوبا ، تقديرُهُ أَحَقُّهُ^(١) ونحوه .

فصل : تقع الحال انشأاً مُفْرَداً كما نفي .
وظرفاً كـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجاراً ومجروراً نحو (فَخَرَجَ
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)^(٢) ، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا .
وجملة بثلاثة شروط :
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا العجاج سفا كالدماء ،
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بينا ،
ققولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها
نسى » وقولك : كاملا وسفا كالدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة
وتأكيد ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالا مؤكدة وإن لم يكن
القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا
معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزخشرى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو
شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله
سبعانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصدقا
لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — * أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ *

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ
أَمَّا تَرَى الْخُبْلَ يَتَكَرَّرُ فِي الصَّخْرِ الصَّمَاءُ قَدْ أَثَرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبنياً للمجهول - يؤاف فهو مشوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للعدل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا النافية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجراً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

== فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للإطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذي هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فأآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين الحلي كما ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذي ذهب إليه الأمين الحلي مخالف لما وقع عليه الإجماع من النجاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذي بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمره بعد واو المعية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متعبد مما قبلها ، أى ليسكن منك طلب وعدم تخير ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التي بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل . عامله الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهي على جملة الأمر ، وهذا هو الذي ينظر بالآية الكريمة التي عطفت فيها جملة (ولا تشركوا به شيئاً) التي هي جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التي هي جملة أمر .

فإن قلت : ألسن تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنباري ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)^(١) .

قلت : الحال كما يشه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يحط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين النعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا تقرب شبهه به فيه ، فاعرفه هذا .

والخلاصة أن الأئمة الحلي ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة انتهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقله » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثاني : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصدّرة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ)^(١) حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)^(٢) ، أو بالضمير فقط ، نحو (أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)^(٣) ، أي : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)^(٤) .

وتجب الواو قبل « قد »^(٥) داخلة على مضارع ، نحو (لَمْ تُوذُونَنِي)

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة للضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة للضارعية للثبته حالا من غير « قد » والواو جميعا في أنصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تتمتع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وقوله جلّ جلالته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْمَعُنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

==

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدَى يَدَايَ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْمَةٍ إِضْرِيحُ

ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة المضارع للثبت غير للقرن بقدر الواقعة حالا قد ربطها الواو - نحو قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَايِرَهُمْ بَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا

ونحو بيت عنتره الآتي في كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد التأويلات التي ذكرها المؤلف في تخريج بيت عنتره وسنوضحها لك في شرحه إن شاء الله تعالى . وتارة يجب مع هذا المضارع للثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقدر والموضع الثاني الذي يجب فيه الواو جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) .

بقي الكلام على الفعل الماضي للثبت الذي تقع جملة حاله ، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقدر ، أم أن اقترانها بقدر جائز غير واجب ، وقد اختلفت الحاة في ذلك ، فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي للثبت الواقع حالا بقدر ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقدر .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي للثبت حالا إلا مع قدر ، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعا ، فإن وجدت « قدر » في اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها . واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذي تنصره الأدلة ، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي للثبت الواقع حالا بقدر ، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي للثبت حالا من غير أن يقترن بقدر ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قدر ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إنما نبني القاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة » اه كلامه .

== ونحن نذكر لك من شواهد للسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران
للماضى للثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها
بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَغَطِّلِ
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَطِيفُ وَسَاقَهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
ومنه قول الراعى :

طَافَ الْخِيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ خُلُوفٍ لَا تَحْوُ وَلَا صَدَدُ
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْقَبِيضُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَلَابِ
ومن مجيء الماضى للثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَلَمَّا لَتَمَرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْمُضْفُورُ بَلَاءُ الْقَطَارِ
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العبدي ، ويقال : هو

أبو عجل السعدي :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِمِيزَانِهَا : أَبْقَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟
وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَصَّتْ بِالْبَيْتَانِ : فَصَحَحْتَنِي وَأَنْتَ أَمْرُؤُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ
وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جملا

جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءوكم » وهي جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ^(١).

ونمتنع في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْفًا بَيَّاتًا أَوْ مُقَاتِلُونَ)^(٢).

الثانية : المؤكدة لضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)^(٣).

الثالثة : الماضي التالي لإلا ، نحو (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤).

= مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .
وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام ؛ فمن اللجاجة أن تنكره ، أو تنلس له تخريجا آخر ، أو نجعل السلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل من القيولة ، وهي النرم في نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو في هذه المسألة كراهية اجتماع حرفي عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد لا يدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحبر ، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة للماضوية بالواو في قول الشاعر :

نِعْمَ امْرَأَةٌ هَرِيمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

(٢٣ - أوضح السالك ٢)

- الرابعة : الماضي الْمَلُوءُ بَأَوْ ، نحو « لَأَضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ » .
 الخامسة : المضارع النفي بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)^(١) .
 السادسة : المضارعُ النفيُّ بما ، كقوله :
 ٢٨١ — * عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ *

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذي قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع القترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع النفي بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :
 أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالي في ذيل الأملالي (ص ١٢٧) لمالك بن أخى ربيع الأسدي :
 أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُهُنِّي الْوَعِيدُ
 محل الشاهد قوله « ولا ينهنني الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذي أنشده للأولف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا *

اللفظ : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهي الميل إلى النساء « شبية » هي الوقت الذي يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء للوحدة — هو وصف من الصباية ، وهي رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الياء المثناة — إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح .

السابعة : المضارع المُثَبَّتُ ، كقوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(١) .
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه حزمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيهة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور عملاً باللام في قوله « لك » السابق « متيا » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفي فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة الدثر، والمراد بالمضارع الثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن القترن بقد تجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله) .

— ٢٨٢ — * عَلَّقْتُهَا عَرْضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ نَوْمِهِ ؟
وقد سبق الاستشهاد بجملة أبيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أشده المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

* زَعَمًا لَمَمَرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

اللغة : « علقها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتسكيم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع للؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستثنائية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء للتسكيم في قوله « علقها » السابق « زعمًا » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعمًا لعمر « اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له =

من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من «أييك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أييك قسمي ، أو لعمر أييك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم «بمزع» الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع «زعم» أن يكون مبتدأ ، وجملة «ليس بمزع» في محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله «وأقتل قومها» وبيان ذلك أن جماعة من النعاعة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للعالم ، وجملة «أقتل قومها» من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله «علقتها» وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبت من النعاعة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان : أحدهما : أن تكون الواو للعالم ، ولكن جملة للضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو للعطف لا للعالم ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقتها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَغَاظِيَرَهُمْ تَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فقيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤوّل بالـ انى ، وقيل :
واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل^(١) .



فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك لقاصد
السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجوراً » أو مَقَالِي^(٢) ، نحو (بَلَى
قَادِرِينَ)^(٣) (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)^(٤) بإضمار : تسافر ، ورجعت ،
ونجمعها ، وصلّوا .

ووجوباً قياساً فى أربع صُور : نحو « ضَرَبَنِى زَيْدًا قَاتِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ،
وجائز ، وذلك فيما عدا ذلك .

(٢) للدليل القالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :
كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع فى جواب نفي ، كأن يقول
لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحباً أسرتى ، ومنه قوله تعالى :
(بلى قادرين) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا) أى فإن خفتم فصلوا رجلاً أو ركباناً ، فهذه مواضع جواز حذف عامل
الحال ، وسيدكر المؤلف عقيها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع
امتناع حذف عامل الحال ، وتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال منوياً كالظرف
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التثنية لم يحذف ، لأن العامل العنوى
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا « وقد مَضَتْ^(١) ، والتي يُبَيِّنُ بها ازدياد أو نقص بتدرج ،
 كـ « تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا » ، و « اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا » ، وما ذُكِرَ
 لتوبيخ ، نحو « أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أَتَمِّمِيهَا مَرَّةً وَتَبْرِيهَا أُخْرَى »
 أى : اتَّوَجَدُ ، وَأَتَمَّحَهُ .

وسماعا في غير ذلك ، نحو « هَنِيئًا لَكَ » أى : ثَبِتْ لَكَ الْخَيْرَ هَنِيئًا ، أو
 أَهْذَاكَ هَنِيئًا^(٢) .

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثلها الذي ذكره
 للؤاف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، وقد تقدم شرح ذلك في باب
 للبند والخبر ، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لضمون جملة ، وقد مضى الكلام
 عليها في هذا الباب قريبا .

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو
 الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ،
 ولهذا اضطرروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف للشهور ، فقالوا :
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام
 منها ، كالفاعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء في هذه المراتب ، وذلك أعم من
 أن يكون المعنى المقصود للتسكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها .
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنجعا
 لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل :
 كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكبا ، أو تقول : جئت ماشيا ، وقد علمت قريبا أنه
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف
 العامل فتقول : راكبا ، أو تقول : ماشيا .

الموضع الثاني : أن يكون الكلام نهيا ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهاى ،
 وذلك كقوله تعالى : (ولا تمش في الأرض مرحا) وقوله تعالى : (ولا تقرءوا =

هذا باب التمييز^(١)

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيَّنٌ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ^(٢) .

= الصلاة وأتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس بما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهيًا عن اللشى في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد الرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالهـى .

للموضع الثالث : أن تكون الحال محصورة فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

للموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعلاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ يَمِيتُ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَمِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم ترد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه « كشييا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .



(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا »

إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة — إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة ثقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو^(١) « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمَةٌ » .

وقد مضى أن قوله :

« صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو » * [٦٣]^(٢)

محمول على زيادة « أل » .

وبالثاني الحال فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو^(٣) « لَا رَجُلَ » ونحو :

الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضعك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت العصفور فوق الفصن » ويكون جاريا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالفعل به ، وقد بين في باب الصفة للشبهة معنى كونه مشبها بالفعل به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المعرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته ، فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد من التي يكون التمييز على معناها من اليبانية ، وضابطها : أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز بين جنس المميز كما ألف من اليبانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثاني المنصوب في « أستعفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستعفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

— ٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

== الزيدتين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثاني في « أستغفر الله ذنبا » على معنى من أصالة ، ومما ينبغي أن تنتبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز « بمعنى من » أنه قد جرى به تبيين جلس الميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن « من » مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

اللفظة : « أستغفر » أطلب الغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : « الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه » اهـ ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من المحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعداد على المحصى ، فإذا نفذ المعداد قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا المحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده « الوجه » القصد والتوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل »

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « ذنباً » مفعول ثانٍ لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسترع ما فيه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « محصيه » محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير القائب المأد إلى الذنب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و « العباد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ==

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستفراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، وَالنَّاصِبُ لِمَبِينِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبِينُ^(١) ،

« وَالْمَعْمَلُ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والمعْمَلُ : معطوف على الوجه ، والمعطوف على للرفع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا » فإن للؤلف جماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذَنْبًا » منصوب على نزع الخافض الذي هو « مِنْ » ومع أن انتصابه على معنى « مِنْ » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإيهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله « ذَنْبًا » منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « أَسْتَغْفِرُ » معنى استتيب ؛ فهو حينئذ شبيه بقولك : « اشترت الرجال محمدًا » أي : اشترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : (واختار موسى قومهم سبعين رجلاً) .
لكن الذي رجحه كثير من العلماء أن « أَسْتَغْفِرُ » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذَنْبًا » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال اللؤلؤ في معنى اللبيب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة استعمل) ذا للمفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله القذبة » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة في أن ناصب التمييز للمبين لإيهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم المبين الذي فسرهُ التمييز ، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك : « اشتريت رطلا زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو قولك : « زيد ضارب عمرا » وفي نحو قولك : « اشتريت عشرين ثوباً » أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمرا » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الماعل المذكور في ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسماً ، مشتملاً على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفرداً أو

ك «مِشْرِينَ دِرْهَمًا» والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه^(١) ،
 ك «طَابَ نَفْسًا» ، و «هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً» ، وعلم بذلك بطلان عموم
 قوله^(٢) :

== النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هولاء .
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه
 أشبه أفعل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه
 يعمل بالحل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه
 يعمل في السببي نحو «زيد ضارب ابنه» وفي الأجنبي نحو «زيد ضارب عمرا» ،
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو «زيد حسن وجهه» ثم إنها
 ترفع الظاهر نحو «زيد حسن وجهه» وترفع الضمير نحو «زيد حسن» ورابعها
 أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة السكحل ،
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتعمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعل
 التفضيل يتعمله .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيبويه وللأزني والبرد إلى أن
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولك : «طاب محمد
 نفساً» أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً» ومنه مثال المؤلف «هو طيب أبوة»
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف كما
 لو قلت : «هذا أخوك إخلاصاً» أو قلت : «هذا أبوك عظفاً» فالقول بأن ناصبه
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

• بِنَصَبٍ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ • (١)

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) (٢) .

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « مَقْيِيزٌ بَرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وهو ثنائية مَنًا - كَهَصًا - ويقال فيه : مَنٌ - بالتشديد - وثنيته مَنَانٍ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا ما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقًا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيًا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيًا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأي سيوييه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصبن بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعال التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرُ سُبِقًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيوييه ، لهذا كان المؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبًا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملاً .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه القدر ، نحو (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا) ^(١) ، و « نَحْيٌ سَمًا »
 (وَلَوْ جِثْنًا يَمِثُّلُهُ مَدَدًا) ^(٢) ، وحمل على هذا « إِنَّا لَنَأَغْيَرُهَا إِبِلًا » .
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ
 الحديد ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال ^(٣) .
 والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَأَشَقَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ^(٤)
 ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) ^(٥) .
 ولك في تمييز الاسم أن تجرّه بإضافة الاسم ، كـ « شَبْرٌ أَرْضِي » و « قَفِيزٌ
 بُرَّةٌ » و « مَنَوِيُّ عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا »
 أو مضافًا ، نحو (يَمِثُّلُهُ مَدَدًا) ^(٦) ، و (مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) ^(٧) .

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمؤلف هنا تابع له - أن نحو قولك :
 « لى خاتم حديدًا » إذا نصبت « حديدًا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالًا ؛
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقًا ومتنقلًا
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالًا للزم مخالفة
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدًا ، والثاني : جعله لازمًا ،
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيويوه أن هذا الاسم
 المنصوب متعين للعالية لا يجوز جعله تمييزًا ؛ لأن الاسم الذي ينتصب تمييزًا إنما يقع
 بعد مقدار أو ما يشبه القدر ، وليس هذا الاسم واحدًا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ تُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمَ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لَتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ سَرَتَيْنِ .

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كَ « رَاطِلٍ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :
 إحداهما : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كَ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا » .
 الثانية : التَّمْيِيزُ الْحَوَالِ عَنْ الْمَفْعُولِ ، كَ « فَرَشْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .
 الثالثة : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كَ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » .

٢٨٤ - وَ * أَبْرَحْتَ جَارًا *

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلأَعْنَى مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ الْكَنْدِيُّ ، وَهُوَ بِتِمَامِهِ هَكَذَا :

أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
 وَكَثِيرٌ مِنَ النِّعَاةِ يَخْرُونَ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوَوْنَ هَكَذَا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
 وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَوْنَ ، وَلَكِنَّهُمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْنَى مِيمُونِ .

الْفَقْهَةُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمْتَ ، وَقِيلَ : أَعْجَبْتَ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا فَسَّرْتَ أَبْرَحْتَ بِعَظُمْتَ فَالْزَبُّ هُوَ الْمَلَكُ

== الذى يقصده الشاعر بسفره ليدحه، ويكون نصب رب حيثئذ على التخييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرنا أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرنا أبرحت باخترت فالرب للملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير للوث فى قوله ؟ « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عُلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَحِفُّ الضَّمَارَا

(العُلُوق - بفتح العين المهجلة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للراء التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاي وتشديد اللثاء - الناقة للسرعة أو التهيؤ فى مشيها ، والضمار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملت فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وقائمه فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من ==

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمْتَ قارِسا وَعَظُمْتَ جَاراً ،
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمْ
رَجُلًا زَيْدٌ » يجوز « نِعَمْ مِنْ رَجُلٍ » قال :

٢٨٥ - * فَنِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِر *

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب ، أبرح : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ماتته تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت
ربا كريما وجارا عظيما القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن
الأسود اللبثي ، وقال آخرون : هو من كلام يمحير بن عبد الله بن سدة الخير ، والشاهد
من كفة في رثاء هشام بن الغيرة أحد أشرف مكة ، والذي ذكره للأولف عجز بيت
من الوائز ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :
= (٢٤ - أوضح المسالك ٢)

فَدَعَنِي أَصْطَبِيحُ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ
تَحْذِيرُهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَنَعِمَ الْمَرَّةَ مِنْ رَجُلٍ نَهَامٍ
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

• تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ •

اللغة : « فدعنى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرىء في قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرني » والعللان بمعنى ترك ، وروى « ذريني أصطبيح يا بكر » وأصطبيح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقابله الصبوق - بفتح العين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التنقيب التدهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده ونسكف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويؤثر به ، وروى « ولم يعدل سواء » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، وإنما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواء ، يعني لم يعدل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإنما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواء ، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الدين كفروا برهيم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (برهيم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم برهيم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الدين كفروا برهيم وجعدوه يميلون وينصرفون عن أفراد الله تعالى باوحدانية « نهام » هو بفتح التاء - النسب إلى نهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهاى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهييع .

فصل (١): لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أنشأ ، كـ « رَطَلِي زَيْتًا »

== الإعراب : « تخبره » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللوت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللوت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء للدح مبنى على الفتح لأعمل له من الإعراب « للرء » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، لكنه لما كان غير محمول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبنيين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل وللعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة لإجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب محمد محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز للفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وثيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له .

أو فِعْلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :

٢٨٦ — * أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى *

وقاس على ذلك المازنى واللبرد والكسائى .

== وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرجى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس ، أما السماع فقوله * أَنْفَسًا تَطِيبُ . . . البيت * وسيأتى مع نظرأه ، وأما القياس فإن التمييز — وهو منصوب — كالفعل به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يعيشوا بأصله ، ولم يالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من المقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُقَادِي جِهَارًا *

اللفظة : « تطيب » أى : تظمن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء ناله نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والنية — بضم فسكون — اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت . الإعراب : « أَنْفَسًا » المحمزة حرف استفهام تويخى مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نفساً : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و« المنون » مضاف إليه مجرور ==

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعي النون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنتما» فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيوبه والجمهور كما قرئناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الخبل السعدى - :
أَتَهَجُرُ لَيْسَى بِالْفِرَاقِ حَيِّبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلُبُ ؟
وقول الآخر :

ضَعِيفْتُ حَزْمِي فِي إِعْصَادِي الْأَمَلِ وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْمِي اشْتَعَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك» ، إلى ألفية ابن مالك «لابن هشام الأنصارى» ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك «ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكمالته على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلّت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فهرس

للموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح السالك» لابن هشام الأنصاري
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح السالك»

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف المفعولين أو أحدهما	٦٩	باب « لا » العاملة عمل إن	
يجيء القول بمعنى الظن ، وبعمل عمله	٧١	٣ شروط إعمالها هذا العمل	
باب أعلم وأرى ونحوهما		٨ إذا كان اسمها مفرداً بنى على الفتح أو نائبه	
ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٨٠	١٤ العطف على اسم لامع تكرارها	
لثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٨٠	٢٢ العطف على اسم لا من غير أن تكررهما	
باب الفاعل		٢٣ وصف اسم لا	
تعريفه	٨٣	٢٤ دخول المهمزة على لا لا يغير حكمها	
أحكام الفاعل	٨٤	باب ظن وأخواتها	
لغة طيء أو أزدشنوة إلحاق	٩٨	٣٠ أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدا	
الفعل علامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا		٥٤ لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلقاء ، والتعليق	
باب النائب عن الفاعل		٥٤ هـ بيان معنى الإلقاء والتعليق ، والفرق العملي بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجرى كل منهما فيه	
أسباب حذف الفاعل	١٣٥	٦٣ الفرق بين الإلقاء والتعليق	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٧	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة	١٣٧	باب التنازع
١٤٩	لا ينوب غير المفعول به مع وجوده خلافاً للكوفيين	١٨٦	حقيقته ، وأمثلته ، وشروط
١٥١	غير النائب يجب نصبه لفظاً أو عملاً	العوامل المتنازعة	
١٥٢	إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من مفعول ، فما الذي تجوز نيابته ؟	١٩٢	ما لا يقع التنازع بينها من
١٥٥	تغير صورة الفعل عند إسناده للنائب عن الفاعل	العوامل ، والسر في ذلك	
	باب الاشتغال	١٩٨	إذا عمل أحد العاملين فما يصنع مع الآخر ؟
١٥٨	ضابطه ، والأصل فيه	باب المفعول المطلق	
١٥٨	أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها	٢٠٥	تعريفه
١٦١	قد يعرض ما يوجب الرفع أو النصب أو يرجع أحدهما ، فيسوى بينهما	٢٠٥	أ. الأغراض التي يأتي لها ،
—	للمواضع التي يجب فيها النصب	وصور كل غرض منها	
١٦٢	للمواضع التي يرجع فيها النصب متى يستوى الوجهان ؟	٢٠٨	عامه مصدر ، أو وصف ، أو فعل
١٧١	يكون المشتغل اسماً بثلاثة شروط	٢٠٨	أ. الخلاف في أصل المشتقات وأدلة كل فريق
١٧٢	يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	٢١٣	بيان ما ينوب عن المصدر
١٧٣	يكون المقدر من لفظ المذكور أو من معناه	٢١٥	ما يجوز تشكيته من المصادر ، وما يتمتع
	باب التعدى واللزوم	٢١٦	حذف العامل في المصدر
١٧٦	التعدى له علامتان	باب المفعول له	
١٧٧	اللازم له اثنتا عشرة علامة	٢٢٥	يشترط له خمسة أمور
١٧٨	حكم اللازم	٢٢٦	متى فقد شرطاً جراً بحرف التحليل
١٨٣	لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض	باب المفعول فيه	
١٨٥	يجوز حذف نائب المفعول إن علم ، وقد يجب حذفه	٢٣١	تعريف الظرف ، وأنواع
		ما يلتصق على الظرفية	
		٢٣٦	حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه
		٢٣٧	كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، والصالح من
		أسماء المكان نوعان	
		٢٣٨	الظرف متصرف ، وغير متصرف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب المفعول معه		
٢٣٩	تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد	٢٩٧	وثانها : الاشتقاق ، وتقع جامدة
٢٤٢	النائب المفعول معه		مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ،
٢٤٣	للإسم الواقع بعد الواو خمس حالات		وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل
	باب المستثنى	٣٠٠	وثالثها : أن تكون نكرة ،
٢٤٩	أدوات الاستثناء		وزد معرفة مؤولة بنكرة
٢٥٠	أ بحث في حاشا الاستثنائية	٣٠٥	ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع
	وآراء النحاة فيها وأدلتهم		مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفة بقله
٢٥٣	أحوال الإسم الواقع بعد الواو حكمه	٣٠٨	أصل صاحب الحال أن يكون
٢٦٥	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه		معرف ، ويأتي نكرة بمسوخ
٢٧٢	تكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد	٣١٨	تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه
٢٧٥	حكم المستثنيات المتكررة بالنظر	٣٢٦	تقدم الحال على العامل فيها ،
	إلى المعنى .		وتأخرها عنه
٢٧٥	« غير » أصلها ، والاستثناء بها	٣٣٥	تعدد الحال لواحد ، ولتعدد
٢٧٨	المستثنى بسوى	٣٤٢	الحال المؤكدة
٢٨٢	المستثنى بليس ولا يكون	٣٤٦	الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه
٢٨٥	المستثنى بمخلا وعدا		جملة ، وللمجملة ثلاثة شروط
٢٩٣	المستثنى بمحاشا	٣٥٨	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
	باب الحال		باب التمييز
٢٩٣	الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة	٣٦٠	تعريفه ، وبيان محترزات القيود
—	أ تذكير لفظ الحال وتأنيته ، وما	٣٦٣	حكمه ، وبيان العامل فيه
	يترتب على ذلك	٣٦٥	الإسم المبهم المحتاج للتمييز على
٢٩٦	للحال أربعة أوصاف		أربعة أنواع
٢٩٦	أولها : الاشتغال ، وتقع لازمة	٣٦٧	مق يجوز جبر التمييز بمن ؟ ومق
	في ثلاث مسائل		يتمتع ؟
		٣٧١	تقدم التمييز على عامله
			تمت فهرس الجزء الثاني من « أوضع المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله
			أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله